



الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والخمسون

الملحق رقم ١ (A/56/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ١ (A/56/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ISSN 0252-001X

[٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
١	١٣-١	مقدمة
٣	٨٧-١٤	أولا - تحقيق السلام والأمن
٤	٤١-٢٠	منع نشوب الصراعات وصنع السلام
٩	٧١-٤٢	حفظ السلام وبناء السلام
١٥	٧٤-٧٢	المساعدة الانتخابية
١٦	٨٤-٧٥	نزع السلاح
١٨	٨٧-٨٥	الجزءات
١٩	١٢٨-٨٨	الثاني - الوفاء بالالتزامات الإنسانية
١٩	٩٥-٩٠	تنسيق الإجراءات الإنسانية وحماية اللاجئين
٢٠	١١٣-٩٦	تقديم الخدمات الإنسانية والتعامل مع حالات الطوارئ دون تمويل كاف
٢٥	١٢٢-١١٤	التحدي المتمثل في حماية اللاجئين ومساعدتهم
٢٦	١٢٨-١٢٣	الاستجابة للكوارث الطبيعية: إشراك البلدان النامية وبناء القدرات
٢٨	١٩٥-١٢٩	الثالث - التعاون من أجل التنمية
٢٨	١٣٩-١٢٩	عرض عام: الفقر المدقع
٣١	١٤٥-١٤٠	أقل البلدان نموا: إتاحة الفرصة لأفقر الدول
٣٢	١٥١-١٤٦	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
٣٣	١٧٠-١٥٢	التنمية الاجتماعية
٣٨	١٨٣-١٧١	التنمية المستدامة
٤١	١٩٥-١٨٤	أفريقيا
٤٤	٢٢٧-١٩٦	الرابع - النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

٤٤	٢٠٢-١٩٦	تطوير حقوق الإنسان
٤٦	٢٠٥-٢٠٣	المحكمة الجنائية الدولية
٤٦	٢١٥-٢٠٦	المحكمتان الدوليتان
٤٨	٢٢١-٢١٦	تعزير سيادة القانون
٥٠	٢٢٧-٢٢٢	الشؤون القانونية
٥٢	٢٤٩-٢٢٨	الخامس - تعزير الإدارة
٥٢	٢٣٥-٢٢٨	الإدارة والتنظيم
٥٣	٢٤٩-٢٣٦	المساءلة والرقابة
٥٧	٢٧١-٢٥٠	السادس - الشركات
٥٧	٢٥٩-٢٥٠	الاتصالات
٥٩	٢٦٢-٢٦٠	صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية
٥٩	٢٦٧-٢٦٣	خدمات المشاريع
٦١	٢٧١-٢٦٨	شركات المجتمع المدني

مقدمة

- ١ - يستعرض تقرير السنوي عن أعمال المنظمة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول بناءة لمشاكل عصرنا الأساسية. ويمثل التقرير اعترافا موضوعيا بتعقيدات المهام التي تواجه المنظمة، ويؤكد في الوقت نفسه الأهمية الدائمة التي تتسم بها الأمم المتحدة بوصفها أداة للتعاون العالمي من أجل الخير العام.
 - ٢ - ولقد جاء فجر الألفية الجديدة بتأكيد تاريخي جديد من جانب الدول الأعضاء على مقاصد المنظمة ومبادئها. ففي مؤتمر قمة الألفية، الذي عُقد في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في نيويورك، أصدر ١٤٧ من رؤساء الدول والحكومات وما مجموعه ١٨٩ من الدول الأعضاء إعلان الألفية الذي تعهدوا فيه بتحملهم مسؤولية جماعية بخصوص دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي. وفي تقريره إلى الجمعية العامة المعنون "دليل تفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية"، أ طرح برنامجا لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.
 - ٣ - ومن عوامل قوة الأمم المتحدة قدرتها على التكيف حسب الظروف الدولية المتغيرة. وعلينا أن نحافظ على هذا التقليد التجديدي، بينما نصوص مبادئ الميثاق التي اهتمت بها المنظمة على مدى ٥٦ عاما. وعلينا أن نستعد لاحتمالات المستقبل وأن نلبي المطالب الجديدة التي أصبحت تحملها الأمم المتحدة على عاتقها.
 - ٤ - لقد شهدنا خلال العام الماضي تناقضات صارخة على المسرح الدولي انطوت على تطورات مشجعة وتهديدات خطيرة. وجاءت هذه الاتجاهات العالمية المختلطة لتذكركنا بأن السعي نحو تحقيق السلام والتقدم على الصعيد
- الدولي إنما يتطلب الالتزام والتفاعل بصورة متواصلة من جانب مجتمع الدول.
- ٥ - واليوم تنتشر في كل أرجاء العالم أفكار لا استثناء فيها، تتمثل في سيادة الشعوب ومسؤولية القيادات، وحقوق الأفراد، وسيادة القانون. ومع ذلك لا يوجد ضمان لعدم حدوث رجعة في هذه القيم ولعدم وقوع أمم مرة أخرى في براثن الطغيان والقهر.
 - ٦ - وتقدم فصول هذا التقرير استعراضا شاملا للأنشطة المختلفة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ويظل دور الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن جزءا لا يتجزأ من مسؤولياتها العالمية. والحيلولة دون نشوب الصراعات تتسم بأهمية جوهرية وتتطلب فهما شاملا للأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات العنيفة والديناميات التي تحرك تلك الصراعات. وتتوقف مسؤولية المنظمة بوصفها أداة موثوقة لمنع نشوب الصراعات على قدرتها على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات المهلكة.
 - ٧ - بيد أن الأمم المتحدة لا يقتصر دورها على مجالي السلام والأمن؛ فلطالما ثبتت قيمة المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الضعيفة وقت حدوث الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.
 - ٨ - وكما أكدت في أحيان كثيرة، فإن التعاون الإنمائي يشكل دعامة وطيبة ينهض على أساسها بناء الاستقرار والعدل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وسيتطلب التحدي الذي تمثله التنمية، بحكم طابعه ونطاقه، مستوى غير مسبوق من الالتزام المالي والتعاون الدولي. ولقد ساعدت الأمم المتحدة في وضع السياسات وهيئة الأدوات الكفيلة بمعالجة

ولقد بذلت الأمم المتحدة جهودا لها قيمتها لصوغ شراكات عالمية تعزیزا للمصلحة الدولية، ولكننا بحاجة إلى توسيع نطاق هذه الجهود.

١٢ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أضفت الدول الأعضاء على شخصي شرفا عظيما بتعييني أمينا عاما لفترة ولاية ثانية. ومع أننا أحرزنا الكثير على مدار السنوات الخمس الماضية، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أن بوسعنا، ومن واجبنا، أن نحسن أداءنا.

١٣ - إن الأمم المتحدة تجسّد لإرادة البشرية أن تهزم العنف بقوة العقل وأن تحقق قدرا من التحسن في أحوال البشر. كما أن دولها الأعضاء تعمل معا كي يسود الشؤون الدولية حكم المبادئ والعدالة. وإني لعلی ثقة أنه في ظل الدعم الفعال من جانب الدول الأعضاء وشعوب العالم سوف تقي الأمم المتحدة بوعدها بوصفها مؤسسة لا غنى عنها للتعاون الدولي.

المشاكل ذات الصلة وإرساء دعائم البناء الذي ينهض عليه صرح السلام المستدام.

٩ - على أن سعي الأمم المتحدة إلى بناء عالم يقوم على النظام والعدل لا يمكن أن ينجح إلا من خلال احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية. ومما يساعد على كفاءة ألا تسود القوة الغاشمة ما يحدث من نمو في القانون الدولي، وتصديق على المعاهدات الدولية، وملاحقة قضائية لمجرمي الحرب أمام محاكم دولية.

١٠ - كما أن الإصلاح الإداري في نطاق الأمم المتحدة ينبغي النظر إليه باستمرار على أنه سعي دؤوب يُبدل في إطاره جهود متواصلة تعزیزا لفاعلية المنظمة وكفاءتها وأهميتها.

١١ - وفي ظل عالم تتسع فيه ظاهرة العولمة، لا يمكن لأي من القضايا الجوهرية التي نعالجها أن تجد حلا في إطار وطني فقط، فجميعها تتطلب تعاوننا وشراكة وتقاسما للأعباء فيما بين الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الفصل الأول تحقيق السلام والأمن

١٤ - قامت أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وسط ظروف من المعاناة الناجمة عن نشوب صراعات بالغة العنف في طول العالم وعرضه. وتشمل هذه الصراعات أغلبية من المدنيين لا من المقاتلين، كثرهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى تحركات كثيفة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن تزايد ظاهرة الاقتصادات المعقدة (ولو بدرجات متفاوتة) المثقلة بأعباء الصراعات، بالإضافة إلى سهولة الحصول على الأسلحة بجميع أنواعها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، مما ينجم عنه أثر مدمر بالنسبة للشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وهذه الصراعات تهدد الاستقرار وتقوض أمن الإنسان، وتسبب المعاناة لملايين عديدة من البشر كما تقوّض أركان الاقتصادات المحلية والإقليمية والبنى الأساسية والبيئة بطرق سوف تترتب عليها نتائج تدوم عقودا من الزمن.

١٥ - وتتحمل الأمم المتحدة التزاما بالحيولة دون نشوب الصراعات المسلحة أينما وكلما استطعنا إلى ذلك سبيلا. ولهذه الغاية، ضاعفت جهودي من أجل أن تتحول الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدمت تقريرا رئيسيا عن منع نشوب الصراعات المسلحة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1)، استعرضت فيه التقدم الذي أحرز في تطوير قدرة الأمم المتحدة على الحيولة دون نشوب الصراعات وطرحت توصيات محددة لتعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

١٦ - وحيثما كانت الأمم المتحدة ضالعة في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام فإن الحيولة دون نشوب

الصراعات من جديد تمثل أولوية محورية. وفي معظم الحالات، فإن الولايات التي تُكلف بها اليوم في مجال حفظ السلام أصبحت تتجاوز المهام التقليدية المعهودة في الماضي، حيث كانت قوات مسلحة تسليحا خفيفا تفصل بين الجيوش، وباتت تشمل تقديم المساعدة إلى السلطات المحلية في طائفة واسعة من المجالات. وقد تشمل تقديم الإغاثة الإنسانية واتخاذ إجراءات في مجال الألغام، ونزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وتدريب الشرطة والجهاز القضائي، ورصد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الانتخابية، وتعزيز المؤسسات الوطنية بما يكفل حل المشاكل الناجمة مستقبلا بوسائل ديمقراطية دون اللجوء إلى العنف. ومسؤولياتنا أكبر من ذلك في تيمور الشرقية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حيث تترأس الأمم المتحدة الإدارتين الانتقالتين.

١٧ - وتعتمد العمليات الميدانية التي تضطلع بهذه المجموعة العريضة من المهام على هياكل الدعم بالأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافها. وعلى نحو ما تم توثيقه باقتدار في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305-S/2000/809)، فإن الهياكل الحالية ظهرت إلى الوجود من خلال عملية ارتجالية ومن ثم فهي تتسم بالقصور من نواح شتى، أو ليست مؤهلة كما ينبغي للتكيف حسب الاحتياجات الحقيقية. ورغم ما تم إحرازه من نجاحات كثيرة في عمليات حفظ السلام، فإن المشاركين فيها كان يتعين عليهم في كثير من الأحيان أن يبذلوا جهودا هائلة لتخطي أوجه القصور التي تشوب الهياكل القائمة.

١٦ - وحيثما كانت الأمم المتحدة ضالعة في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام فإن الحيولة دون نشوب

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

٢٠ - مع أن الاستراتيجيات الشاملة والمتسقة لمنع نشوب الصراعات تنطوي على أعظم إمكانيات تحقيق السلام الدائم، فإنها لم تكن في يوم من الأيام سهلة الصياغة أو التنفيذ. ولقد سرّني أن ألاحظ أن الدول الأعضاء قد وجهت في السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام وقدمت مزيداً من المساعدات من أجل منع نشوب الصراعات. وبالنسبة للأمم المتحدة فإن مفهوم منع نشوب الصراعات لا بد وأن يوضع موضع التنفيذ، وأن تقترن الأقوال بالأفعال.

٢١ - ويتضمن تقريرني عن منع نشوب الصراعات المسلحة توصيات عملية لتعزيز فعالية مختلف الأجهزة والهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والإدارات التابعة للأمانة العامة، ولتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال منع نشوب الصراعات. وهو يؤكد على أن للوكالات الإنمائية والإنسانية التي تضمها منظومة الأمم المتحدة دوراً حيوياً عليها أن تضطلع به، جنباً إلى جنب مع مؤسسات بريتون وودز، في تهيئة بيئة سلمية فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في المراحل الأولى من منع نشوبها. وأنا أعتزم مواصلة إيفاد بعثات متعددة التخصصات من جانب الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المهددة بالاشتعال، مع بدء تقديم تقارير دورية إقليمية أو دون إقليمية إلى مجلس الأمن بشأن التزاعات التي يُحتمل أن تهدد السلام والأمن الدوليين، ووضع استراتيجيات منع إقليمية مع الشركاء الإقليميين ومع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، وإنشاء شبكة غير رسمية من الشخصيات البارزة من أجل منع نشوب الصراعات، وتحسين القدرات وقاعدة الموارد في مجال الإجراءات الوقائية بالأمانة العامة. وأتطلع إلى قيام حوار بناء مع الدول الأعضاء بشأن

١٨ - ونتيجة لما توصل إليه الفريق المعني بعمليات السلام، بدأ المجتمع الدولي في العمل على تهيئة دعائم مأمونة وواقعية ليقوم عليها هيكل فعال لدعم عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي إطار مساهمتي في هذا الصدد، قدمت استعراضاً شاملاً إلى الجمعية العامة بشأن جميع العناصر القائمة ضمن الأمانة العامة التي تؤدي دوراً في عمليات حفظ السلام (A/55/977). كما كلّفت الموظفين العاملين معي بإعداد مشروع خطة عمل بشأن بناء السلام. وهذه الخطة، التي توضع عليها الآن اللمسات الأخيرة، تشكل دليلاً عملياً لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ما يستطيع المقرر أن يدعمه به على أفضل وجه زملاءنا العاملين في الميدان في صياغة وتنفيذ استراتيجيات متسقة لبناء السلام.

١٩ - وإني، في هذا الصدد، أؤيد بحماس الملاحظة التي أبدتها رئيس مجلس الأمن في بيانه الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ ومفادها أن "وضع استراتيجية منسقة وجيدة التخطيط لبناء السلام يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في منع الصراعات" (S/PRST/2001/5). كما أرحب بالاهتمام المتزايد من جانب مجلس الأمن بحماية المدنيين ولا سيما النساء والأطفال، وتركيز اهتمامه على قضايا من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد تعلمنا أن الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات وحفظ وبناء السلام لا بد أن تنطلق، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، من الحقائق القائمة في الميدان، وأن تستند إلى تحليل فعال للموقف وأن يؤازرها دعم مناسب من حيث التوقيت والهدف من جانب المقرر فضلاً عن موارد كافية من جانب الدول الأعضاء. ولديّ تفاؤل بأن الجهود التي بُذلت في العام الماضي لإيضاح ما نحتاج إليه من أجل تحقيق السلام والأمن سوف تسهم إسهاماً فعالاً في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية، شريطة أن تتيح الدول الأعضاء الموارد اللازمة.

لتقييم أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اثنين من جيرانها المباشرين، هما جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. كما قُصد بالبعثة أن تكون بمثابة أحد إجراءات بناء الثقة تعزيزاً للتعاون فيما بين البلدان المعنية في مواجهة التحديات المشتركة الماثلة عبر الحدود التي تتقاسمها.

٢٤ - ولقد دعا إعلان الألفية إلى تعزيز التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتجلت جدوى هذا النهج في غرب أفريقيا، واتضحت أكثر ما اتضحت في حوض نهر مانو حيث شاركت الأمم المتحدة بالتعاون مع بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مشاركة فعالة في التصدي للأحوال الإنسانية والسياسية والأمنية المعقدة التي ألمت بكل من سيراليون وغينيا وليبيريا. ولقد أيدت بصورة خاصة المبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز الحوار فيما بين البلدان الثلاثة انطلاقاً من إيماني أنه بغير هذا الحوار ستظل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تعانيها تلك المنطقة الفرعية جهوداً قاصرة وعقيمة. ومنذ فرض الجزاءات في أيار/مايو ٢٠٠١، ظلت تؤكد أيضاً على أهمية الاستمرار في التواصل مع ليبيريا سعياً إلى تحقيق سلام دائم في تلك المنطقة دون الإقليمية.

٢٥ - وفي مناطق أخرى من أفريقيا تهيأت قوة دفع للجهود الرامية إلى إيجاد حل لاثنتين من الصراعات الطويلة الأمد. ففي بوروندي، أدى توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى توليد زخم جديد لدفع عملية السلام. وعلى نحو ما نص عليه الاتفاق، أنشئت لجنة لرصد التنفيذ برئاسة الأمم المتحدة مهمتها هي ضمان التنفيذ الفعال لجميع أحكام الاتفاق ومتابعته ورصده والإشراف عليه وتنسيقه. ولقد عينت ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى رئيساً لهذه اللجنة. ومنذ ذلك الحين فإن مسألة القيادة الانتقالية تم حلها، ومن المتوقع إقامة حكومة

المساهمات التي يمكن أن نقدمها معاً في الجهود الرامية إلى كفالة تأصيل ثقافة المنع في المجتمع الدولي.

٢٢ - وفي غرب أفريقيا، كُنفت الأمم المتحدة شراكتها مع بلدان المنطقة. فقد ركزنا جماعياً على تحديد الأخطار المحتملة التي تهدد السلام، ونتعاون على الحيلولة دون أن تتدهور هذه التحديات بما يجعلها تتخذ شكل صراعات عنيفة. وكان هذا هو هدف البعثتين المتعددي التخصصات اللتين أوفدتهما إلى غامبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وإلى غرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين اضطلع شركاء غامبيا الدوليون بالعمل بصورة وثيقة مع ذلك البلد، ضمن إطار استراتيجية وقائية متكاملة، للمساعدة على دعم قدرة غامبيا على تجنب تفاقم الأحوال فيها. ونتيجة للبعثة الثانية، سُنشاً مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا برئاسة ممثل خاص. وسيهدف المكتب إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة عمليات الرصد والإنذار المبكر والحيلولة دون نشوب الصراعات في المنطقة دون الإقليمية والعمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء.

٢٣ - وفي محاولة لتوسيع نطاق المغام التي تتحقق من اتباع نهج إقليمي متكامل، أوفدت اثنين من كبار المبعوثين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار في لحظات كان البلدان يواجهان فيها توتراً حاداً واحتكاكاً شديداً في أواخر عام ٢٠٠٠. واستطاعت جهود كل منهما أن تُكسبنا فهماً للحالة أكثر تفصيلاً. كما أن لجنة التحقيق الدولية لكوت ديفوار، التي أنشأها بناء على طلب الحكومة لبحث اندلاع العنف الذي أعقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أنجزت أعمالها. وتمثلت مهمتها في تسهيل إقامة العدل والحيلولة دون وجود أي سبيل للإفلات من العقاب، فضلاً عن العمل على تضميد الجراح وتحقيق المصالحة بين صفوف مجتمع كوت ديفوار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أرسلت مبعوثي الخاص

ومواصلة برامجها في مجال الإغاثة الإنسانية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان.

٢٨ - وفي الشرق الأوسط يظل تدهور الحالة في المنطقة، الذي أسفر عن أسوأ أزمة حدثت منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، مصدرا لقلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي. فقد أدى اندلاع العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى حدوث خسائر واسعة النطاق في الأرواح وإلى تدهور خطير في الأحوال الاقتصادية لكلا الجانبين، فضلا عن تدهور مدمر في الحالة الإنسانية للفلسطينيين. ونظرا لخطورة الحالة والآثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، فقد كرست الكثير من اهتمامي الشخصي لهذه القضية، وحافظت على صلات وثيقة ومنتظمة مع الطرفين ومع قادة آخرين بالمنطقة ومع المجتمع الدولي التماسا لسبيل للتحرك إلى الأمام. وزرت المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لاستكشاف سُبُل إنهاء العنف وإحياء عملية السلام. وعملت مع الأطراف ومع قادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومصر والأردن للتوصل إلى تفاهم في مؤتمر قمة شرم الشيخ بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لإنهاء المواجهة. ثم صدر تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، المعروف باسم تقرير ميتشل، في نيسان/أبريل ليهيئ أساسا عمليا لعودة إلى مائدة المفاوضات، وأنا أؤيد توصياته تأييدا كاملا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، توجهت مرة أخرى إلى الشرق الأوسط لتشجيع الطرفين على توطيد اتفاق وقف إطلاق النار والتحول نحو تنفيذ كامل لتقرير ميتشل.

٢٩ - ولا يمكن حل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال تسوية سياسية. وهذه الغاية، فإنني أعاود حث الجانبين على إنهاء العنف والتقييد باتفاقات الأمن التي تم الاتفاق عليها فعلا والبدء من جديد في عملية سياسية قابلة للاستمرار تُفضي إلى تحقيق السلام والمصالحة.

انتقالية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومع ذلك يظل غياب وقف لإطلاق النار عقبة تحول دون تنفيذ اتفاق أروشا. ولم يفارقني الأمل في أن تكفل بالنجاح قريبا المفاوضات التي تجرى بين جماعات المتمردين المسلحة وحكومة بوروندي، ويتولى جاكوب زوما نائب رئيس جنوب أفريقيا تيسيرها نيابة عن الرئيس السابق نيلسون مانديلا.

٢٦ - وكان إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال، نتيجة لمبادرة جيبوتي، ثم انتقالها إلى مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، خطوة مهمة في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع في الصومال. ومن دواعي الأسف أن عدم إحراز تقدم في إنجاز عملية السلام، فضلا عن الحالة الأمنية المزعزعة في كثير من أنحاء الصومال، يحولان حتى الآن دون قيامي بتقديم توصية إلى مجلس الأمن تقضي بإنشاء بعثة للأمم المتحدة لبناء السلام في ذلك البلد. وما زلنا على استعداد لمد يد المساعدة عندما تسمح الظروف بذلك، وإني أحث المجتمع الدولي على أن يبقى مشغولا بقضية البحث عن وضع نهاية لكابوس الصومال الذي طال أمده.

٢٧ - وليس بوسعي الإفادة عن حدوث تغيرات يعتد بها في أنغولا حيث ما زالت الحرب مشتتة مسببة معاناة عميقة. وقد أعربت الحكومة عن استعدادها لاستئناف الحوار مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بغية إنجاز المهام المتبقية. بموجب بروتوكول لوساكا. كما كرر الطرفان التزامهما بإزاء بروتوكول لوساكا، برغم أنهما لا يزالان مختلفين بشأن أسلوب إنجاز تنفيذه. وما زال مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا يولي اهتماما خاصا لأنغولا. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الحكومة والأطراف المعنية الأخرى من أجل إنهاء الحرب، وتقديم المساعدة الفنية للانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠٠٢،

شأنه شأن الصراعات الكثيرة الأخرى التي نواجهها حول العالم، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن سياقه الإقليمي. ولا يمكن إيجاد حل له إلا بدعم فعال ومتناسق من جانب الدول المجاورة ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وكذلك الأعضاء الآخرين في مجموعة بلدان "الستة زائداً اثنين". وسوف يتطلب الأمر نهجاً أكثر تناسقاً من جانب المجتمع الدولي إذا كان المراد إحراز قدر كبير من التقدم في معالجة مشاكل أفغانستان.

٣٣ - وعلى مدار العامين الماضيين، وقعت أعمال قتل متفرقة، متضمنة أخذ رهائن، استهلتها قوات المتطرفين والإرهابيين في بعض بلدان آسيا الوسطى. وهذه التطورات المعزولة، وإن كانت مقلقة، مرتبطة في جزء منها بالحالة في أفغانستان، ومرتبطة أيضاً بعوامل أخرى من قبيل الأحوال الاقتصادية المتدهورة وما ينجم عنها من توترات اجتماعية. وبالتعاون مع الدول الأعضاء في المنطقة وأطراف معنية أخرى، فإن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في الميادين السياسية والإنمائية والإنسانية بغية التصدي للأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار السائدة.

٣٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠١، زرت عدة بلدان في جنوب آسيا. وفي اجتماعاتي مع زعمي باكستان والهند حثتني على استئناف الحوار الثنائي بغية تخفيف التوترات في المنطقة، بما في ذلك التوتر في كشمير. وشجعتي تشجيعاً كبيراً أن زعمي الهند وباكستان عقدا اجتماع قمة في أجرا خلال شهر تموز/يوليه. وآمل أن تتواصل المناقشات المفيدة التي جرت هناك وأن تتطور لتصبح حواراً مستمراً. وفيما يظل القلق يساورني إزاء الحرب الأهلية التي لم تجد حلاً بعد في سري لانكا فإن أملي معقود على أن تفضي المساعي الحميدة التي تبذلها النرويج إلى استهلال محادثات السلام عما قريب.

٣٠ - ولقد جاءت التطورات الفاجعة التي حدثت خلال السنة المستعرضة، فضلاً عن الخسائر المأساوية في الأرواح، لتؤكد الحاجة الماسة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - وفي ضوء استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لم تُوفد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وما زال من دواعي القلق البالغ أن الأمم المتحدة لم تستطع منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أن تتحقق من تقيّد العراق بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وفضلاً عن ذلك ما زال العراق مستمراً في عدم تعاونه مع المنسق الرفيع المستوى، الذي يسعى إلى إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة إلى أوطانهم وتأمين إعادة الممتلكات الكويتية. وبإي لأشعر بأسف عميق إزاء استمرار معاناة الشعب العراقي وأشار أنه آمله في أن يتسنى رفع الجزاءات عاجلاً لا آجلاً. وبينما أظل على استعداد لاستئناف حوار مع حكومة العراق، وقد عُقدت جولة أولى منه في شباط/فبراير ٢٠٠١، يتعين على العراق أن يعيد النظر في عدم تعاونه مع مجلس الأمن إذا كان يرغب في إحراز تقدم نحو رفع الجزاءات في نهاية المطاف.

٣٢ - ولم يتحقق سوى نزر يسير من التقدم، أو لم يحدث أي تقدم على الإطلاق، نحو إنهاء الصراع في أفغانستان برغم الجهود التي بذلت بلا كلل من جانب ممثلي الشخصي من أجل إعادة الأطراف المتحاربة إلى مائدة المفاوضات. وفي السنة المستعرضة، حدث جفاف شديد فأضاف المزيد إلى معاناة الشعب الأفغاني. وأدت الأزمة الإنسانية التي تلمّ بالبلد حالياً إلى المساهمة في نشوء إحساس باليأس، مما زاد من محنة المدنيين الأفغان، وخاصة النساء والفتيات، في ظل السياسات الصارمة لنظام حكم الطالبان. وهذا الصراع،

٣٥ - وفيما يتعلق بشرق آسيا يسري الإفادة بأنه أمكن التوصل إلى تسوية للصراع في بوغانفيل بالوسائل السلمية. ففي أعقاب المحادثات التي جرت بين حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف البوغانفيلية وتولى تسييرها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أمكن التوصل في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى اتفاق شامل يغطي مسائل الاستقلال الذاتي والاستفتاء والتخلص من الأسلحة. وكانت مشاركة بلدان المنطقة والدعم المستمر المقدم من مجلس الأمن من الأمور الحاسمة في تحقيق هذا الاتفاق.

٣٩ - وفي أوروبا استمرت المحادثات عن قرب المتعلقة بقبرص مع الطرفين بقيادة غلافكوس كليريدس ورؤوف دنكتاش تحت رعايتي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. بيد أن السيد دنكتاش طلب عدم تحديد موعد للمحادثات في مطلع عام ٢٠٠١. ومع أنه يتعذر استئناف المحادثات على الفور فإن مستشاري الخاص واصل عقد مشاورات مع عدد من الحكومات والمنظمات والاضطلاع بأعمال تحضيرية كمي يمكنه أن يقدم مزيدا من المساعدة إلى الطرفين في الوقت المناسب. وفي آخر آب/أغسطس، التقت بالسيد دنكتاش في سالزبورغ بغية التحرك نحو استئناف العملية في وقت مبكر.

٤٠ - وواصل ممثلي الخاص لجورجيا، بالتعاون مع الاتحاد الروسي بوصفه طرفا تيسيريا، وأعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بذل جهوده سعيا إلى التوصل إلى تسوية شاملة للصراع الجورجي الأبخازي. وتمكّن الطرفان من الاتفاق على مجموعة من خطوات ملموسة لبناء الثقة في الاجتماع الثالث الرفيع المستوى المعني ببناء تدابير الثقة، الذي عقد في يالتا في آذار/مارس ٢٠٠١، بناء على دعوة من حكومة أوكرانيا.

٤١ - وفي أمريكا اللاتينية واصل مستشاري الخاص المعني بتقديم المساعدة الدولية إلى كولومبيا اتصالاته المنتظمة في كولومبيا والخارج. واستمرت محادثات السلام بين الحكومة وأكبر جماعتين للمغاوير من حين لآخر طوال السنة. ومع هذا، فقد تكثفت أعمال العنف وأسفرت عن انتهاكات متواترة لحقوق الإنسان وزيادة عدد المشردين داخليا. وقد حذر المحللون من احتمال ازدياد أعمال القتال والتشريد

٣٦ - وتنفيذا للولاية التي عهدت بها إلي الجمعية العامة واصلت ومبعوثي الخاص تشجيع حكومة ميانمار على إجراء حوار موضوعي مع داو اونغ سان سو كي بغية تحقيق المصالحة الوطنية والعودة بالبلد إلى الحكم الديمقراطي. وخلال السنة المستعرضة، أُنخذ عدد من الخطوات لبناء الثقة بين الجانبين. والأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة تيسير الحوار وتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم.

٣٧ - وأعتزم، مع الوكالات والبرامج المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تعزيز جهودنا المبذولة لمساعدة إندونيسيا في سعيها إلى إقامة حكم ديمقراطي والتصدي للنطاق العريض من المسائل المعقدة التي تواجه ذلك البلد. وأعتقد اعتقادا راسخا أن سلامة إندونيسيا الإقليمية يمكن ضمانها على أفضل وجه بالتمسك بالمعايير الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي بذل الجهود لدعم عملية الإصلاح التي تنفذها الحكومة فضلا عن إيجاد حلول سلمية للمشاكل في مناطق من قبيل آتشيه وجزر الملوك وبابوا الغربية.

٣٨ - وسأواصل أيضا البحث عن سبل ووسائل للمساهمة في التقارب بين الدولتين الكوريتين وفي التطورات الإيجابية الأخرى في المنطقة. وأعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن

السلام من أجل الحيلولة دون تكرار الصراع المسلح وإتاحة الفرصة للانتعاش والتنمية.

٤٤ - وعلى مدى العام الماضي دعت الأمانة العامة إلى إرساء أسس مأمونة وواقية تنهض عليها بنية فعالة لحفظ السلام مع تقديم التوجيهات اليومية والدعم إلى العمليات في الميدان. وتقرير الفريق المعني بعمليات السلام، الذي أيده فيما بعد مؤتمر قمة الألفية، أعطى عملية الإصلاح هذه، التي تضرب بجذورها في حوار مستمر مع الدول الأعضاء، تركيزاً وزخماً متجددين. وطرح تقريره الأولي عن تنفيذ توصيات الفريق، المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عدداً من التدابير العملية لدعم الأهداف العامة التي حددها الفريق. وردت الدول الأعضاء رداً إيجابياً على كثير من اقتراحاتي. وقدمت موارد إضافية كبيرة إلى الأمانة العامة من أجل حفظ السلام. ولكنها طلبت أيضاً مزيداً من التفاصيل في عدد من المجالات وأكدت اهتمامها بإجراء استعراض آخر شامل لقدرة الأمانة العامة على حفظ السلام. واستجابة لذلك أصدرت في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تقريراً ثانياً (A/55/977).

٤٥ - واتبع التقرير الثاني النهج الشامل الذي طلبته الدول الأعضاء، واقترح مزيداً من الخطوات لتحسين القدرة على حفظ السلام. وشملت تلك الخطوات مقترحات لتعزيز قدرة الأمانة العامة على التخطيط على ثلاثة مستويات - الاستراتيجية والمتعلق بالسياسات، والتنفيذي - بغية الانتقال من أسلوب رد الفعل نحو التخطيط المسبق. وبالإضافة إلى ذلك أوردت إجمالاً تدابير لإقامة علاقة أكثر فعالية بين المقرر والميدان؛ ولضمان تحقيق تعاون أوثق بين إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى بالأمانة العامة المشتركة في دعم حفظ السلام؛ وتعزيز الدعم التشغيلي للعمليات بغية تحقيق أطر زمنية تتراوح بين ٣٠ و ٩٠ يوماً لنشر البعثات حسب توصية الفريق المعني بعمليات السلام؛ وتطوير قدرة

وزراعة محاصيل المخدرات وانتشارها بحيث تتجاوز حدود كولومبيا. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، بناء على طلب طرفي الصراع، لمواصلة المساعدة في العمل على التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية. ويحدوني الأمل في أن يتخذ الطرفان تدابير عاجلة لوقف العنف الموجه ضد السكان المدنيين العزل وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويظل القلق يساورني أيضاً بشأن الآثار البيئية السالبة الناجمة عن زراعة محاصيل المخدرات وتجهيز المخدرات والجهود المبذولة للقضاء عليها بالقوة. وينذر تآلف الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات ومكافحة التمرد بخطر نشوب سباق تسلح إقليمي قد يؤدي إلى انتشار القتال والتشرد وزراعة محاصيل المخدرات فيما يتجاوز حدود كولومبيا.

حفظ السلام وبناء السلام

٤٢ - في حين أن الصراعات التي تسعى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى معالجتها هي صراعات معقدة وتبعث على الوجمل، يسرني الإفادة بأن المجتمع الدولي قد أعرب مجدداً عن تقديره لأهمية عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتصميمه على الاعتراف بذلك علناً والتعلم من نواحي الفشل والنجاح التي تُصادف في عمليات حفظ السلام، وزيادة الالتزام بتوفير الأدوات والموارد اللازمة لأفراد حفظ السلام كي ينجزوا مهامهم.

٤٣ - وما زالت العوامل الرئيسية لحفظ السلام الناجح هي توافر الرغبة لدى الأطراف على أرض الواقع؛ والولايات الواقعية التي تستند إلى استراتيجية مفهومة جيداً وموحدة وعامة؛ والاستعداد لدعم هذه الولايات سياسياً من خلال تقديم الموارد البشرية والمادية المناسبة. وكما يحقق حفظ السلام أثراً دائماً يجب أن تدعمه وتقترب به عملية بناء

الموظفين والمشاركة في عمليات حفظ السلام الإقليمية، فضلا عن تعزيز نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام. وواصلت الأمانة العامة أيضا تيسير الاتصالات بين البلدان الأفريقية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة والدول المانحة، وتشجيع الاتفاق بين الدول الأفريقية وغير الأفريقية فيما يتعلق بالمساعدات.

٤٩ - ومع هذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام لا يمكن أن تصبح مبررا للحد من الدور الذي يضطلع به في القارة. فالدعم المقدم من الدول غير الأفريقية لجهود صنع السلام وحفظ السلام، بجملة وسائل منها نشر قوات حفظ السلام، سيظل أمرا جوهريا في المستقبل المنظور. ولعل الخبرات التي اكتسبتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا خلال السنة المستعرضة هي خير شاهد على ذلك.

٥٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية آلت خلافة الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى ابنه، الجنرال جوزيف كابيلا. ومنذ ذلك الحين حدث تغيير ملحوظ في الحالة. فقد أعيد إقرار وقف إطلاق النار بموجب اتفاق لوساكا وظل ساريا دون حدوث انتهاكات جسيمة. واستمر نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون وقوع حوادث. وتحسنت أيضا التوقعات على الجبهة السياسية بعد أن وجه الرئيس جوزيف كابيلا الدعوة إلى السير كيتوميلي ماسيري إلى استئناف عمله كميسر للحوار بين الأطراف الكونغولية، الذي يعتمد عليه السلام والاستقرار في البلد.

٥١ - ودخلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن مرحلة تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار التي سيتعين خلالها سحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات

أكثر فعالية، داخل الأمانة العامة، على التحليل يمكنها أن تستفيد من ثروة المعلومات المتاحة من المصادر العلنية ومن داخل المنظمة؛ وتحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام في الميدان.

٤٦ - وسيطلب تنفيذ هذه الإصلاحات الكثير من الأمانة العامة والدول الأعضاء. وسيطلب بعض التدابير المقترحة توظيف استثمارات فورية لتحقيق فوائد في المستقبل، في حين ستطلب تدابير أخرى حولا توفيقية سياسية. ومع هذا، فإنني على اقتناع بأن الأخذ بهذه التدابير سيحسن قدرتنا على الاستجابة لما سيطلب منا.

٤٧ - وبالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام قررت الدول الأعضاء، في الفرع المتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا من إعلان الألفية، "تشجيع ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي، وكفالة تدفق الموارد بصورة يعول عليها من أجل عمليات حفظ السلام في القارة".

٤٨ - وفي حين أبدت الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اهتماما متزايدا بالقيام بدور في عمليات حفظ السلام في أفريقيا ما زالت الموارد المحدودة المتاحة لها تمثل عقبة رئيسية. وقد يمثل دعم بناء قدرة حفظ السلام الأفريقية في تقديم المساعدة إلى عمليات محددة أو اتخاذ خطوات متزايدة لتعزيز تلك القدرة، منها على سبيل المثال تقديم المجتمع الدولي المعلومات والخبرة الفنية والموارد التشغيلية والمالية. وشملت الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في هذا الصدد التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى في مجالات من قبيل التدريب وتقاسم المعلومات وتبادل

اعتزامها التماس الموافقة البرلمانية على تمديد ثمان مدته ستة أشهر لفترة ولايتها التي ستنتهي في نهاية أيلول/سبتمبر. وقد أعلنت الحكومة توا عن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وفي مجال معالجة الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة، يجري التخطيط لإنشاء محكمة خاصة ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. ومع قرب اكتمال نشر البعثة مع إحراز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مزيدا من التقدم، يُتوقع من الحكومة أن تعجل بجهودها لمد سلطتها عبر أنحاء البلد لا سيما في المناطق المنتجة للماس. وما زال الدعم الدولي المطرد أمرا حيويا لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، سيلزم أن تتصدى سيراليون حكومة وشعبا للمشاكل السياسية الكامنة في البلد، التي أدت الحرب الأهلية إلى تفاقمها.

٥٣ - وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقامت بدور رئيسي في مساعدة البلدين على الخروج من حربيهما المأساوية المدمرة. وتشمل مهام أفراد حفظ السلام مراقبة وقف إطلاق النار، والتحقق من إعادة نشر القوات الإثيوبية والإريترية، وإنشاء عمليات لإزالة الألغام والذخيرة غير المتفجرة، ومراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين، وذلك وفقا لاتفاق وقف أعمال القتال، الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونص اتفاق ثان جرى التوصل إليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على إنشاء لجنة للحدود لتعيين وترسيم الحدود المشتركة ومن ثم تسوية النزاع المتعلق بالحدود الذي كان السبب المباشر للحرب. وسيؤدي اختتام تحديد وترسيم الحدود إلى إنهاء بعثة حفظ السلام. وقد شكّلت لجنة الحدود الرسمية واتفقت على إطار زمني مؤقت للمرحلة الأولى من أعمالها، وهي تعيين الحدود.

٥٤ - وما زال التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في الصحراء الغربية هو محور ما تبذله الأمم المتحدة من جهود

المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها أو إعادتها إلى أوطانها. وقد أذن مجلس الأمن بتوسيع العناصر المدنية للبعثة بغية تمكينها من القيام بدور أكبر، لا سيما في المجالات السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الأطفال. ويمثل هذا تطورا هاما، نظرا لأن المشاكل الإنسانية التي يواجهها البلد، وكلها قد تفاقت بفعل الصراع، هي مشاكل جد خطيرة. وقد تأثر نحو ١٦ مليون شخص بالنقص الحاد في الأغذية؛ ويعاني ملايين الأطفال من سوء التغذية؛ ولا يمكن لأكثر من ثلث السكان الحصول حتى على الرعاية الصحية الأساسية؛ كما لا يمكن لنصف السكان الحصول على المياه النقية، وما زالت ترد تقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سائر أرجاء البلد.

٥٢ - وواصلت الأمم المتحدة، لدى تنفيذ ولاية حفظ السلام في سيراليون وبالتعاون مع الزعماء الإقليميين، اتباع نهج ذي مسارين يجمع بين ممارسة الضغط السياسي الموثوق به وإجراء حوار سياسي ببناء. ومع وصول قوات إضافية مؤخرا، وطدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجودها في جميع أنحاء البلد تقريبا. وأحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وأعمال القتال الموقع في أبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، نتيجة لعدد من اجتماعات المتابعة المعقودة بين الطرفين والبعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستمر وقف إطلاق النار ونزع سلاح ما يربو على ١٣ ٠٠٠ مقاتل من كل من القوات الموالية للحكومة وقوات الجبهة المتحدة الثورية في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠١ في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشملت تدابير توطيد السلام وبناء الثقة التي اتخذتها الحكومة الإفراج عن بعض المحتجزين من الجبهة المتحدة الثورية واتخاذ خطوات أخرى لتيسير تحول الجبهة إلى حزب سياسي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١ أعربت الحكومة عن

٥٧ - وخطت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خطوات هامة في كفالة إنجاز الإصلاحات الرئيسية المتعلقة بالشرطة بحلول نهاية ولاية البعثة. وقد أنجز تسجيل ٢٤ ٠٠٧ من أفراد شرطة البلد في أيار/مايو ٢٠٠١، في حين تستمر عملية التصديق النهائي وعمليات الفحص اللازمة للمعلومات الأساسية. وقاربت برامج تدريب الشرطة التي تضطلع بها البعثة على الانتهاء. وأصدرت البعثة أيضا سياسة جديدة لمراقبة أداء الشرطة. وردا على أحداث العنف التي قامت بها الغوغاء، اتخذت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك زمام المبادرة في إنشاء وحدات لدعم التدريب، وتلتزم الحصول على معدات لمناهضة الشغب. بيد أن النسبة المئوية لتمثيل الأقلية في قوة الشرطة المحلية ما زالت منخفضة جدا. والبعثة في حاجة إلى مساعدة من الجهات المانحة من أجل بلوغ الأرقام المستهدفة لتمثيل الأقليات في الشرطة في الكيانين.

٥٨ - وركزت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، في السنة الثانية من ولايتها، على النقل التدريجي للمسؤوليات عن الإدارة العامة إلى السيطرة المحلية. وتمثلت الخطوات المتخذة لضمان تحقيق ذلك في إجراء انتخابات البلديات في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠ وإعلان ممثلي الخاص، في مطلع عام ٢ٰ٠١، إطارا دستوريا للحكم الذاتي المؤقت. وقد مهّد هذا السبيل للانتخابات على نطاق كوسوفو التي ستجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتواصل إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تشجيع جميع الطوائف، لا سيما الطائفة الصربية في كوسوفو، على المشاركة في الهياكل القائمة تحت قيادة الإدارة وتحثها على التسجيل لأغراض الانتخابات. وبغية تعزيز القانون والنظام، وهو أحد التحديات الرئيسية في كوسوفو، أنشأت الإدارة عنصرا

للتغلب على المشاكل المتعددة التي تعرقل تنفيذ خطة التسوية. وبعد أن التقى مبعوثي الشخصي بمسؤولين من حكومة المغرب لتحديد ما إذا كانت المغرب، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية، على استعداد لتفويض أو تأييد تفويض قدر كبير من السلطة إلى الإقليم بما يتماشى مع المعايير الدولية، قدم مبعوثي الشخصي مشروع اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية إلى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) وحكومة الجزائر. وفي ضوء اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١) يُتوقع أن تجتمع الأطراف مباشرة أو في محادثات عن قرب برعاية مبعوثي الشخصي لمناقشة مشروع الاتفاق الإطاري والتفاوض على إدخال تغييرات محددة في الوثيقة.

٥٥ - وما تزال الحالة على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان قابلة للاشتعال. ومع أن الحالة اتسمت بالهدوء عموما خلال العام الماضي على طول خط الانسحاب، أو "الخط الأزرق"، كانت هناك حالات من التوتر والانتهاكات الخطيرة لهذا الخط تعلقت بالتراع حول منطقة مزارع شبعا. ولم تتخذ حكومة لبنان بعد جميع الخطوات اللازمة لضمان إعادة سلطتها الفعالة في جميع أنحاء الجنوب حتى الخط الأزرق، حيث لا تزال أنشطة العناصر المسلحة تتسبب في زعزعة الحالة. وأدت الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للمجال الجوي اللبناني إلى زيادة التوتر. وقد طلب مجلس الأمن مرارا من جميع الأطراف المعنية التقيد التام بالخط الأزرق، وذلك في قراراته التي كان أحدثها القرار ١٣٦٥ (٢٠٠١).

٥٦ - والمهام المنوطة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي الآن، إلى حد كبير، مهام بعثة للمراقبة. وبناء على ذلك، فقد بدأت القوة عملية لإعادة تشكيلها وتقليل عدد أفرادها.

الأطلسي الذي ما زال يتولى زمام المبادرة. وتحظى هذه الجهود بدعمي الشخصي. وما زال مجلس الأمن يقي الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قيد نظره. وقد واصلت تبادل الآراء بشأن الحالة مع استكشاف المجالات التي قد يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيها المساعدة.

٦٢ - وفي السنة الماضية أبلغت عن حدوث تطورات إيجابية في الميدان سمحت بإنهاء عمليتين لحفظ السلام في طاجيكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والاستعاضة عنهما بمكثبين أصغر لدعم بناء السلام. وواصل هذان المكثبان، شأنهما شأن المكاتب الأخرى في أفريقيا وغواتيمالا، قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل توطيد السلام وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٦٣ - ويوفر مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان إطارا سياسيا وقيادة لمجموعة متنوعة من أنشطة بناء السلام في طاجيكستان. وقد أسهم المكتب مع الفريق القطري، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمة كبيرة في حشد الدعم الدولي للبرامج التي توفر العمالة وتتيح التدريب للمحاربين غير النظاميين السابقين كجزء من عملية إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١ عقد المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي مؤتمرا ناجحا للمانحين في طوكيو، تجاوزت قيمة التبرعات المعلنة فيه ٤٠٠ مليون دولار.

٦٤ - أما مكاتب الأمم المتحدة الثلاثة لدعم بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع التي تعمل حاليا في أفريقيا، في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبيريا، والتي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الحكومات والمجتمع المدني، فإنها تحاول تهيئة بيئة سياسية تمكن من معالجة أولويات ما بعد انتهاء حالات الصراع التي تواجه البلدان الثلاثة ومؤسساتها الديمقراطية الهشة. ويشمل ذلك توفير إطار سياسي وقيادة

جديداً^(١) يضم الشرطة وإدارة الشؤون القضائية في هيكل واحد.

٥٩ - وما زالت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تواجه تحديات حاسمة من قبيل حماية حقوق جميع الطوائف وعودة اللاجئين والمشردين ومسألة المفقودين والمحتجزين، واتخاذ تدابير لبناء الثقة إزاء الطائفة الصربية في كوسوفو وإجراء حوار بناء مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأثر تدهور حالة الأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٦٠ - ويجري التصدي بنجاح للتهديد الخطير الذي تمثله الألغام والذخيرة غير المفجرة في كوسوفو، كما يجري التخفيف من آثاره. وتمضي العمليات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام صوب تنفيذ استراتيجية للخروج خلال العام المقبل.

٦١ - وتعد الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مصدر قلق شديد. فقد أدى الصراع العرقي إلى تفسخ البلد ويهدد بأن يتحول إلى حرب أهلية. أما الأزمة الأخيرة التي بدأت في شباط/فبراير الماضي بحملة عسكرية شنتها الجماعات المسلحة من أصل عرقي ألباني فهي نتيجة لضغوط ديمغرافية متفاقمة بين الأعراق، وديناميات سياسية داخلية، وللصلات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيرانها، بما فيهم كوسوفو. وما زالت الأزمة مستمرة بالرغم من إبرام عدة اتفاقات لوقف القتال وجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال

(١) تتألف عناصر إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من الشرطة والعدالة (الأمم المتحدة)، والإدارة المدنية (الأمم المتحدة)، وبناء المؤسسات (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) والتعمير (الاتحاد الأوروبي)، ويعتمد كل عنصر على ما لدى الوكالة الرائدة من قدرة وخبرة فنية.

البعثة (A/55/905)، التي انتهت مدة ولايتها في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، قدمت تقييما متوازنا للحالة في البلد وأعربت عن أملها في أن تجري الحكومة والمعارضة حوارا سياسيا يهدف إلى تحقيق المصالحة. وفي فترة ما بعد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أعدت الأمم المتحدة برنامجا انتقاليا شاملا يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيقه. ويركز هذا البرنامج على حقوق الإنسان ويجذب بناء التوافق في الآراء والحد من الصراع ويسعى إلى تحقيق مشاركة قوية من جانب المجتمع المدني. ومنذ اختتام أعمال البعثة اتخذ كل من منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية زمام المبادرة في الجهود الدولية المبذولة لتحسين احتمالات التفاوض بين الحكومة والمعارضة. وإني أرحب بجهود منظمة الدول الأمريكية في الوساطة والتفاوض وأنطلع إلى نتيجة مبادراتها المشتركة مع الجماعة الكاريبية.

٦٧ - ومشاركة منظمة الدول الأمريكية في هايتي مثال على التعاون الوثيق وتنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو أمر مطلوب لبناء السلام. وبغية دعم هذا التعاون، وجهت الدعوة في شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى عقد الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن التعاون من أجل بناء السلام. واعتمد الاجتماع إطارا للتعاون في مجال بناء السلام اتفقنا فيه على المبادئ التوجيهية للتعاون في هذا الميدان، فضلا عن الأنشطة المشتركة المحتملة.

٦٨ - وأحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في أقل من سنتين منذ إنشائها، بالاشتراك مع شعب تيمور الشرقية وبتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تقدما ذا شأن من أجل الوفاء بولايتها العريضة التي عهد بها إليها مجلس الأمن لمساعدة البلد في تحوله إلى الحكم الذاتي وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة مع ضمان الأمن والقانون والنظام في سائر أنحاء الإقليم وتقديم

إدماج أنشطة بناء السلام التي يقوم بها الفريق القطري للأمم المتحدة وبعثة المساعدة الدولية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة وتشجيع المصالحة الوطنية والحوار وتعزيز القدرات المحلية على إدارة الأزمات. ويستمر بذل الجهود للمساعدة في إعادة بناء الهيئة القضائية والهيئة التشريعية وتشجيع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيز العلاقات بين كل بلد وجيرانه.

٦٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التحقق من الامتثال لاتفاقات السلام المتوصل إليها في عام ١٩٩٦. وقد كرر رئيس غواتيمالا مرة بعد أخرى الإعراب عن التزام حكومته بعملية السلام. ومع هذا فما زال تنفيذ الاتفاقات يواجه عقبات عديدة وقد أعيد تحديد موعد تنفيذ الالتزامات المعلّقة بحيث أصبح نهاية عام ٢٠٠٤. وفي سياق الاستقطاب المتزايد، شجعت البعثة على إقامة تحالفات سياسية متمحورة حول خطة السلام بغية تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. وبناء على طلب، سافر مدير مكثبي إلى غواتيمالا مؤخرا لتأكيد قلقي بشأن عملية السلام المتعثرة. وأعرب عن أمله في أن تجري الحكومة والقطاعات المؤثرة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص بالتحديد، حوارا بناءا للتغلب على الاستقطاب المتزايد في البلد. وأنا على اقتناع بأنه من الضروري في هذا المنعطف السياسي تعبئة جميع الجهود من أجل ضمان عدم التراجع عن عملية السلام. بيد أنه ما لم تعلن الحكومة عن تملكها وقيادتها لهذه العملية فإن الديمقراطية في غواتيمالا ستظل هشة كما قد يزداد السخط الاجتماعي. وفي حين ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لتنفيذ اتفاقات السلام فإنها لا يمكن، ولا ينبغي لها، أن تكون بديلا عن الالتزام السياسي والاجتماعي المطلوب من الغواتيماليين لبناء مستقبلهم.

٦٦ - وواجهت البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي عقبات خطيرة خلال هذا العام. وفي تقرير الختامي عن

من الاستفادة من تلك الاستثمارات أعتقد أنه عند انتهاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعد إعلان استقلال تيمور الشرقية ينبغي أن يستمر تقديم دعم دولي كبير من خلال بعثة متكاملة وجيدة التنسيق يرأسها ممثل خاص وتصدر ولايتها من مجلس الأمن وتموّل من اشتراكات مقررّة.

٧١ - والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ما زال يعززها التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة اللذان تتزايد ديناميتهما. ولعل أفضل مثال على هذا التعاون هو ما يجري على الصعيد الميداني حيث تتفاعل عمليات السلام بانتظام مع مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة المشتركة في بناء السلام والأعمال الوقائية، بما في ذلك عمليات حالات الطوارئ التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الإغاثة الأخرى، والأعمال الطويلة الأجل التي تقوم بها كيانات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتنسم الأعمال المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان بأهمية خاصة لكل من الإنذار المبكر وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن تعاون عنصر حقوق الإنسان في أي بعثة لحفظ السلام مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو مع الوجود الميداني التابع للمفوض السامي أمر ذو أهمية فائقة في أعمال المنظمة.

المساعدة الانتخابية

٧٢ - ازدادت الطلبات لتقديم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال السنة المستعرضة في هذا التقرير. وأوفدت بعثات انتخابية رئيسية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية وسيراليون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أجريت الانتخابات المحلية بنجاح في كوسوفو حيث يجري الآن الإعداد لانتخابات تشمل المنطقة بأسرها. وتوجت المساعدة المقدمة للعملية الانتخابية في بيرو بإنجاز الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠١.

المساعدة الإنسانية. وشهدت الأشهر الإثنا عشر المستعرضة في هذا التقرير نشاطا مكثفا. فمن خلال ترتيبات تقاسم السلطة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تولى أهالي تيمور الشرقية تدريجيا المسؤوليات الحكومية. كما أنهم منحوا سلطات تنفيذية في وزارة دولية/تيمورية شرقية مشتركة، كما مارسوا المسؤوليات التشريعية في مجلس وطني لجميع أهالي تيمور الشرقية.

٦٩ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عقب إجراء انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس لإعداد دستور لتيمور الشرقية المستقلة والديمقراطية، سيدخل البلد المرحلة الانتقالية الأخيرة مع تكوين الوزارة الموسعة الجديدة لجميع أهالي تيمور الشرقية وانعقاد الجمعية التأسيسية. وإذا قرر أعضاء الجمعية التأسيسية ذلك فإنها قد تصبّح في الوقت المناسب أول مجلس تشريعي في تيمور الشرقية المستقلة. وبمجرد الموافقة على الدستور وإجراء الانتخابات اللازمة، في مطلع عام ٢٠٠٢ على الأرجح، ستكون تيمور الشرقية على استعداد لإعلان الاستقلال بتأييد من مجلس الأمن. بيد أن الاستقلال لن يعجل بتخلي المجتمع الدولي عن تيمور الشرقية. إذ يجري وضع الخطط لبعثة للأمم المتحدة يمكن أن تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وستواصل هذه البعثة الجديدة توفير وجود عسكري ووجود للشرطة من أجل مساعدة الحكومة الجديدة في هذين المجالين اللذين لم يتسن توطيدهما خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٧٠ - وإني أدرك ما يساور الدول الأعضاء من قلق بشأن مستوى الموارد الملتزم بها لهذه العملية. وأدرك أيضا المسؤولية الشاملة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ولذا فإنني أجد اتباع نهج حذر يلتمس ضمان ما وُظّفه المجتمع الدولي من استثمارات كبيرة في مستقبل تيمور الشرقية. ولصالح الفعالية ولضمان تمكّن شعب تيمور الشرقية

٧٣ - ويشير العديد من الانتخابات التي أجريت في العام الماضي إلى إحراز تقدم لا بأس به نحو بلوغ الديمقراطية. ففي كوت ديفوار وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبيرو، قامت الأنظمة الحاكمة القائمة بتنظيم انتخابات كانت تتوقع أن يكفي الناخبون فيها بتجديد ولاياتها على غرار ما سبق في الماضي. بيد أن الناخبين في كل من هذه الحالات إما صوتوا لعزل النظام أو احتجوا بشدة على المحاولات التي بذلها القائمون بالحكم من أجل البقاء في مناصبهم حتى اضطروهم في نهاية الأمر إلى تقديم استقالاتهم. وفي الفلبين أدت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بسبب ادعاءات الفساد إلى إسقاط الرئيس. وتشير هذه الأمثلة إلى تزايد وعي الجماهير بالحقوق الديمقراطية، من قبيل حرية الصحافة وسيادة القانون والانتخابات الحرة الزهية، وإلى أن المواطنين قد بدأوا يتصرفون بدافع من هذا الوعي، وأخذوا في مساءلة قادتهم. وعلاوة على ذلك ففي عصر العولمة الذي تنتقل فيه المعلومات توا حول العالم تُعزز كل حالة من حالات نجاح العمل الشعبي غيرها من الحالات وتبعث فيها النشاط.

٧٦ - وقد استمرت النفقات العسكرية العالمية في الارتفاع، مع حدوث الزيادة في بعض البلدان المصنعة وفي عدد من البلدان النامية. وعلى الرغم من أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد واصلت انخفاضها في أثناء هذا العام فقد ظلت الميزانيات العسكرية ترتفع دون هوادة. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن النفقات العسكرية السنوية تتجاوز ٨٠٠ بليون دولار، أو ما يوازي ٨٠ في المائة من متوسط النفقات العسكرية العالمية في فترة الحرب الباردة.

٧٧ - وما زال مستوى التعاون الدولي في مجال نزع السلاح منخفضا بصورة مخيبة للآمال. ويتجلى هذا الأمر بصفة خاصة في مؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل جزءا بالغ الأهمية من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والذي تعذر التوصل فيه في عام ٢٠٠١ إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل. ويجدوني الأمل في أن يساعد تعيين المؤتمر لثلاثة منسقين خاصين على إحراز قدر من التقدم في العام المقبل. وما زالت عدة من الاتفاقات المتعددة الأطراف في انتظار أن يبدأ نفاذها أو أن يجري تنفيذها تنفيذا فعليا. أما الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ فلم تتحقق بعد بشكل كامل.

٧٨ - وعلى الرغم من توقيع ١٦١ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق ٧٩ دولة عليها فما زالت التحديات الماثلة أمام دخول هذه المعاهدة حيز

٧٤ - ولهذا التغيير تداعيات هامة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن التركيز على بناء القدرات سوف يستمر، فإن المساعدة سوف توجه أيضا بصفة أكثر تحديدا إلى دعم مؤسسات معينة والتحفيز على زيادة المشاركة المحلية. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، يجري، عن طريق أحد المشاريع المبتكرة، توفير التشجيع والدعم للمجتمع المدني النيجيري في مجال تصميم وتنفيذ برامج التربية الوطنية.

نزع السلاح

٧٥ - أعرب قادة العالم في إعلان الألفية عن عزمهم على السعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وعلى تقليص المخاطر العالمية التي تمثلها الأسلحة

تمثلها أسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها والتمكن من إزالتها. وتلزم زيادة الجهود المبذولة من أجل كفالة أن يكون لهذه الاتفاقية طابع العالمية، ولا غنى في الوقت نفسه عن مواصلة الدعم السياسي والمالي المقدم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان تنفيذ مهامها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٨٢ - وكان الانتشار الخطير للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق العالم محط اهتمام متزايد في الأعوام الأخيرة. وحشد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، الذي عُقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، الحكومات والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهياً فرصة تاريخية لفتح باب المناقشة الدولية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ويمثل برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء خطوة أولى هامة نحو بلوغ الهدف المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ويشتمل هذا البرنامج على مبادئ توجيهية للإجراءات العملية المطلوبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. بيد أن المؤتمر لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل. وإني لأحث الحكومات على مواصلة العمل على حل هذه المسائل، كما أحث الدول الأعضاء على العمل بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر.

٨٣ - وقد تزايدت مطالبة الدول الأعضاء للأمانة العامة بأن تقوم بتنفيذ تدابير عملية لتزع السلاح في سياق الجهود التي تبذل لبناء السلام. وقد أقيمت في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية مشاريع لجمع الأسلحة وبرامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أن النقص في الموارد ما زال يعوق أعمال المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، فقد قامت هذه المراكز بتوسيع نطاق

النفاز قائمة. وقد قررت، بناء على طلب أغلبية الدول الأطراف، أن أَدعو إلى عقد المؤتمر الثاني بشأن تسهيل دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأملني أن يجري التقييد على نحو صارم بالوقف الاختياري السائد الآن للتجارب النووية في العالم ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

٧٩ - ومما يثير قلقي أن الخطط الرامية إلى نشر قذائف للدفاع الوطني لا تهدد فقط اتفاقات تحديد الأسلحة الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية، وإنما تهدد أيضا الجهود الجارية والمقبلة لتزع السلاح ومنع الانتشار. وإني لأشجع مواصلة التشاور في هذه المسائل تفاديا لنشوء سباق جديد للتسلح. فلا غنى عن المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح من أجل التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانونا ولا رجعة فيها ويمكن التحقق من تنفيذها.

٨٠ - ومن شأن التوصل عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف إلى قواعد لمكافحة انتشار القذائف أن يقلص بصورة كبيرة من التهديد الذي تمثله القذائف التسيارية المزودة بأسلحة تقليدية أو أسلحة للدمار الشامل. وقد دعوت، بناء على طلب الجمعية العامة، إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين من أجل استعراض مسألة القذائف بجميع جوانبها وتقديم تقرير عنها في عام ٢٠٠٢.

٨١ - وقد تعذر التوصل إلى اتفاق في المفاوضات التي أجريت بشأن وضع بروتوكول للتحقق من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتحسين فعاليتها والعمل على زيادة درجة الشفافية في هذا المجال. ومن المنتظر أن يجري تناول الأعمال المتعلقة بتعزيز الاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف المقرر أن يبدأ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. أما اتفاقية الأسلحة الكيميائية فقد أدت دورا حيويا في الجهود الدولية المبذولة لتبديد الأخطار التي

أنشطتها وبدأت في توفير الخدمات الاستشارية والتدريبية. ويجري حاليا بذل جهود لالتماس مزيد من التبرعات من الدول الأعضاء المهتمة بالأمر من أجل مواجهة الطلبات المتزايدة على المساعدة.

٨٦ - وإنني أعرب عن ترحيبي بمواصلة تطوير مفهوم الجزاءات الموجهة الذي يتجلى في تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في أثناء العام المستعرض في هذا التقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مدد مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، الحظر المفروض على نظام الطالبان في أفغانستان فيما يتعلق بالطيران، كما أضاف حظرا على تصدير الأسلحة إلى جانب الجزاءات المالية الموجهة التي سبق فرضها على هذا النظام. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، فرض المجلس بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) حظرا على السفر وعلى تصدير الماس إلى خارج ليبيريا. وقد سعى مجلس الأمن في كلتا الحالتين إلى تركيز الضغط على المسؤولين عن السلوك المخالف لقواعد السلام والأمن الدولية، مع التقليل إلى أدنى حد من تأثير الإجراءات التي يتخذها على السكان المدنيين والدول الثالثة المتأثرة.

٨٧ - ومن شأن التوصيات التي أصدرها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات أن تُشكل إسهاما له قيمته فيما يتصل بالنقاش الدائر بشأن الجزاءات. وفي الوقت ذاته أرحب ترحيبا شديدا بمواصلة الاستعانة بأفرقة التحقيقات من أجل توثيق حالات انتهاك الجزاءات، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومبيعات الماس غير القانونية.

٨٤ - وازداد عدد الملتزمين بالبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. إذ يبلغ الآن عدد الدول الملتزمة بهذا البروتوكول ٥٨ دولة. وقد انضم ١٢ بلدا إضافيا إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، أو صدق عليها، وما زالت الدول الأطراف تعمل في الوقت نفسه على تنفيذ هذه الاتفاقية. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الألغام الأرضية قد توقف بالكامل تقريبا، كما شهد نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد انخفاضا حادا، ويجري بانتظام تدمير المخزونات القائمة في كثير من البلدان. وبحلول موعد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان عدد الدول الأطراف التي انتهت من تدمير الألغام التي تملكها قد بلغ ٢٥ دولة، كما كانت جهود القضاء على الألغام جارية في ٢٤ دولة أخرى.

الجزاءات

٨٥ - تُبرز الآثار المناوئة للجزاءات التي يتعرض السكان الأبرياء أو الأطراف الثالثة لخطرها التوتر المتأصل في الولاية المزدوجة الملقاة على عاتق المنظمة، التي تقضي بالحفاظ على الأمن الدولي وبجمامية الاحتياجات الإنسانية. فالجزاءات ينبغي أن تكون من القوة بحيث تحمل القادة المستهدفين على

الفصل الثاني

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

٨٨ - من المحزن أن حلول هذه الألفية لم يصاحبه انخفاض في المعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في جميع أنحاء العالم. فما زالت أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال تعيش في ظل صراعات طال أمدها، في حين تصاعدت الأزمات أو اندلعت في بلدان تشكل إندونيسيا وبوروندي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وليبيريا بعض أمثلتها البارزة العديدة. وما زال السكان المدنيون الضعفاء يشكلون أهدافا

٩٠ - استمر في أثناء العام الماضي التحسن في التنسيق، سواء في إطار جهات تقديم المساعدة الإنسانية وفيما بين المبادرات الإنسانية وجهود إحلال السلام والأمن. وقد أولي اهتمام خاص لتحسين التنسيق بين الإجراءات الإنسانية وعمليات السلام، تمشيا مع المذكرة التي أصدرتها لتوجيه العلاقة بين ممثلي الأمين العام والمنسقين المقيمين ومنسقي المساعدة الإنسانية.

٩١ - وفي التقرير الثاني الذي قدمته إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/2001/331) ذكرت أن الواقع الذي يعيش في ظلّه السكان المتضررون لم يتغير. ولم يتحقق تقدم يُذكر في تنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير الأول وعددها ٤٠ توصية (S/1999/957)، أو في قراري مجلس الأمن التاليين بشأن هذا الموضوع (١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)). ولذا فإنني أحث مجلس الأمن على تحويل التركيز من تقديم التقارير بشأن هذه المسألة إلى تنفيذ التوصيات المتفق عليها.

٩٢ - ويُقاس التقدم المحرز في حماية المدنيين الذين يهددهم الصراع المسلح بعدد الأرواح التي تجري حمايتها وتوافر سُبل الرزق والتحرر من الخوف. ويعتمد النجاح في هذا الشأن على استعداد الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية من أجل حماية المدنيين في حالات الصراع، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. والجهود الرامية إلى بناء "ثقافة حماية"، التي دعوت في تقرير الثاني إلى بذلها، ينبغي أن تمتد خارج نطاق الأمم المتحدة، وسوف تحتاج

٨٩ - وما زال حجم الكوارث الطبيعية وعددها يتناميان بشكل يُزيد من الطلب على المساعدة الإنسانية. ففي أثناء العام الماضي خلّف الجفاف المستمر في القرن الأفريقي وأمريكا الوسطى ووسط وجنوب آسيا الخراب في أذنيه. كما ألحقت الفيضانات الشديدة الدمار بالجنوب الأفريقي وآسيا وأدت إلى تشريد أعداد كبيرة. أما شمال شرقي آسيا فقد عانى من البرودة القارسة. وشهدت السلفادور والهند زلازل هائلة أودت بحياة الكثيرين وأحدثت أضرارا ضخمة بالهياكل الأساسية. وتستلزم هذه الحاجة المتنامية إلى المساعدة الإنسانية قدرا أكبر من الكفاءة في جهود الإغاثة التي تضطلع بها جهات تقديم المعونة، والمجتمع المدني، والحكومات الوطنية.

الولاية المكلف بها ممثلي تنعكس أيضا في بعثات الاستعراض التي تضطلع بها الشبكة.

٩٥ - وقد قام ممثلو الشبكة بزيارة إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان واندونيسيا وأنغولا وبوروندي وكولومبيا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى آب/أغسطس ٢٠٠١. وأكدت بعثات الاستعراض التي تم الاضطلاع بها وجود ثغرات خطيرة في الاستجابة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة لاحتياجات المشردين داخليا التي يتعين الوفاء بها، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية. وتنشأ هذه الثغرات نتيجة لعدم وضوح مسؤولية الوكالات في بعض القطاعات، ولما قد يبدو تقاعسا من جانب بعض الوكالات في المناطق المحددة لها. وما زال العائق الرئيسي الذي يحول دون تحسين الاستجابة المشتركة بين الوكالات يتمثل، في كثير من الحالات، في عدم استمرارية التمويل. ويجري العمل من أجل سد الثغرات التي تم تحديدها. وعلى المدى الطويل، سيجري تعزيز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى يتمكن من دعم استجابات الوكالات التنفيذية لاحتياجات المشردين داخليا. وسيجري ذلك من خلال إنشاء وحدة صغيرة غير تنفيذية مشتركة بين الوكالات ومعنية بالمشردين داخليا، تقوم بإسداء المشورة لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقديم الخدمات الإنسانية والتعامل مع حالات الطوارئ دون تمويل كاف

٩٦ - في أثناء العام المشمول بهذا الاستعراض وصلت المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة إلى عدد من مجموعات السكان الضعفاء، في الاتحاد الروسي، والأرض الفلسطينية المحتلة، وإثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، واندونيسيا، وأنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، وغينيا، وكولومبيا، وليبيريا،

هذه الجهود إلى العمل والتعاون المستمرين من جانب الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني برمته.

٩٣ - ويسوق التقرير والتوصيات الواردة فيه حجة مؤداها أن العمل الدولي يجب أن يكون مكتملا لمسؤوليات الدول، لا بديلا عنها. فالمسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح تقع على عاتق الدول، حسبما أقرت الدول الأعضاء عندما تعهدت في إعلان الألفية بأن تقوم "بتوسيع نطاق الحماية التي يجري توفيرها للمدنيين في حالات الطوارئ المعقدة وتعزيزها، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي". وبالنظر إلى أن الصراعات المسلحة التي تنشب في الوقت الحاضر يغلب عليها الطابع الداخلي، فقد أبرز تقريرنا أيضا ضرورة إشراك الجماعات المسلحة في حماية السكان المنكوبين.

٩٤ - والصراعات المسلحة مسؤولة عن تشريد حوالي نصف الأشخاص المشردين في أنحاء العالم المقدر عددهم بعشرات الملايين. وخلال العام الماضي واصلت الأمم المتحدة تعزيزها للاستجابات الإنسانية للأزمات الناجمة عن التشريد الداخلي. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٠ عهدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى شبكة مشتركة بين الوكالات مؤلفة من كبار المسؤولين ومعنية بالتشريد الداخلي بمهمة استعراض حالات بلدان معينة بها سكان مشردون داخليا، بغرض تقديم توصيات ترمي إلى تحسين الحالة في تلك البلدان، وعرض مقترحات من أجل تعزيز الاستجابة الدولية للاحتياجات الرئيسية لهذه البلدان. وهذه الشبكة تُكمل جهود الدعوة المستمرة التي يبذلها ممثلي المعني بالمشردين داخليا، كما أنها تستخدم كإطار شامل لها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا التي صيغت تحت إرشاده. بل إن

٩٩ - وتساهم منظمة الصحة العالمية في التنسيق العام في مجال الشؤون الإنسانية عن طريق إعلام جميع الشركاء بالعوامل التي تحدد مسألة البقاء على قيد الحياة والصحة في حالات الطوارئ، كما تعمل المنظمة على وضع إجراءات الصحة العامة المنسقة موضع التنفيذ بالنسبة لجميع السكان المتضررين، بمن فيهم الذين أجبروا على الترحيل. وقد ظلت أولويات المنظمة كما يلي: تقييم الاحتياجات، والتحصين، وتحسين التغذية، وتوفير المواد الصيدلانية، ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، والاهتمام بالصحة الإنجابية والصحة العقلية. وتدعم المنظمة أيضا الإجراءات المشتركة بين الوكالات الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ، والعناية بالمسنين في حالات الطوارئ الإنسانية، وتوفير الرعاية الصحية للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

١٠٠ - ويمكن أن يكفل وجود منظمة الصحة العالمية وقدراتها التنفيذية الميدانية تحقيق التأثير الأمثل فيما يتعلق بتنسيق إدارة الصحة العامة والتعلم الجماعي والمساءلة في القطاع الصحي. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر المنظمة الإرشاد التقني المناسب لكل بلد بصفة محددة، وتعد تقارير عن الحالة وتوفر بيانات عن مراقبة الأوبئة لجميع الشركاء الذين يمكنهم، بما يتخذونه من إجراءات في قطاع الصحة أو ما يتصل به من قطاعات، أن يساهموا في بلوغ الهدف المشترك المتمثل في خفض حالات الوفاة والمعاناة التي يمكن تجنبها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قامت المنظمة بتنظيم مشاورات دولية بشأن الصحة العقلية للاجئين والسكان المشردين الذين يعيشون وسط الصراعات أو يمرون بفترة ما بعد الصراعات، وأقرت هذه المشاورة إعلانا للتعاون بين الوكالات التنفيذية والدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية والبحثية. وقد صدقت منظمة الصحة العالمية على أدوات للتقييم بأنواعه، وهي في سبيلها إلى تنظيم مؤتمر دولي لبحث

ومنغوليا، وموزامبيق، ومنطقة البحيرات الكبرى، ضمن مناطق أخرى.

٩٧ - وتؤدي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دورا متزايدا الأهمية في حالات الطوارئ فيما يزيد على ٣٥ بلدا. وكان من ضمن الأعمال الإنسانية التي اضطلعت بها في العام الماضي تحصين ما يزيد على ٤٧ مليون طفل ضد شلل الأطفال في إطار أيام التحصين الوطنية التي تم التفاوض من أجلها على وقف إطلاق النار بصفة خاصة في أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا والسودان. وقد استفاد أكثر من سبعة ملايين طفل من الدعم التعليمي الذي تقدمه اليونيسيف، كما أبرزت استجابة اليونيسيف في تيمور الشرقية وجمهورية تنزانيا المتحدة وكوسوفو أهمية توفير التعليم في حالات الطوارئ بوصف ذلك أداة هامة في تسيير الحياة بصورة طبيعية بالنسبة للسكان الذين تعرضوا لصدمات.

٩٨ - وتدور صراعات في ١٣ بلدا من بين البلدان الأشد تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعددها ١٧ بلدا. ولليونيسيف برامج عديدة في هذه البلدان، بما في ذلك التعليم عن طريق الأقران وأنشطة التوعية التي تستهدف الشباب من خلال وسائل الإعلام والتعليم غير النظامي. وقد اتسع في العام الماضي نطاق البرامج والشراكات التابعة لليونيسيف والرامية إلى حماية الأطفال والنساء في حالات الطوارئ. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان أحرز تقدم فيما يتعلق بتسريح الجنود الأطفال، بينما تم في سيراليون لم شمل ألف طفل مع أسرهم، من بين ما مجموعه ١٧٠٠ من الأطفال المسرحين. كما جرت الاستعانة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كقنوات للتثقيف والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب استهدافها هي أيضا بهذه الأنشطة.

١٠٢ - وقد وجهت نسبة تبلغ زهاء ٥٠ في المائة من المساعدة الغذائية التي قدمها البرنامج في عام ٢٠٠٠ إلى السكان الضعفاء والجماعات المتأثرة بالصراعات أو النزاعات الأهلية ضمن حالات الطوارئ العديدة الطويلة الأمد التي منيت بها أفريقيا وآسيا الوسطى ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية. ورغم أن البرنامج قد زاد بصفة عامة من المساعدة الغذائية التي يقدمها إلى المدنيين المتضررين بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ فقد شهد مشاكل في بعض حالات الطوارئ التي "طواها النسيان" والتي تعاني من نقص التمويل، من قبيل الحالات الخاصة بأنغولا أو الصومال أو منطقة البحيرات الكبرى. وقد هيأت التبرعات التي جاءت في حينها الفرصة لتوفير المعونة الإنسانية بكفاءة في عدد من الحالات البالغة التعقيد والمتفجرة. غير أن الموارد لم تتح في بعض الحالات إلا بعد أن أصبح من المتعذر تحاشي بعض الأزمات التي بدأت في الظهور أو التخفيف من شدتها، أو تجنب الانقطاع في سلسلة توزيع الأغذية، مما اضطر البرنامج إلى اللجوء إلى خفض الحصص التي يقدمها للسكان المتضررين.

١٠٣ - وفي أعقاب الزيادات الملحوظة التي طرأت على حالات الطوارئ الغذائية، استمر النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي يشكل نظاما دوليا شاملا للإنذار بالمخاطر التي تهدد المحاصيل وظروف الإمدادات الغذائية، في إنذار المجتمع الدولي بما يوشك أن يحدث من انهيار في المحاصيل ومن أزمات غذائية. فقد حلت بجميع المناطق تقريبا في أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. ويضطلع النظام، عن طريق استخدام البيانات الميدانية والبيانات الواردة من الأقمار الصناعية، برصد المحاصيل والإمدادات الغذائية وظروف عرض الأغذية والطلب عليها في جميع البلدان، وحصر البلدان التي توشك أن تواجه نقصا

كيفية تحسين استجابة نظم الرعاية الصحية المحلية لاحتياجات المشردين داخليا.

١٠١ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، بصفته جناح الأمم المتحدة المعني بالمعونة الغذائية، استخدام هذه المعونة لإنقاذ الأرواح والتخفيف من وطأة الجوع وتمكين الفقراء الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي من الإقدام على استثمارات يساعدون بها أنفسهم على المدى الطويل. وقام البرنامج، استجابة لحالات الطوارئ التي نشأت في عام ٢٠٠٠، بتسليم ٣,٥ ملايين طن من الأغذية، ساعد بها ٨٣ مليون نسمة، منهم ما يزيد على ٦٠ مليوناً من المتأثرين بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. واستمر البرنامج في العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل كفاءة سبل الوصول بأمان ودون عوائق إلى السكان الضعفاء والمناطق المعرضة للخطر بهدف تقييم المعونة الغذائية وتسليمها وتوزيعها ورصدها. ويستخدم البرنامج المعونة الغذائية في دعم سبل الرزق المتاحة، وتقليل خطر التعرض مستقبلا لحالات شحة الأغذية، ودعم الحلول الطويلة الأمد، ويسعى البرنامج جاهدا إلى توجيه الأغذية عن طريق النساء لضمان وفاء المعونة الغذائية باحتياجات الأسر، ولا سيما الأطفال. ويحاول البرنامج أن يقدم ٨٠ في المائة من الإغاثة الغذائية للنساء مباشرة، وأن يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جماعات صنع القرار، وأن يُسهل تزويد المرأة بسبل متكافئة للحصول على الموارد وفرص العمل والوصول إلى الأسواق والمشاركة في التجارة. كما يعمل البرنامج على فهم الاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي وعلى المساعدة في كفاءة تمتعهم بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها غيرهم من الأشخاص في بلدانهم، وكذلك الوفاء بالاحتياجات الغذائية للاجئين على نحو ينمي لديهم القدرة على الاعتماد على الذات.

أجل تعزيز قدرة مكاتبه القطرية ونظام المنسق المقيم التابع له على دعم جهود الإنعاش المبكرة ودفع عمليات الانتقال الفعال من حالات الصراع والكوارث.

١٠٧ - ويسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى خفض الطلب على الأسلحة غير المشروعة عن طريق مواجهة الأسباب الجذرية للعنف. وقام البرنامج بجمع عشرات الآلاف من الأسلحة، وتشجيع السلطات في البلدان التي في سبيلها إلى الخروج من الأزمات على تدمير أطنان من الذخيرة والمتفجرات التي تستخدم في الصراع. وفي العام الماضي أحرز البرنامج قدرا من النجاح في ألبانيا وجمهورية الكونغو والسلفادور. فقد تم في ألبانيا جمع نحو ١٤ ٠٠٠ قطعة من السلاح وتدميرها، كما تم جمع ١٠ ٠٠٠ قطعة من السلاح وتدميرها في جمهورية الكونغو.

١٠٨ - وتتولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ برامج لإدراج الدخل تستهدف أكثر من ٤ ملايين لاجئ. إلا أن التمويل لم يواكب الطلب المتزايد بسرعة على الخدمات في هذا المجال. وتواجه الوكالة، استنادا إلى تبرعات المانحين المعلنة حتى الآن، عجزا يقدر بمبلغ ٦٧ مليون دولار مقابل الميزانية التي اعتمدها الأمم المتحدة وقدرها ٣١١ مليون دولار. ويؤدي هذا العجز إلى تهديد نوعية خدمات الوكالة ومداهها إلى حد خطير.

١٠٩ - وقد واصل برنامج "النفط مقابل الغذاء" خلال العام الماضي، وهو البرنامج الذي أنشأه مجلس الأمن في عام ١٩٩٦ ويديره مكتب برنامج العراق، مساعدة الشعب العراقي على تلبية احتياجاته الأساسية في مجالات الأغذية والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والزراعة والمأوى.

في الأغذية، ويتعهد تقييمات مستمرة للاحتياجات الغذائية التي يُحتمل أن تنشأ بصفة طارئة.

١٠٤ - وفي عام ٢٠٠٠ قدمت منظمة الأغذية والزراعة مساعدات طارئة تتعلق بالزراعة وسُبل العيش لإنعاش الأفراد المتضررين من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في ٤١ بلدا. وقامت المنظمة بتوزيع البذور والأدوات على الفئات الضعيفة، ومن بينها المشردون داخليا وهاجرون سابقون والنساء. وفي القرن الأفريقي وفي منغوليا اضطلعت المنظمة بتوفير علف الحيوان والعقاقير البيطرية بغرض حماية صحة الماشية التي يعتمد عليها السكان الريفيون المحليون اعتمادا شديدا. وفي البلدان التي مرت بفترات ممتدة من الصراع، مثل أفغانستان وطاجيكستان، قامت المنظمة بتنفيذ مشاريع طويلة الأجل للإصلاح، منها تطوير الخدمات البيطرية الخاصة ووضع برامج لإكثار البذور وإصلاح آلات الزراعة. وتعزيزا لاستدامة هذه الجهود وجهت المنظمة اهتماما خاصا للعناصر المتعلقة بالتدريب الفني وبناء القدرات في هذه المشاريع.

١٠٥ - وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة دورا تنسيقيا رئيسيا في القطاع الزراعي. فقد تم تنفيذ برنامج زراعي شامل للإغاثة والإصلاح في كوسوفو التي أمكن فيها، أساسا بفضل وجود وحدة المنظمة للتنسيق في حالات الطوارئ، توسيع حجم أنشطة الإصلاح مع التخفيض التدريجي للإغاثة الغذائية العاجلة، الأمر الذي أدى إلى الربط بنجاح بين مرحلتَي المساعدة الإنسانية المتعلقةتين بالإغاثة والإصلاح.

١٠٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة الفنية من خلال المكاتب القطرية، سواء لتسهيل إعادة إدماج السكان المشردين أو لإصلاح المجتمعات المحلية المتأثرة بالكوارث عن طريق المبادرات الاجتماعية الاقتصادية. والبرنامج في سبيله إلى الاستعانة بأفرقة الإنعاش الانتقالية من

الحصول على مستويات ثابتة من الدعم الدولي لعدد من السنين القادمة.

١١١ - وقد أدى نقص التمويل والقيود المفروضة على حرية الوصول والمسائل المتعلقة بأمن الموظفين إلى إعاقة قدرة الوكالات على الاستجابة في حالات الطوارئ خلال السنة. ويعتبر نقص التمويل بمثابة قيد مستمر وخطير على العمل الإنساني في عدد من البلدان. وفي حالة عدم توافر تمويل فوري وواقعي، فإن تدابير التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لها وتخزين الإمدادات لا يمكن لها أن تحقق الكثير من أجل التعجيل بالاستجابة الإنسانية لأي أزمة من الأزمات.

١١٢ - وتؤدي عملية النداءات الموحدة إلى الجمع بين عناصر دوائر الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية من أجل وضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة حالات الطوارئ المعقدة في أكثر الأزمات حدة، التي تتسم غالباً بالعجز السياسي أو الاقتصادي في الدولة المعنية. وبالنسبة لعام ٢٠٠١ صدرت نداءات موحدة من أجل الأزمات الإنسانية في كل من شمالي القوقاز بالاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وجزر الملوك بإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب شرق أوروبا، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، وغرب أفريقيا، والكونغو.

١١٣ - وكان ما يُسعى إليه من خلال النداءات الموحدة هو الحصول على ٢,٨ بليون دولار لتقديم الخدمات إلى عدد من السكان يقدر بـ ٤٠ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في البلدان المتأثرة بالصراعات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ لم يلب إلا أقل من ثلث الاحتياجات الواردة في النداءات الموحدة، بل وكان ذلك الحجم من

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠) في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أتيحت نسبة قدرها ٧٢ في المائة من إيرادات النفط العراقي للبرنامج الإنساني، بدلا من نسبة ٦٦ في المائة التي كانت متاحة في المراحل السابقة. وستستعمل الأموال الإضافية في تلبية احتياجات أكثر فئات السكان ضعفا. ويعتبر تأخر حكومة العراق في التعاقد على الإمدادات والمعدات الإنسانية من دواعي القلق العميق، وكذلك تأخر المتعاقدين في تقديم الطلبات، والقرار الذي اتخذته لجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن بتعليق عدد كبير من العقود.

١١٠ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة، تحت إشراف دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، التصدي للخطر الذي تمثله الألغام الأرضية في أكثر من ٢٠ بلدا. ويجري مسح الأراضي المتأثرة وتعليمها ورسم الخرائط لها وتطهيرها، بينما تركز التوعية على تخفيض خطر وقوع ضحايا داخل المجتمعات المعنية. كما ركزت المساعدة المقدمة إلى الضحايا على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وواصلت الأمم المتحدة تعبئة الموارد اللازمة لدعم هذه الأنشطة، مع قيام أكثر من ٣٠ بلدا، حاليا، بالتماس مساعدة التمويل من خلال آليات الأمم المتحدة. ويقدر أن المانحين الدوليين قدموا في عام ٢٠٠٠ أكثر من ٢٠٠ مليون دولار للأعمال المتعلقة بالألغام بالإضافة إلى الموارد التي كرستها الدول المتضررة من الألغام نفسها. وعلى الصعيد الدولي تحقق تقدم كبير بما في ذلك وضع ونشر المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، فضلا عن مزيد من تطوير نظام إدارة المعلومات المتعلقة بأعمال إزالة الألغام، والتصدي للأثر الاجتماعي - الاقتصادي للتلوث بالألغام. وعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في تخفيض الخطر الذي تمثله الألغام في العديد من البلدان فإن أشد الدول تضررا ستحتاج إلى

أصبحت باكستان مضيضة لأكثر عدد من مجموعات اللاجئين في العالم وهو يقدر بنحو مليوني شخص.

١١٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ شهدنا مصرع ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الشرقية وأحد الموظفين في غينيا. ولمواجهة مسائل اللاجئين وأمن الموظفين المرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه فقد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعراض شامل لحالة التأهب والهياكل الأساسية للاستجابة في حالات الطوارئ، فضلا عن إدارة خدمات الأمن لديها، بزيادة التنسيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١١٧ - ولا تزال إمكانية الحصول على السلامة والحماية المستمرة في البلدان المضيضة أمرا حيويا بالنسبة للاجئين في العالم. بيد أن نوعية اللجوء قد تدهورت في عدد من البلدان، بما فيها العديد من المناطق التي تشتهر تقليديا بكرم سياسات اللجوء. ويأتي ذلك نتيجة المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، واعتبارات الأمن الوطني، فضلا عن الشواغل المتعلقة باستخدام إجراءات اللجوء من جانب المهاجرين بصورة غير مشروعة، والاتجار بالأشخاص وتهريبهم.

١١٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وبعد التشاور مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإصدار المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بمسألة المقاتلين والمقاتلين السابقين مع الإشارة بوجه خاص إلى الحالات القائمة في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا.

١١٩ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد تنفيذ اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول

حيث النسبة المئوية أقل من التبرعات التي أعلن عنها استجابة للنداء الموحد لعام ٢٠٠٠ في الوقت نفسه من العام الماضي.

التحدي المتمثل في حماية اللاجئين ومساعدتهم

١١٤ - صادفت سنة ٢٠٠٠ الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه المرحلة الهامة تحديات خطيرة. وتشمل هذه التحديات: كفالة توفر اللجوء ونوعيته؛ وإعادة تنشيط نظام حماية اللاجئين؛ وتقديم مساعدة فعالة إلى اللاجئين؛ وتعزيز إيجاد حلول دائمة للاجئين؛ وتعزيز الشراكات من أجل دعم نظام الحماية الدولية والتوصل إلى حلول دائمة.

١١٥ - وقد انخفض عدد السكان الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ٢٢,٣ مليون نسمة في بداية عام ٢٠٠٠ إلى ٢١,١ مليون نسمة في مطلع عام ٢٠٠١. ويشمل هؤلاء اللاجئين، وملتمسي اللجوء، واللاجئين العائدين في المراحل المبكرة من إعادة إدماجهم، والمشردين داخليا. وقد أدت الصراعات المستمرة أو المتجددة، وما رافقها من تعثر عمليات السلام، إلى استمرار تدفق موجات اللاجئين. وأدت الانتهاكات المتكررة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى تشريد عدد يقدر بـ ١,٨ مليون شخص داخليا، وإلى نزوح أكثر من ١٠٠.٠٠٠ شخص، معظمهم إلى زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو. وبالرغم من توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في آب/أغسطس ٢٠٠٠ فقد أدى استمرار العنف إلى دفع ٨٠.٠٠٠ شخص إلى مغادرة بوروندي إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠١، وبوصول نحو ٨٨٠.٠٠٠ أفغاني إلى باكستان،

١٢٢ - وقد أدى نقص التمويل إلى إحداث تأثير خطير في عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأدى في بعض الحالات، إلى تخفيض مستويات المساعدة. ففي أنغولا، على سبيل المثال، أدى انعدام التمويل إلى إعاقه شراء مواد البناء اللازمة للانتهاء من عملية تشييد المنازل في المخيمات قبل حلول موسم الأمطار. وفي أفغانستان أدى عدم كفاية التمويل وعدم إمكانية التنبؤ به إلى تفويض قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواجهة معدلات العودة إلى الوطن التي تضاعفت خلال السنة الماضية، وعلى تخفيف معاناة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا.

الاستجابة للكوارث الطبيعية: إشراك البلدان النامية وبناء القدرات

١٢٣ - على الرغم من أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تحدث في أي مكان فإن عددا من العوامل كالفقر وانعدام الأمن الغذائي والحروب والشقاق الاجتماعي وانعدام التخطيط المجتمعي وتدهور البيئة يجعل البلدان النامية أكثر ضعفا في مواجهة تأثيرها المدمر. وقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومات، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل تعزيز قدراتها في مجال الوقاية والاستجابة بغية تقليل أخطار الكوارث وتأثيرها إلى أدنى حد ممكن.

١٢٤ - فقد قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومات البلدان المتضررة، بتكثيف جهودها للاستفادة من دروس عمليات الإغاثة السابقة ولتعزيز استراتيجياتها الوقائية بما في ذلك آليات الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، وبفضل ٢٥ سنة من الجهود التي بذلتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، حقق معظم البلدان تقدما كبيرا في ميدان الكوارث. فقد قامت هذه البلدان بوضع خرائط

الملحق بها لعام ١٩٦٧، وخاصة عن طريق الاشتراك في الإجراءات الوطنية لتحديد مركز اللاجئين. وعندما لا تكون إحدى الدول طرفا في القانون الدولي المتعلق باللاجئين، أو لا تكون قد قامت بوضع الإجراءات ذات الصلة، تقوم المفوضية بتحديد مركز اللاجئين الخاضعين لولاياتها. وبعد إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخمسين عاما فإنها لا تزال تواجه تحديا يتمثل في إقناع عدد أكبر من الدول بالانضمام إلى المعاهدة والبروتوكول والتقييد بهما. وفي نهاية عام ٢٠٠٠ كانت ١٤٠ دولة قد انضمت إلى الاتفاقية، وأحدثها عهدا ترينيداد وتوباغو والمكسيك.

١٢٠ - وقد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور رئيسي في تيسير وتنسيق العودة الطوعية إلى الوطن، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى العائدين أثناء عملية إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وبلغ مجموع الأشخاص العائدين إلى أوطانهم أثناء عام ٢٠٠٠ أكثر من ٧٩٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم ٢٩٠ ٠٠٠ عائد إلى أفغانستان معظمهم من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، و ١٢٥ ٠٠٠ إلى كوسوفو، من أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٢١ - وعدا عن كون إعادة التوطين أداة هامة للحماية، فقد أصبحت بصورة متزايدة آلية لتشاطر المسؤولية والسعي إلى التوصل إلى حلول دائمة. ولا تزال بلدان إعادة التوطين التقليدية توفر كل عام فرص إعادة التوطين لنحو ٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين تحيلهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عادة من بلدان الشرق الأوسط وبصورة متزايدة من أفريقيا. وفي تطور محمود حدث خلال السنوات الأخيرة انضمت الأرجنتين وإسبانيا وأيرلندا وأيسلندا والبرازيل وبوركينا فاسو وشيلي إلى قائمة البلدان الراغبة في توفير فرص إعادة التوطين.

الإنسانية التدريب اللازم لتحسين العلاقات والتنسيق بين العاملين في المجال الإنساني وموارد الدفاع العسكري والمدني التي تنشر لدى الاستجابة لحالات الطوارئ. كما تقوم بتنسيق العمليات الدولية عندما تستخدم أصول الدفاع العسكري والمدني.

١٢٧ - ويركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على رفع مستوى القدرات الإنسانية للمجتمعات المحلية للاستجابة بسرعة للعواقب البيئية للكوارث الطبيعية. وقام بوجه خاص بإنشاء شبكة عالمية من مراكز التنسيق الوطنية المعنية رسمياً لتكون بمثابة قناة للحصول على المعلومات والمساعدة. وتشمل هذه الشبكة العالمية الآخذة في الاتساع باستمرار ممثلين من أكثر من ١٠٠ بلد في جميع المناطق الرئيسية.

١٢٨ - وقد أكدت الأحداث التي وقعت عام ٢٠٠١، مرة أخرى، ضرورة تخطيط تدابير فعالة للحد من الكوارث بغية إقامة توازن أفضل بين الأموال التي تنفق على التدخل والإغاثة، من جهة، والموارد التي يمكن تخصيصها لزيادة قدرات الانتقاء من جهة أخرى. وقد أظهرت السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن كثرة من البلدان وعددا كبيرا من وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات غير الحكومية والكيانات الإقليمية وممثلي المجتمع المدني ترغب في الاشتراك في جهود واسعة النطاق لترويج ثقافة اتقاء عالمية. وبناء نظم فعالة للإنذار المبكر وتعزيزها، وتوفير التعليم والتدريب الوافين بالإضافة إلى التكنولوجيا الملائمة، هي بضعة من المجالات الرئيسية التي تمس الحاجة فيها إلى اتخاذ إجراءات حاسمة.

للأخطار وقامت بتحسين وتوسيع نطاق شبكات رصد الزلازل ونظم الإنذار المبكر. وزادت المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى ضحايا الكوارث الطبيعية زيادة مطردة في السنوات الأخيرة. وعلى الصعيد العالمي وُجِّه ثلث المساعدة الغذائية التي قدمها البرنامج في عام ٢٠٠٠ إلى تلك المجموعات السكانية الضعيفة بزيادة عن السنة المنصرمة بنسبة ٢٠ في المائة. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان النامية لإدماج إدارة الكوارث ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً، وإدماج مبادرات التأهب للاستجابة لحالات الكوارث في إطار لدعم الحد من الكوارث.

١٢٥ - ويرمي برنامج التدريب على إدارة الكوارث، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع ٢٦ شريكا من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها والمنظمات الدولية، إلى توفير التدريب على برامج بناء القدرات. وأدمجت أنشطة التدريب المضطلع بها على الصعيد القطري في إطار البرنامج ضمن الاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث في منطقة الجنوب الأفريقي. أما أنشطة التدريب الأخرى فقد ركزت على بلدان لجنة نهر الميكونغ، وقدمت الدعم المتعلق ببناء القدرات لكل من البلدان في المراحل الحيوية من استراتيجية إدارة الكوارث في أمريكا الوسطى على المدى الطويل.

١٢٦ - وما فتئ نظام الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقوم ببناء الخبرات في المناطق المعرضة للكوارث من أجل تنسيق المساعدة الدولية في الكوارث الكبرى. وتقدم وحدة الدفاع العسكري والمدني التابعة لمكتب تنسيق الشؤون

الفصل الثالث

الفصل الثالث

التعاون من أجل التنمية

عرض عام: الفقر المدقع

استراتيجيات وطنية للحد من الفقر في ٦٠ بلدا وإعداد ورقات شاملة لاستراتيجية التخفيف من حدة الفقر في بلدان أخرى. وأجرت الأمم المتحدة تقييمات للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحرير الاقتصاد وللعملة في ١٧ بلدا بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي وضعت مسوداتها في ٨١ بلدا وأنجز إعدادها في ٣٤ بلدا هي الأدوات الرئيسية التي تساهم الأمم المتحدة من خلالها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى الآن عدل ٧١ بلدا أنشطته بما يتماشى مع هذه الأهداف.

١٣١ - وتواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الأنشطة الإنمائية. ومنذ تقرير الأحرار يسري أن أعلن أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية قد انضمت إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٣٢ - وفي أوائل عام ٢٠٠٠ أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "تقرير الفقر في الريف لعام ٢٠٠١: تحديات وضع نهاية للفقر في الريف"، وهو عبارة عن استعراض شامل لأسباب الفقر في الريف وقواه المحركة والنهج الفعالة للتخفيف من حدته. ويخلص التقرير إلى أن الفقراء أنفسهم هم أقوى عناصر التغيير. وتبين الأدلة أن الفقر ينقص بصورة أسرع عندما يشارك الفقراء في عملية التخفيف من حدة الفقر مشاركة فعالة. وتؤدي إمكانية الحصول على الأصول كالأراضي والمياه والأسواق والمعلومات والتكنولوجيا إلى تمكين الفقراء من السيطرة على

١٢٩ - في مؤتمر قمة الألفية عقد المجتمع الدولي العزم على إعلان الحرب على الفقر بإطلاق حملة مستمرة ترمي إلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل البشر. وستمثل الجهود الرامية إلى جعل العملة شاملة للجميع وتتسم بالإنصاف تحديا هائلا في السنوات القادمة. وإذا كان المراد أن يحقق المجتمع الدولي أهداف التنمية والقضاء على الفقر فإن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب أن يتسارع. وفي الوقت نفسه، فإن الفوارق في معدلات الفقر السائدة داخل البلدان وفيما بينها تقتضي اهتماما مركزا. وسوف نحتاج إلى العمل معا، بموارد مالية كافية، للنهوض بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية المناسبة، وتعزيز مؤسسات الدعم على الصعيدين الوطني والدولي.

التعاون الفعال من أجل القضاء على الفقر

١٣٠ - تواصل الأمم المتحدة، من خلال ما تبذله من جهود التعاون الإنمائي، تخصيص موارد كبيرة من أجل دعم الحكومات الوطنية في تنفيذ أهدافها وأولوياتها الإنمائية، بما فيها تلك التي وردت في إعلان الألفية. وتتعترف استراتيجية الأمم المتحدة لخفض الفقر المدقع بمقدار النصف التي أيدتها لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر. وتدمج هذه الاستراتيجية في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر فهجا يستند إلى الحقوق. مما يجسد مبادئ الإنصاف وعدم التمييز (فيما بين المجموعات الإثنية وبين الجنسين وفيما بين المجموعات الجغرافية) والمساءلة والمشاركة. وقد تعاونت كيانات الأمم المتحدة في وضع

للألفية. وتترأس اليونيسيف، بناء على طلي، فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع وتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، ويشترك موظفو الأمم المتحدة في ٥٠ بلدا في تنفيذ أنشطة تعاونية تتصل بتعليم البنات. وفي عام ٢٠٠٠ تولى برنامج الأغذية العالمي إتمام أكثر من ١٢ مليونا من أطفال المدارس في ٥٤ بلدا. وسيسعى هذا العام إلى زيادة تمويل المعونة الغذائية، بينما يقوم أيضا بإنشاء تحالفات للجمع بين تقديم المعونات الغذائية والمساعدة في مجالات الصرف الصحي والصحة والتعليم.

١٣٥ - وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يقلان عن ذلك أهمية للحد من الفقر. وقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كثب مع الوكالات الشريكة والبنك الدولي والمجتمع المدني وشركاء من القطاع الخاص على تخفيض الوفيات النفاسية بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ عن طريق مبادرة الأمومة السالمة. وفي عام ٢٠٠٠ ركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة وعلى حقوقها وقدرتها على المساواة وتشجيع إجراء تغييرات في القوانين والأنظمة تكفل مساواة المرأة في التملك وإمكانية الحصول على الأصول الاقتصادية؛ وتعزيز قدرات الحكومات على إدارة عملية الانتقال الاقتصادي دون تهميش النساء الفقيرات؛ ودعم الميزانيات الحكومية وأطر سياسات الاقتصاد الكلي المستجيبة للقضايا الجنسانية.

١٣٦ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أتاحت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ولاية واسعة النطاق لحملة دولية للقضاء على الفقر، مع التركيز على ضرورة توحيد الكثير من المبادرات الحارية. وقد اقترحت لجنة التنسيق الإدارية أن تناقش الجمعية العامة مسألة وضع إطار للقيام بحملة عالمية للقضاء على

حياتهم ومن الإفلات من الفقر بصورة دائمة. وفي عام ٢٠٠٠ وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ٢٧ مشروعا جديدا للتنمية الريفية من المتوقع أن يستفيد منها نحو ١٣,٦ مليون نسمة. وتنفذ هذه المشاريع بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمائحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية وشركاء القطاع الخاص. وقد ثبت أن العمليات المشتركة التي تقوم على تكامل الخبرات وعلى الأهداف المشتركة لا تقدر بثمن من أجل بلوغ أهداف المشاريع، وبالتالي فإنها تساهم في تخفيف حدة الفقر.

١٣٣ - كما قدمت الأمم المتحدة خدماتها في مجالات أخرى من أجل مساعدة الناس على انتشار أنفسهم من ربة الفقر. وقام برنامج الأغذية العالمي عن طريق استخدام أدوات تقييم الضعف ورسم خرائطه، بتحديد الذين يعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي والمهمشين، وتوجيه معونته الغذائية، وسعى إلى كفالة أن تطوي جميع تدخلاته على الاستثمار في الأصول المادية أو البشرية ذات القيمة الدائمة. وفي الوقت نفسه، زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توفر خدمات التمويل المستدام للمؤسسات الصغيرة جدا. ويعمل مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تشغيل برنامج الشروع في المشاريع الصغيرة جدا (مايكروستارت). وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، شرع هذا البرنامج في عمليات في ٢٠ بلدا، كما حصل ٦٢ مشروعا في ١٤ بلدان على منح. وقامت المشاريع الـ ٦٢ بزيادة عدد الزبائن الفعليين الذين تخدمهم من عدد أساسي قدره ٦٧٠٢٦ إلى ٨٨١ ١٩٢. وزادت النسبة المئوية للزبائن من النساء اللاتي تخدمهن هذه المشاريع من ٥٧ في المائة إلى ٨٤ في المائة.

١٣٤ - ولن يكتب النجاح لأي جهد يرمي إلى تخفيف حدة الفقر دون أن يسعى أولا إلى كفالة رفاه الأطفال وتمتعهم بحقوقهم. وسوف يساهم التعليم، لا سيما تعليم الإناث، مساهمة كبيرة في تخفيف حدة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية

تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

تعبئة الموارد اللازمة للتنمية والقضاء على الفقر

١٣٨ - عقد زعماء العالم العزم في مؤتمر قمة الألفية على بذل كل جهد ممكن لكفالة نجاح عملية حكومية دولية فريدة تحمل اسم "تمويل التنمية". وقررت جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية التي تعنى بمعالجة المسائل المترابطة للتمويل والتجارة والتنمية السعي بصورة جماعية للتوصل إلى حلول للمشاكل المشتركة. والاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ تشمل عقد اجتماعات إقليمية تنظمها اللجان الإقليمية الخمس بالتعاون مع الأونكتاد ومصارف التنمية الإقليمية. وأمانة التنسيق لمؤتمر تمويل التنمية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٠، مقرها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتضم موظفين معارين من البنك الدولي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما عمل موظفون من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بنشاط مع أمانة التنسيق. وقد أصدرت في كانون الثاني/يناير الماضي تقريرا تضمن مجموعة شاملة من ٨٧ توصية بشأن جميع الجوانب الرئيسية لتمويل التنمية. وقد طلبت، من أجل زيادة مساعدة العملية التحضيرية، من الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي يرأسه رئيس جمهورية المكسيك السابق، إرنستو سيديو، تقديم تقرير يساعد الحكومات على صقل مقترحاتها التي ستقدمها إلى مؤتمر مونتيري.

١٣٩ - وكان هدف الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز في ١ أيار/مايو ٢٠٠١ هو تعزيز الانسجام والتعاون في مجال التنمية الدولية، ولا سيما، في مجال تخفيف حدة الفقر. وأكد الاجتماع على الحاجة الملحة إلى كفالة النمو الاقتصادي

الفقر. وسوف تؤكد الحملة، وهي عبارة عن جهد مشترك في مجال الدعوة، على التزام الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بتخفيف حدة الفقر من خلال اتخاذ إجراءات منسقة في المجالات الاجتماعية والتعليمية والتغذوية والصحية والثقافية، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٣٧ - وكانت الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون للجمعية العامة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بمثابة أداة إضافية لتخفيف حدة الفقر. فقد ركز الإعلان الختامي الصادر بشأن المدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة على أن إجراء تحسينات في المأوى وما يتصل به من هياكل أساسية وخدمات حضرية، بالإضافة إلى التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، سيساهم في القضاء على الفقر. ويشكل تنفيذ جدول أعمال الموئل والسعي لتحقيق التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من الكفاح الشامل للقضاء على الفقر. ونظرا لأن الفقر يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل يؤكد الإعلان ضرورة التصدي، بطريقة متكاملة، للفقر والعيش بلا مأوى والبطالة والافتقار إلى الخدمات الأساسية، واستبعاد المرأة والأطفال والمجموعات المهمشة. وهذا ما سيساعد على إيجاد مستوطنات بشرية أفضل وأكثر ملاءمة للعيش وداخلة للجميع. كما يبرز الإعلان ضرورة تمكين الفقراء والمستضعفين، من خلال تعزيز زيادة أمن امتلاك الأراضي بما في ذلك زيادة الوعي بالحقوق القانونية، وعن طريق تعزيز رفع مستوى الأحياء الفقيرة وإضفاء الطابع النظامي على الأحياء العشوائية، ضمن الإطار القانوني لكل بلد من البلدان. ويؤكد الإعلان بوجه خاص على الهدف المتمثل في المبادرات التي تحمل شعار "مدن بلا أحياء فقيرة" من أجل

زخم لجهود التنمية التي تضطلع بها. وقد استعرضت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠، التي أعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عددا من القضايا التي تحتاج أقل البلدان نموا إلى التصدي لها من أجل تحقيق نمو سريع ومطرود يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة فيها. وبالتركيز على الأحوال الداخلية، أكدت الدراسة الدور المركزي الذي تؤديه الزراعة وأهمية تنمية رأس المال البشري وضرورة تحسين القدرات التكنولوجية والدور الرئيسي الذي تؤديه المؤسسات والتغيير المؤسسي في عملية التنمية.

١٤٢ - وفي ظل هذه الخلفية قمت بإجراء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وبعقد المؤتمر في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد اتسم تحضير البلدان الأفريقية لهذا المؤتمر بأهمية خاصة. فقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم اجتماع استشاري رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات، ونظر في السياسات اللازمة لكفالة الإدماج التدريجي والمطرود لأقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. ونظر مؤتمر وزراء المالية الأفارقة في توصيات الخبراء واعتمد إعلانا مشتركا يدعو إلى زيادة تدفقات الموارد الخارجية - بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي؛ وتوسيع نطاق المبادرات الراهنة للتخفيف من عبء الديون؛ وتوسيع نطاق وصول منتجات أقل البلدان نموا التفضيلي إلى الأسواق؛ وتقديم المساعدة التقنية للتصدي للمعوقات المتعلقة بجانب العرض، بما في ذلك تلك المتصلة بالهياكل الأساسية والمؤسسات.

١٤٣ - وقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا واعتمد إعلانا سياسيا (إعلان بروكسل) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-

المطرود. بيد أنه لاحظ أن النمو الاقتصادي لن يؤدي إلى دفع عجلة التنمية المستدامة في ظل عدم وجود عدل اجتماعي. واعترف الاجتماع بأن خفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥ سوف يتطلب منح أفقر البلدان إعفاء دائما من الديون، وشدد على أن وجود نظام مالي دولي مستقر ويدرار بطريقة جيدة هو أمر حيوي في سياق العولمة المتزايدة. ومن المهم بنفس القدر الاعتراف بأن التزعة الحماية في تدابير التجارة، ولا سيما بالنسبة للقطاع الزراعي للبلدان المتقدمة النمو، قد حالت دون استفادة البلدان النامية من التجارة استفادة كاملة. وتعتبر زيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق أمرا أساسيا لكفالة تخفيف حدة الفقر. وقد رحب المشاركون بالجهود الرامية إلى افتتاح جولة جديدة من المحادثات التجارية هذا العام. وسوف تناقش هذه المواضيع كذلك في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

أقل البلدان نموا: إتاحة الفرصة لأفقر الدول

١٤٠ - من بين البلدان الـ ٤٩ المصنفة في فئة أقل البلدان نموا هناك ٣٤ بلدا في أفريقيا، و ١٣ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبلد واحد في غرب آسيا، وبلد واحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتواجه هذه البلدان عقبات هائلة تقف في طريق تنميتها، ومن هذه العقبات مشاكل الدين الخارجي وانخفاض تدفق الموارد الخارجية وانخفاض معدلات التبادل التجاري والحواجز الموضوعية أمام وصول منتجاتها إلى الأسواق وارتفاع النمو السكاني وعدم كفاية التنمية الاجتماعية والافتقار إلى الهياكل الأساسية والمعوقات البيئية بما فيها نقص المياه.

١٤١ - ولا يزال تقدم أقل البلدان نموا نحو الأهداف الدولية للتنمية البشرية والاجتماعية بطيئا على نحو مخيب للآمال. ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير خاصة لإعطاء

معدلات الوفيات فضلا عما يسببه من زيادة شديدة في معدل الوفيات بين صغار البالغين. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٠، كان هناك أكثر من ٣٦ مليون نسمة من البالغين والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما أدى الفيروس إلى وفاة نحو ٢٢ مليون نسمة. وطبقا لنشرة "آخر أخبار وباء الإيدز" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حدثت ٥,٣ ملايين إصابة جديدة في العام الماضي، كما أن عدد الأطفال الذين لحقهم اليتم بسبب الإيدز بلغ نحو ١٥ مليون طفل.

١٤٧ - وأفريقيا هي أشد القارات تضررا من جراء تفشي وباء الإيدز. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث يوجد ٢٥,٣ مليون إنسان من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أصبح الوباء في مقدمة أسباب الوفاة، كما أن معدلات تفشي فيروس نقص المناعة البشرية بين الأفراد ممن تبلغ أعمارهم ١٥-٤٩ سنة بلغت بل وتجاوزت عشرة في المائة في ١٦ من بلدان المنطقة. وينتشر الفيروس كذلك بسرعة منذرة بالخطر في أنحاء أخرى من العالم، فقد حدثت زيادة سريعة في عدد إصابات فيروس نقص المناعة البشرية في شرقي أوروبا وفي جنوبي وشرقي آسيا مما أصبح بدوره مدعاة لقلق بالغ.

١٤٨ - وقد عقد المشاركون في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ العزم على أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ثم يبدأ تحقيق انحساره بحلول سنة ٢٠١٥، وتقديم المساعدات الخاصة للأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على التصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وتابعت الأمم المتحدة اتخاذ مبادرات عديدة لمساعدة الحكومات على قهر الوباء كما أن عمق الأزمة الصحية في أفريقيا جنوبي

٢٠١٠. ويؤكد إعلان بروكسل من جديد المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف وكفالة أن تكون العولمة قوة إيجابية لجميع سكان العالم على النحو المنصوص عليه في إعلان الألفية.

١٤٤ - وينص برنامج العمل على أغراض وأهداف محددة إلى جانب التزامات عملية المنحى في سبعة مجالات تتسم بأهمية حاسمة هي: تهيئة إطار للسياسات يركز على البشر؛ والحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وبناء القدرات الإنتاجية اللازمة لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً؛ وتعزيز دور التجارة في التنمية؛ والحد من الهشاشة وحماية البيئة؛ وتعبئة الموارد المالية.

١٤٥ - وفي كل من الإعلان السياسي وبرنامج العمل، وافق شركاء التنمية على زيادة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وعلى تقديم موارد مالية كافية من أجل التنفيذ الكامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والمساهمة في الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتصلة بالتجارة. كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية التابعة لمجموعة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، استهلّت بدورها برنامجا للمساعدة التقنية بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي. وسوف يقود الأونكتاد تنفيذ برنامج العمل استنادا إلى تجربة أفرقة الأمم المتحدة الميدانية.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٤٦ - وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة ذات أبعاد عالمية. فهو يدمر النسيج الاجتماعي في معظم البلدان المتضررة، ويبدد ما تم إنجازه من سنوات تراجعت فيها

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والمشاركين في تمويله، دعوت من جانبي إلى شن حملة عالمية جديدة كبرى في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُّل وما إلى ذلك من الأمراض المعدية. والهدف من خطة العمل هو أن تترجم إلى مبادرات عملية الالتزامات التي تعهد بها القادة الأفريقيون بمضاعفة جهودهم لتعبئة الموارد من أجل الوقاية والرعاية ومعالجة الأمراض ووضع استراتيجيات للتخفيف من أثر الوباء على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. كما اقترحت إنشاء صندوق عالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة من أجل تعبئة المبلغ الذي يقتضيه التصدي الملائم لوباء الإيدز وهو ما يتراوح من ٧ إلى ١٠ بلايين من الدولارات.

١٥١ - وتعزيزا للتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة أنشأت كذلك فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برئاسة نائبة الأمين العام بحيث تضم جميع الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة. وتستمر الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بأسرها لمجابهة الجوانب المختلفة من أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

التنمية الاجتماعية

١٥٢ - تشكل الأهداف الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الكفاح ضد الفقر. وما زالت الأمم المتحدة عاكفة، من خلال أنشطتها التنفيذية أو من خلال الشراكات والشبكات، على تعزيز تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية الأساسية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأمين الاحترام لحقوق الإنسان وتيسير الحكم الرشيد وتوسيع إمكانية الحصول على تكنولوجيات

الصحراء الكبرى بالذات أدى إلى اتخاذ إجراءات متناسقة في محافل شتى حيث وضعت الجهود الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد، تحت إشراف برنامج عمل الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، من جانب الحكومات الأفريقية والشركاء من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء من القطاع الخاص.

١٤٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٠ بشأن موضوع "الإيدز: أكبر التحديات للقيادة" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ودعا المنتدى إلى الأخذ بزمام القيادة واتخاذ إجراءات من جانب جميع أصحاب المصلحة لمقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا وذلك في "توافق الآراء الأفريقي وخطة العمل الأفريقية: القيادة من أجل التغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وكانت خطة العمل بمثابة مساهمة مهمة في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض السُّل وما إلى ذلك من الأمراض المعدية، في أبوجا، نيجيريا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ حيث التزم الزعماء الأفريقيون بتخصيص ١٥ في المائة على الأقل من ميزانياتهم السنوية لتحسين نظام الرعاية الصحية.

١٥٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لاستعراض ومواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها، وتأمين التزام عالمي بتعزيز التنسيق وتكثيف الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة بطريقة شاملة. وقد شكلت الدورة الاستثنائية ذروة الجهود التي ظلت الأمم المتحدة تبذلها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الإطار، وبمساعدة من

المعلومات والاتصال ومكافحة غائلة العقاقير غير المشروعة ودعم جمع البيانات وإجراء التحليلات عن طائفة واسعة النطاق من قضايا السياسات.

الخدمات الاجتماعية الأساسية

١٥٣ - عززت فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، ويرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدرة المنظومة على تقديم المساعدات المتناسقة بما في ذلك السياسات والخطط والبرامج على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أنجزت فرقة العمل نسخة جديدة أو منقحة من "المبادئ التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة" بشأن التعليم الأساسي والوفيات النفاسية والرعاية الصحية الأولية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الصحة

١٥٤ - تبلغ نسبة تغطية التحصين العالمية (لأمراض الطفولة الرئيسية التي تشمل الحصبة وشلل الأطفال والحمى المخيطة الشوكية والسعال الديكي والدفتريا والتيتانوس والسُّل) ٧٤ في المائة، برغم أن كثرة من البلدان في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وكذلك البلدان التي تخوض صراعات، أفادت بأن معدلات التغطية فيها أقل من ٥٠ في المائة. على أن التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين يؤدي دوراً أساسياً في تحسين هذه التغطية. وفي عام ٢٠٠٠ تأكد وجود ٢ ٨٠٠ حالة فقط من حالات شلل الأطفال مقارنة بمحالات بلغت ٧ ١٠٠ في عام ١٩٩٩. وتظل أيام التحصين الوطنية، التي تنظم عادة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الروتاري الدولية ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، من السُّبل الحيوية لتحسين التغطية. وفي عام

نوع الجنس والسكان

١٥٥ - يقدم التقرير الجديد لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لسنة ٢٠٠٠ عن "تقدم المرأة في العالم"، الصادر ضمن سلسلة تقارير الصندوق التي تصدر كل سنتين عن هذا الموضوع، نظرات متعمقة وكاشفة فيما يتعلق بأوجه التقدم والتحديات في وضع المرأة وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويوثق التقرير المذكور ما تم إحرازه في كثير من الدول لصالح المرأة كما يتناول بالبحث الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ما زالت قائمة. وقد وجد التقرير أنه خلال العقد الماضي لم ينجح سوى ٨ بلدان في تلبية شروط الاتفاقات العالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في القيد بالتعليم الثانوي وفي تخصيص نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من مقاعد البرلمان للنساء. كما أنه يوصي بقوة باعتماد هدف متفق عليه عالمياً موجه على وجه التحديد إلى عمل المرأة المأجور ومن ذلك مثلاً زيادة نصيب النساء في المناصب الإدارية والتنظيمية.

١٥٦ - وتنجم عن عدم المساواة بين الجنسين نتائج مباشرة بالنسبة لصحة المرأة وتعليمها ومشاركتها في المجالين

على سكن مناسب. وجاء هذا القرار المقدم من اللجنة المعنية بحقوق السكن وحالات الطرد، وهي من الجهات الحاصلة على منحة من الصندوق، ليشكّل إحدى العلامات البارزة في الاعتراف بالأبعاد الجنسانية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أوضح الصلات القائمة بين حق المرأة في تملك العقارات وحقها في السكن وحقها في أن ترث.

١٥٩ - وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٠٠ بلد لمعالجة قضايا مساواة الجنسين وتمكين المرأة، وقام بتيسير الحوار بين الحكومات وأصحاب المصالح في المجتمع المدني بشأن القضايا الجنسانية، ووضع خطط عمل بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وأقام شبكات المراكز التنسيق المعنية بنوع الجنس في إطار الحكومات وضمن إطار الدوائر الأوسع لأصحاب المصالح على النطاق الوطني، كما ساعد على زيادة القدرات الوطنية في مجال جمع وتحليل البيانات وخاصة لتيسير تقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تشغيل الشباب

١٦٠ - التكامل الاجتماعي هو إحدى الديناميات الأساسية للتنمية الاجتماعية. وما زال يتطور بفعل تأثير التغيير الديمغرافي، وهو ما يتجلى بأوضح صورة في التغيير الذي يلحق بهياكل الأسرة وشيوخة السكان. وفي تقريره إلى جمعية الألفية أبرزت الحاجة الملحة إلى إيجاد فرص عمل لائقة لما يزيد على ٧٠ مليون من الشباب من إناث وذكور ممن يجهدون دون أن ينجحوا في الحصول على عمل، بالإضافة إلى الكثيرين ممن يعملون بصورة منقوصة في مجال الاقتصاد غير المنظم. ولقد تقبّلت الدول الأعضاء في إعلان الألفية تحدي تشغيل الشباب عندما قررت وضع "استراتيجيات

الاجتماعي والاقتصادي. وفي دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين، المعقودة عام ١٩٩٩، استعرضت الجمعية العامة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث أكدت من جديد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما هدفين مركزيين لبرنامج العمل، وأوصت بعدد من المبادرات الأساسية ومنها مثلاً عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاغتصاب وسفاح المحارم والعنف الجنسي والاتجار بالجنس الموجه ضد المرأة والطفل. وهذا ينطوي على وضع نهج متكامل يلي الحاجة إلى إجراء تغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي واسع النطاق بالإضافة إلى إصلاحات قانونية فضلاً عن القيام عن كذب برصد ما يترتب على عولمة الاقتصاد وخصخصة الخدمات الاجتماعية الأساسية ولا سيما خدمات الصحة الإنجابية من أثر تمايزي على المرأة والرجل.

١٥٧ - وفي عام ٢٠٠٠ ظل الصندوق الاستئماني التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة يعمل بوصفه أساس التعلم والدعم للمبادرات الرامية إلى إنهاء هذا العنف الجنساني. وموّل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٧ من مشاريع الصندوق الاستئماني الجديدة التي تعالج طائفة متنوعة من القضايا بما في ذلك معالجة مسألة "القتل من أجل الشرف" في الأردن وبناء قدرة محلية لحماية المرأة من الاتجار بها ومن العنف المنزلي في جمهورية مولدوفا، وتدريب المحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان بشأن مسائل العنف المنزلي في بيرو، وتنقيف الجمهور وتوعية القائمين على إنفاذ القوانين بشأن قوانين العنف المنزلي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠ اتخذت لجنة حقوق الإنسان قراراً عن مساواة المرأة في ملكية الأرض وإمكانية حيازتها والتحكم فيها ومساواتها في حق تملك العقارات والحصول

تشهدها المجالات الاجتماعية/الثقافية إلى جانب المجالات الاقتصادية والديمقراطية.

المعاقون

١٦٤ - ما زال من الأولويات أيضا تعزيز الفرص المتكافئة للأشخاص الذين يعانون من حالات الإعاقة، وضمان الاحترام لحقوقهم ومشاركتهم الكاملة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠١ دعمت الأمانة العامة مبادرة ترمي إلى وضع إطار سياسات فعال وبرنامج لعمليات التدخل بالنسبة للأطفال والبالغين من الشباب الذين يعانون من حالات الإعاقة في أمريكا اللاتينية في إطار الاستعدادات لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما عملت الأمانة العامة، من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة، على تبني أنشطة العقد الأفريقي للأشخاص المعاقين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، وهو شراكة مبتكرة بين الحكومات ومجموعة المنظمات غير الحكومية ترمي إلى جعل الإعاقة في صدارة برنامج التنمية في أفريقيا.

تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد

١٦٥ - تمثل عملية البرمجة المستندة إلى الحقوق الأساس الذي تنهض عليه معظم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي العام الماضي قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لوضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، واستثمر في حملات للتربية الوطنية وتعزيز الوعي، وأنشأ ودعّم مكاتب لأمناء المظالم ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. كما اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من البلدان بطائفة واسعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي. وعلى سبيل المثال أتيح الدعم لـ ٣٨ برلمانا و ٣٤ من نظم العدالة و ٢١ من النظم الانتخابية في عام ٢٠٠٠. وبدأت مبادرة عالمية لدعم

تعطي الشباب في كل مكان فرصة العثور على عمل لائق ومنتج“.

١٦١ - وكخطوة أولى في مواجهة هذا التحدي قمتُ، بالاشتراك مع رئيسي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بتجميع شبكة رفيعة المستوى - تستند إلى الخبرة وروح الابتكار في قطاع الصناعات الخاص والمجتمع المدني - المعنية ببطالة الشباب والسياسة الاقتصادية. ومن المقرر أن تصوغ الشبكة مجموعة من التوصيات بشأن تشغيل الشباب موجهة إلى زعماء العالم، وأن تنشر المعلومات عن الممارسات الإيجابية وتحدد سلسلة من مبادرات تشغيل الشباب التعاونية من أجل تنفيذها مع الشركاء.

١٦٢ - وكان ”تمكين الشباب من أجل العمل“ موضوع الدورة التي عقدها المنتدى العالمي الرابع للشباب المعقود في داكار، في آب/أغسطس ٢٠٠١. وعملا بقرار الجمعية العامة الذي أعلنت به اعتبار يوم ١٢ آب/أغسطس يوم الشباب الدولي، فقد احتفلت الدول الأعضاء والمنظمات الشبابية في جميع أنحاء العالم بهذا اليوم بوصفه فرصة لتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الإنمائية.

الشيخوخة

١٦٣ - ما زالت الشيخوخة إحدى القضايا الأكثر تعقيدا التي تواجه البلدان اليوم في مجال التنمية الاجتماعية. والتقرير المعنون ”حالة الشيخوخة في العالم“ (٢٠٠١) (ST/ESA/271) يفتد القول الشائع بأن الشيخوخة مشكلة، ويعرض نُهجًا جديدة لمعالجة هذه المسألة. والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي ستعقد في مدريد، إسبانيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ستكون أمامها فرصة لاعتماد صيغة منقحة من خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة التي كانت قد اعتمدت أصلا في عام ١٩٨٢ مع التركيز على الجوانب الإنسانية والإنمائية للشيخوخة ثم تكييفها حسب الحقائق الحديثة التي

التكنولوجيا الرقمية“ وإلى استثمار قوة التكنولوجيا لتعزيز التنمية. وسوف أقوم في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بإطلاق إشارة البدء لفرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أسفر عنها انعقاد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٠ (القرار ٢٩/٢٠٠٠). وفرقة العمل المذكورة، التي تم إنشاؤها لفترة أولية قوامها ثلاث سنوات تتألف من ممثلي ١٨ بلدا و ٨ من الشركات الخاصة و ٦ من المنظمات المتعددة الأطراف (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي) و ٤ من المنظمات غير الحكومية. وتتمثل المهمة الرئيسية لفرقة العمل في أن تضع إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في خدمة إحراز الأهداف الإنمائية في الألفية ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ومن شأنها أن تحقق ذلك من خلال القيام بدورها كطرف ميسر فعال ومفيد، وعامل حفاز، وقوة دافعة، ومحفل عالمي ووسيلة للنهوض بالوعي وتعبئة الموارد.

١٦٨ - وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في عدد من مبادرات القطاعين الخاص والعام المتعددة الأطراف لتركيز الاهتمام على هذه القضايا، والقيام بأنشطة الدعوة، وهيئة الآليات اللازمة للمتابعة على الصعيد القطري. وقد شارك البنك الدولي في تقديم ما يلزم لأمانة فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية المعروفة باسم ”DOT Force“ التي أنشئت في أعقاب اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في أوكيناوا في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد حظي التقرير الختامي الصادر عن DOT Force بعنوان ”فرص رقمية للجميع: التصدي للتحدي“ وهو يشمل خطة عمل من ٩ نقاط، بتأييد كامل من جانب قادة مجموعة الثمانية في البيان الختامي الذي أصدره في جنوه في تموز/يوليه ٢٠٠١.

البرلمان تبلغ تكاليفها ٦ ملايين دولار وممولة من حكومة بلجيكا، بينما أنشئت شبكة عالمية تتألف من ٣٥٠ من منظمات المجتمع المدني لتعزيز الإصلاح القضائي. وقد أفضت برامج إدارة القطاع العام في ٧٨ بلدا إلى إصلاحات في الخدمة المدنية وإلى اتخاذ إجراءات وطنية للتصدي للفساد وتعزيز الشفافية، وإلى اعتماد بعض الحكومات أسلوب الإدارة على أساس النتائج لتعزيز الكفاءة والمساءلة في القطاع العام. ويشهد ٣٧ بلدا في الوقت الحالي نشاطا لبرامج تطبيق اللامركزية التي تشمل بناء القدرات وتعبئة الموارد وتقديم الخدمات وتمكين المجتمعات المحلية.

الحد من الطلب على المخدرات

١٦٦ - ما زال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يتصدر منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لمكافحة آفة التعاطي غير المشروع للمخدرات. ولهذه الغاية نظم البرنامج شبكة الشباب العالمية من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات، وقدم مساعده إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية لإشراك الشباب في أنشطة صنع السياسات ووضع البرامج. كما أن برنامج التقييم العالمي لتعاطي المخدرات التابع لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات ساعد بلدانا في أفريقيا وآسيا على جمع وتحليل البيانات، بينما دعمت المبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات أنشطة الوقاية على المستوى المجتمعي في كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا والفلبين وفييت نام.

الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال

١٦٧ - تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة مهمة لجني الثمار الممكنة لظاهرة العولمة. وقد أنشأت الأمم المتحدة في العام الماضي شراكات مهمة ترمي إلى سد ”فجوة

تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية. وهذا أمر أساسي من أجل بناء مؤشرات تستند إلى أحوال السكان لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف المؤتمرات العالمية.

١٧٠ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصبح أكثر من ٥٦ من تقارير التنمية البشرية الوطنية قيد مراحل شتى من التحضير. كما أُنجزت دراسات طويلة الأمد في سيراليون والكاميرون وناميبيا إضافة إلى ٣٠ من هذه الدراسات هي الآن قيد الإنجاز في مواقع أخرى. وتم إدخال مقررات دراسية عن التنمية البشرية في ١١ جامعة بأحاء أوروبا ورابطة الدول المستقلة. كما بدأت أنشطة الدعوة تسفر عن إنتاج سياسات وبرامج جديدة على مستوى جميع المناطق. وتشمل أمثلة التقدم المحرز مؤخرًا: مشاركة أعضاء من مجموعة المفكرين المعنية بالتنمية البشرية في وضع الميثاق الوطني الجديد في البحرين، واعتماد حكومة البرازيل دليل التنمية البشرية بوصفه أمرا تقتضيه جميع عمليات تخصيص الموارد الاتحادية لأغراض التنمية البشرية، واستخدام دليل التنمية البشرية المحلي في بلغاريا لتركيز المساعدات الحكومية فضلا عن إصلاح قواعد ونظم الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر لكي يشمل أفضل الممارسات المتعلقة بتخفيف حدة الفقر.

التنمية المستدامة

١٧١ - مضى عقد تقريبا على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين حشدت الحكومات وجماعات المجتمع المدني نشاطا هائلا لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ولتنفيذ النتائج الأخرى التي كان المؤتمر قد أسفر عنها. كما أن الحكومات - في البلدان المتقدمة النمو والدول النامية على السواء - اضطلعت بإجراءات تشريعية وتنظيمية لدعم أطر السياسات الوطنية لصالح التنمية المستدامة. وفي جميع أنحاء

وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا إلى تعزيز صوت البلدان النامية من خلال فرقة عمل متعددة القطاعات تمثل شراكة بين بلدان مجموعة الثمانية والبلدان النامية والقطاع الخاص ومنظمات غير حكومية. وفي إطار تعزيز ما تؤديه فرقة العمل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بالتعاون مع مؤسسة ماركل وإكستور بإنجاز المرحلة الأولى من مبادرة فرص التكنولوجيا الرقمية في تموز/يوليه ٢٠٠١. وهي تنادي بوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التنمية. وسوف تواصل هذه الأطراف تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في إعداد استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. كما قام برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكتائب السلام التابعة للولايات المتحدة وشركة سيسكو للنظم بتنفيذ برنامج لتهيئة التدريب على شبكة الإنترنت في ٢٤ من أقل البلدان نموا بجميع أنحاء العالم، وهو برنامج أعلن أيضا في أوكتوباو وتم إنجازه في تموز/يوليه ٢٠٠١. كما سيعمل البرنامج مع عدد آخر من كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تنفيذ خطة عمل لفرقة DOT Force المذكورة.

جمع وتحليل البيانات من أجل الدعوة ووضع السياسات

١٦٩ - تقوم الأمم المتحدة بإنتاج ثروة من التقارير والتحليلات التي تكفل تمكين الحكومات من متابعة التقدم المحرز في جوانب شتى من التنمية الاجتماعية. ومجموعة البيانات هذه تهيئ أساسا ممتازا تقوم عليه أنشطة الدعوة ووضع السياسات. ففي مجال السكان، على سبيل المثال، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تعزيز القدرات الوطنية لجمع وتحليل الإحصاءات وخاصة فيما يتعلق بإجراء

برعاية مشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الطاقة العالمي.

١٧٤ - وهناك حدث هام يتمثل في القيام، بمبادرة من الجمعية العامة، بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، عام ٢٠٠٢. ويهدف المؤتمر إلى إعادة تنشيط الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة من خلال تحديد المنجزات والمعوقات، إلى جانب التحديات والفرص الجديدة، في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وسائر نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وما فتئت اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظم اجتماعات إقليمية آخذين ذلك في الاعتبار.

١٧٥ - وبغية التصدي على نحو ناجح للتحديات الجديدة والناشئة فيما يتصل بتشجيع التنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ ترتيبات مؤسسية قوية وهادفة وفعالة من شأنها أن تكفل سياسة بيئية دولية تتسم بالتماسك والتكامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ووفقاً لإعلان مالو الوزاري الذي اعتمده المنتدى الوزاري العالمي الأول المعني بالبيئة، المعقود في مالو، السويد، في أيار/مايو ٢٠٠٠ وقرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يجري الاضطلاع في الوقت الراهن باستعراض للإدارة الدولية للبيئة، تشترك فيه الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والخبراء. وسيراعي هذا الاستعراض مراعاة تامة العناصر البيئية في إعلان الألفية، وسيوفر مدخلات موضوعية للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

١٧٦ - ولا يزال يُضطلع بتعاون دولي في مجال التنمية المستدامة، على الصعيد الحكومي الدولي، تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، التي عقدت دورتها التاسعة في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد وضعت اللجنة استعراضها للسياسات في سياق

العالم قامت مجتمعات متعددة بتنفيذ صيغ محلية من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى ما قام به عدد متزايد من الشركات من اعتماد التنمية المستدامة عنصراً جوهرياً في إدارة هذه الشركات.

١٧٢ - وفي داخل منظومة الأمم المتحدة شُرع في مبادرات متنوعة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل اتباع خطط للتنمية المستدامة موضوعة لكل منها خصيصاً، وذلك من خلال تمويل المشاريع وتوفير المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية التي ترمي إلى تعزيز القدرات الإنسانية والمؤسسية والتقنية والإنتاجية لدى البلدان النامية.

١٧٣ - وعلى الرغم من هذه الجهود فإن التحدي الذي يتمثل في تحقيق الاستدامة لا يزال قائماً. والتقرير المعنون "تقرير موارد العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١: السكان والنظم الإيكولوجية، نسيج الحياة المهترئ"، الذي أعده معهد موارد العالم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، قد خلص إلى نتيجة مفادها أن الطلبات المتزايدة على الموارد لا تزال تسبب تدهوراً للموارد الإيكولوجية، مما قد يؤدي إلى نتائج وبيلة بالنسبة للتنمية البشرية وسلامة كافة الأنواع. واستند هذا التقرير إلى حد كبير إلى معلومات سبق تجميعها في المرحلة التحضيرية لتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، مما يشكل جهداً تعاونياً رئيسياً يرمي إلى رسم صورة لمدى سلامة كوكبنا، وتوليد معلومات جديدة، واستحداث وسائل منهجية، وتقديم معلومات من أجل وضع السياسات وزيادة وعي الجماهير. وقد فتح السبيل أمام إعلان المبادرة المعنية بالفقر والبيئة الرامية إلى تحديد تدابير السياسات التي من شأنها النهوض بهدفي الحد من الفقر وتحديد البيئة، وهما هدفان توأمان. وبدأ أيضاً خلال الفترة المستعرضة إصدار التقرير المعنون "تقدير الطاقة في العالم"

١٧٩ - وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أمر ضروري في مجال حماية بيئتنا المشتركة. ومن المعالم الهامة في هذا السبيل القيام في ستكهولم في أيار/مايو ٢٠٠١ باعتماد وتوقيع الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ العمل الدولي بشأن بعض الملوثات العضوية الثابتة، بهدف تقليل بعض المواد السامة إلى أدنى حد والقضاء عليها. وقد رحّب خبراء البيئة بتلك الاتفاقية، التي تحدد تدابير للمكافحة تشمل إنتاج هذه الملوثات والتجار بها والتصرف فيها واستعمالها، بوصفها خطوة تاريخية لجعل كوكبنا أكثر أمنا.

١٨٠ - وفي ميدان تغيّر المناخ، صدرت في أوائل عام ٢٠٠١ موجزات تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد استنتج الفريق أن ثمة دليلا قويا على أن غالبية الاحترار خلال الخمسين عاما الماضية ترجع إلى أنشطة إنسانية، وتوقع الفريق أن يرتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار يتراوح بين ١,٤ و ٥,٨ درجات مئوية خلال المائة عام القادمة. ومن أجل تخفيف هذه المشكلة تواصل منظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتيسير التخفيضات اللازمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، كما تستمر المحاولات الرامية إلى كفالة دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٢.

١٨١ - وتستمر أيضا على الصعيد الإقليمي الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤتمرا وزاريا بشأن البيئة والتنمية في كيتاكوشو باليابان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأصدر المؤتمر إعلانا وزاريا وبرنامج عمل إقليميا للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، يُلزمان الحكومات بمواصلة اتباع سياسات مشتركة لتشجيع التنمية المستدامة. وأعلن المؤتمر أيضا مبادرة كيتاكوشو من أجل بيئة نظيفة، وهي أول محاولة لتوأمة مدن

إثنائي واسع النطاق، كما أنها سلطت الضوء على الصلات القائمة بين المسائل المتصلة بالغلّاف الجوي والمشاكل الأخرى، ومن بينها الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والتحضر السريع، والترابط بين الطاقة والنقل والغلّاف الجوي. وفي مداوالات اللجنة المتعلقة بالطاقة، شددت اللجنة على أن مجابهة تحديات الطاقة ستطلب موارد مالية، ونقل التكنولوجيا والالتزام باتباع طرق مبتكرة لتطبيق تكنولوجيات تتسم بكفاءة استخدام الطاقة وسليمة بيئيا وفعالة من حيث التكلفة، وذلك في كافة قطاعات الاقتصاد.

١٧٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عُقد أول اجتماع للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية. وقد شُرّع في مفاوضات لوضع صك جديد مُلزم من الناحية القانونية بشأن سجلات انبعاث الملوثات ونقلها في إطار اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس)، وقد يعتمد هذا الصك في المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة في أوروبا الذي سيعقد في كيبف في عام ٢٠٠٣. وكانت اتفاقية آرهوس، التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

١٧٨ - وخلال السنة المستعرضة، اختتمت لجنة التنمية المستدامة بنجاح أعمال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالقرار ٣٥/٢٠٠٠، أن ينشئ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لتشجيع تنفيذ الأعمال المتفق عليها دوليا فيما يخص الغابات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ عقد المنتدى أول دورة موضوعية له من أجل وضع خطة عمل وبدء أعمال المنتدى بتكوين شراكة تعاونية بشأن الغابات.

بدور حفّاز في مجال حشد الموارد من أجل قضية التنمية الأفريقية.

١٨٥ - والتوصيات الواردة في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) لا تزال تمثل نقطة انطلاق هامة. وقد عُهد بتنفيذ هذه التوصيات إلى فريق الجمعية العامة العامل المخصص، الذي تضمّن تقريره المرحلي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عرضاً موجزاً للتقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات ومعوقات هذا التنفيذ. وقد اجتمع الفريق العامل مرة أخرى في أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام ٢٠٠١ للتركيز على منع الصراعات، وبناء السلام في فترة ما بعد انتهاء حالات الصراع، وعلى التعليم.

١٨٦ - وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، تركّز الاهتمام الرئيسي على المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، أيضاً في تموز/يوليه. ويتضمن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس في نهاية الدورة توجيهها واضحاً لمنظومة الأمم المتحدة بأن تحتشد وراء ذلك الإطار الموحد الذي أعلنه الزعماء الأفريقيون. ومن خلال هذا الإعلان الوزاري نصّب المجلس نفسه المحفل العالمي الرئيسي لتعبئة دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل المبادرة، وكذلك من أجل الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخراً. وإني لأشعر بالاعتباط لمشاركة أفريقيا على نحو رفيع المستوى وإثباتها بشكل جلي عزمها على أن تمسك بزمام الأمور فيما يتعلق بمصيرها.

١٨٧ - وقد ركّز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة على الصلة بين السلام والتنمية وضرورة كفالة استمرارية ذلك الزخم المتعلق بالديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. وقد طالب المجلس بتوفير دعم دولي فعال من

البلدان النامية مع مدينة كيتاكوشو بهدف تحسين الإدارة البيئية الحضرية.

١٨٢ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساعدة بلدان المنطقة في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وقد أبلغ المشاركون في الاجتماعات التحضيرية عن توافر مستوى عالٍ من الالتزام بالاتفاقات البيئية الدولية، سواء ما سبق اعتماده منها من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ أو الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها فيما بعد.

١٨٣ - وقام معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بوضع استراتيجيات وخطط للعمل بشأن البيئة على الصعيد الوطني، وذلك بهدف دمج الشواغل البيئية في الخطط الإنمائية الاقتصادية وتحديد أولويات لتحقيق التنمية المستدامة. وتركز اللجنة أيضاً على تقدير وتحديد الخيارات التي من شأنها أن تيسر اتباع نهج مستدامة في إدارة موارد الطاقة واستحداث آليات لدعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كانت ١١ دولة من الدول الأعضاء باللجنة قد وافقت على الانضمام لهذه الآليات، كما حددت سلطات وطنية معينة بذلك كي تقوم بتمثيلها بوصفها مراكز تنسيق وطنية. وتواجه المنطقة حالة حرجة فيما يتعلق بموارد المياه. ومن الواجب عليها أن تعمل من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه وإدارتها، بما في ذلك إعادة تدوير المياه وإزالة ملوحتها؛ والحفز على المزيد من التعاون الإقليمي في إدارة موارد المياه المتقاسمة؛ واستخدام موارد الطاقة الغنية بالمنطقة في زيادة توفير الموارد المائية وحماية بيئتنا المشتركة.

أفريقيا

١٨٤ - في إعلان الألفية كرّست الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً لأفريقيا، وطالبت منظومة الأمم المتحدة بأن تضطلع

معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق والتجارة؛ وكفالة تدفقات خارجية من الموارد؛ بما في ذلك من تخفيف عبء الديون.

١٩١ - ولا تزال الكيانات التابعة للأمم المتحدة تشارك على قدم وساق في مجموعة كبيرة من قضايا التنمية الأفريقية. ففي عام ٢٠٠٠ قام برنامج الأغذية العالمي بمساعدة ما يقرب من ٣٥ مليون نسمة، بتقديم إمدادات غذائية، وقد شكّلت النساء ٥١ في المائة من المستفيدين، وذلك بمنطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. واليوم تشمل عمليات البرنامج في هذه المنطقة ٧٦ مشروعا إنمائيا، و ٢٠ عملية طويلة الأجل للإغاثة والإنعاش، و ٤٧ عملية تتصل بحالات طوارئ.

١٩٢ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجيع النهج التشاركية في مجال الحد من الفقر من خلال اتفاقات الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك فإن البرنامج الإنمائي قد اضطلع، في البلدان التي تكتنفها حالات إنمائية استثنائية مثل أنغولا وبوروندي، بدور هام في كفالة منع الشواغل الإنسانية من حجب الحوار الأوسع نطاقا في ميدان القضاء على الفقر أو حماية البيئة. وقد قام البرنامج الإنمائي أيضا، هو وشركاء آخرون، بالاستثمار في مجال ترشيد الحكم الديمقراطي بأفريقيا عن طريق مساندة العمليات الانتخابية والبرلمانات.

١٩٣ - ونفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة ما يتسم به الفقر في أفريقيا من طابع متعدد الأبعاد. وركّز الصندوق على أهمية بناء قدرات المشاريع الصغيرة النطاق المملوكة للنساء. وفي إطار ربط النساء المنتجات ومن ينظمن المشاريع بالأسواق الخارجية، تساند المبادرة أيضا مشاركة المرأة في الميادين غير التقليدية، كما أنها توفر المساعدة فيما يتصل بالمشاريع ذات التمويل المتناهي الصغر. ومن شأن مشروع "تشجيع حقوق المرأة في

أجل أفريقيا، بما في ذلك مجابهة أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون بأسلوب أكثر عمقا وبشكل أوسع نطاقا، وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية. وسوف يتعيّن على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في تعبئة الدعم الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

١٨٨ - وقد نوّه الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس، بوجه خاص، بما نادى به رؤساء الدول الأفريقيون من عقد دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل مساندة المبادرة الأفريقية الجديدة، كما أنه طالبني باستكشاف إمكانية تهيئة قدرة تنسيقية دون إقليمية في مجال بناء السلام وإنشاء فريق استشاري مخصص تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالبلدان الخارجة من حالات الصراع.

١٨٩ - ومع أن الدعم الدولي لا يزال ضروريا فإن البلدان الأفريقية ذاتها هي التي تستطيع، قبل أي طرف آخر، أن تتغلب على تلك التحديات العاجلة التي تواجه القارة. ومن دواعي التشجيع، في هذا السياق، ما يلاحظ من وجود تصميم متجدد من جانب الأفريقيين على القيام بذلك. وثمة أهمية خاصة لمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو كامل. والميثاق المتعلق بانتعاش أفريقيا، الذي قدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين، التي عُقدت في مدينة الجزائر في أيار/مايو ٢٠٠١، يشكل عنصرا هاما من عناصر استجابة اللجنة فيما يتصل بتنفيذ إعلان الألفية.

١٩٠ - وتشمل مجالات الأولوية الواردة بهذا الميثاق تشجيع الحكم الرشيد والسلام والأمن؛ ومعالجة الأمراض التي تزيد من حدة الفقر؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز توسع الهياكل الأساسية؛ والنهوض بالتكامل الإقليمي؛ وزيادة القدرة التنافسية لأفريقيا من خلال استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتنويع الاقتصادي؛ والعمل على استدامة

١٩٥ - ولا تزال قضية بقاء الطفل على قيد الحياة والتحسينات في مجال صحة الأم والطفل تشكل أولوية في أفريقيا. كذلك لا تزال منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى تتلقى أكبر حصة من النفقات البرنامجية لليونيسيف، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت هذه النفقات ٣٩١ مليون دولار، أو ٣٨ في المائة من النفقات الإجمالية. وهذا يمثل زيادة مقدارها ١٥ في المائة بالنسبة لنفقات عام ١٩٩٩. وتساهم اليونيسيف، في إطار مبادرة باماكو التي أعلنتها، في إعادة تنشيط النظم الصحية والمشاركة المجتمعية. وقد أدت هذه المبادرة إلى تحسين نوعية الخدمات وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية في ٧٠٠٠ من المراكز الصحية في ١٣ بلدا. وقد أدت مبادرة تعليم البنات الأفريقيات، التي تضطلع بها اليونيسيف والتي يجري تنفيذها بالتشارك مع حكومة النرويج، إلى إتاحة الفرصة أمام عدد متزايد من البنات الأفريقيات، في إريتريا وأوغندا وتشاد والسنغال والكاميرون، على سبيل المثال، للالتحاق بالمدارس وتلقي تعليم أساسي محسّن. وسوف توسّع هذه المبادرة نطاق الدعم الذي تقدمه كيما يصل إلى ٣١ بلدا أفريقيا من بينها بعض البلدان التي تمزقها الحروب الأهلية.

الأمن الاقتصادي في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي“ الذي يربطه الصندوق أن يؤدي إلى ضمان تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز قدراتها ومهاراتها على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

١٩٤ - وقام عدد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة من بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو، بالعمل على توفير المعلومات والمشورة والخدمات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين في أفريقيا. وفي ظل تمويل من مؤسسة بيل وميلندا غيتس وتعاون مع منظمة الرواد (Pathfinder) الدولية، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان تحالف الشباب الأفريقي من أجل تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المراهقين. وقد أتاح الدعم المقدم من مؤسسة الأمم المتحدة للصندوق أن يدعم برامج مماثلة في بنن وبوركينا فاسو وسان تومي وبرينسيبي والسنغال ومالي. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الإنمائي للمرأة، معا، في تعزيز النجاح الذي حققه الصندوق الإنمائي للمرأة في مجال تشجيع الأخذ بطرق بديلة لمكافحة ختان الإناث. وحتى الآن، حظر ١٦ بلدا هذه الممارسة.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

تطوير حقوق الإنسان

خاص لحقوق الإنسان والحريات الأساسية فيما يتصل بالسكان الأصليين. وسوف يقوم المقرر الخاص بجمع وطلب وتلقي وتبادل المعلومات والرسائل من كافة المصادر ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات والسكان الأصليين أنفسهم ومجتمعهم ومنظماتهم بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتعلق بهم. وهذه خطوة مناسبة بصفة خاصة في ضوء تشديد الجمعية العامة على حقوق الجماعات الضعيفة، الذي أُعرب عنه في "إعلان الألفية"، وإعلان الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ عقدا دوليا للسكان الأصليين في العالم. وبغية تأكيد البُعد المتعلق بحقوق الإنسان في مسائل السكان الأصليين بالتحديد، جعلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمثابة الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى أعمال اللجنة في مجال قضايا السكان الأصليين، اتخذت اللجنة قرارا مناسبا في توقيته يتعلق بالحصول على الدواء في سياق الأوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلبت اللجنة كذلك تعيين خبير مستقل لدراسة مسألة وضع مشروع بروتوكول اختياري، يمكن أن يُنظر في إطاره في الرسائل الشخصية، للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها شكلت فريقا عاملا لوضع صك ملزم قانونا من أجل حماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري.

١٩٨ - وفي خطابي أمام اللجنة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ أعلنت كامل تأييدي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان فيما تبذله من جهود لكفالة نجاح المؤتمر العالمي لمكافحة

١٩٦ - لا يزال سد الثغرة القائمة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذ هذه المعايير يشكل تحديا كبيرا أمام الأمم المتحدة. وتضطلع لجنة حقوق الإنسان بدور حاسم في مجابهة هذا التحدي من خلال كونها محفلا للمناقشات التي شارك فيها خلال العام الماضي ما يزيد على ٦٠ من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو غيرهم من الوزراء. وبالإضافة إلى الدول أعضاء اللجنة التي يبلغ عددها ٥٣ دولة، فإن بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحضر جميعها تقريبا اجتماعات اللجنة بصفة مراقب. وقد شارك في الدورة السابعة والخمسين للجنة جميع وكالات الأمم المتحدة تقريبا و ١٠ منظمات حكومية دولية ونحو ٢٥٠ منظمة غير حكومية. وقام اثنان وخمسون من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الهيئات والمجموعات بتقديم تقارير قطرية أو موضوعية. وقد عرضت هذه التقارير صورة قائمة بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم اليوم.

١٩٧ - وقد أحرز بعض التقدم أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة ولكن تحقيق المراعاة العالمية لحقوق الإنسان لا يزال يشكّل مهمة عسيرة. وقد أُتخذ ٥٢ قرارا و ١٩ مقررًا واعتمدت ٣ بيانات لرئيس اللجنة، وهي تتناول حالة حقوق الإنسان في أكثر من ٢٠ بلدا وإقليما، وتركز على مواضيع عديدة من قبيل الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والتعصب الديني، والعنف ضد المرأة، والحق في التنمية، وحقوق الإنسان، والفقر المدقع. وفي عامنا هذا، تناولت اللجنة مواضيع جديدة وأحرزت تقدما بوجه خاص في مجال حماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين بتعيين مقرر

وأصبحت ثلاث دول من هذه الدول أطرافاً فيه. وكل من البروتوكولين يشترط تصديق ١٠ دول أطرافاً أو انضمامها إليه حتى يصبح قابلاً للنفذ.

٢٠٠ - ولا تزال هيئات الأمم المتحدة التعاهدية الست توفر إطاراً للعمل الوطني من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان. وثمة توصيات عامة جديدة تم اعتمادها من قبل مختلف اللجان، وهذه التوصيات تعالج قضايا من قبيل التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة والبعد الجنساني للتمييز العنصري.

٢٠١ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جهود التعاون التقني التي تبذلها لمساعدة الدول في حماية وتشجيع حقوق الإنسان. واليوم تستجيب المفوضية مباشرة لطلبات ما يقرب من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء لهيئة أو تعزيز القدرات والمقومات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد عززت المفوضية شراكاتها مع سائر أجزاء المنظومة، وذلك في محاولة منها لمواصلة إدماج حقوق الإنسان في القضايا الرئيسية، فالمفوضية تمثل مركز التنسيق على صعيد المنظومة بأسرها فيما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وقد تبين أن ثمة جدوى في إطار هذه المساعي من إقامة روابط جديدة بين الخبرة المتعلقة بالسياسات في مجال حقوق الإنسان وقدراتنا الميدانية المتصلة بالتنمية وحفظ السلام والشؤون الإنسانية. وفي إطار الاستجابة لذلك، شهد عام ٢٠٠١ مزيداً من البرامج الإنمائية المستندة إلى حقوق الإنسان ومزيداً من العمليات الإنسانية المستجيبة لهذه الحقوق ومزيداً من عمليات حفظ السلام التي تتسم بمراعيتها.

٢٠٢ - وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تحسّن نشر المعلومات المتصلة بقضايا حقوق الإنسان. وقد تضمنت استراتيجية المفوضية في مجال الحصول على المعلومات الخاصة بحقوق

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود بديران، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويعد التمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب من الولايات التي لا بد من مجابتهها ودحرها. وقد قامت المفوضية السامية، بصفتها أمينة عامة للمؤتمر، إلى جانب المفوضية، بتنظيم خمس حلقات دراسية إقليمية للخبراء في جنيف ووارسو وبانكوك وأديس أبابا وسانتياغو. وقد عقدت بالفعل في ستراسبورغ وسانتياغو وداكار وطهران خمسة مؤتمرات حكومية دولية إقليمية. وينطوي مؤتمر ديربان على إمكانات عظيمة لتوفير أسباب المساعدة والأمل لسكان العالم قاطبة في مجال مكافحة التمييز.

١٩٩ - وخلال مؤتمر قمة الألفية طالبت الدول مجدداً بالتصديق على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد قام عدد كبير منها بذلك. وحماية الضعفاء مهمة بالغة الأهمية. ومن التطورات الهامة دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز النفاذ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويتضمن هذا البروتوكول إجراء يتعلق بالرسائل يتيح تقديم ادعاءات بحدوث انتهاكات للحقوق المحمية بموجب الاتفاقية، وإجراء آخر يتعلق بالتحقيقات من شأنه أن يمكّن اللجنة من الشروع في إجراء تحقيقات في حالات حدوث انتهاكات جسيمة أو منتظمة لحقوق المرأة. ولقد أحرز تقدم بشأن البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وقد اعتمدت الجمعية العامة البروتوكولين في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. ووقع على البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة من جانب ٨٠ دولة بالفعل، وثمة أربع دول أطراف فيه. وكذلك وقع على البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال من قبل ٧٣ دولة،

الدولي، مما سيؤثر بالتأكيد على سلوك الدول، بل وسيؤدي إلى ما هو أهم من هذا، أي إلى توجيه وصوغ سلوك الأفراد. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به من أجل تنفيذ هذا النظام وتحويله إلى نظام فعال. وأهيب بالدول ألا تقتصر على إعلان موافقتها على الالتزام بنظام روما الأساسي بأسرع ما يمكن، ولكن أن تقوم أيضاً، بكل وسيلة ممكنة، بمساندة قضية المحكمة، وهي قضية هامة.

٢٠٥ - ولا يزال بعض الحكومات والشعوب يشعر بالخطر إزاء هذه المؤسسة. ولا أكاد أصدق، مع هذا، أن شكوكهم تقوم على أي اختلاف في الرأي حول أهمية الامتثال للقانون الإنساني الدولي، كما أنني لا أكاد أصدق إطلاقاً أن هذه الشكوك ترجع إلى معارضة تستند إلى مبادئ معينة فيما يتصل بمفهوم محاكمة ومعاقبة من تثبت إدانتهم بارتكاب أبشع ما عرفته البشرية من جرائم. وأشجّع هؤلاء الذين لا يزالون على غير اقتناع بمشروع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة على التفكير ملياً في مبدأ نورنبرغ وطوكيو، ألا وهو أن أولئك الذين يرتكبون أو يجيزون جرائم من جرائم الحرب أو انتهاكات حسيمة أخرى للقانون الإنساني الدولي مسؤولون مسؤولية فردية عن جرائمهم، وبوسع مجتمع الدول أن يقدمهم إلى ساحة العدالة، ومن الواجب عليه أن يقوم بذلك.

المحكمتان الدوليتان

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٠٦ - خلال العام الماضي حدثت تطورات رئيسية عديدة في أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه التطورات ستعزز تعزيزاً كبيراً قدرة المحكمة على الاضطلاع بولايتها المتعلقة بمقاضاة أولئك المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة، والمساهمة في صون السلام والأمن بالمنطقة، مع

الإنسان ومعالجتها وتقاسمها، خدمات تتعلق بأنشطة بحوث حقوق الإنسان ومراجعتها ووثائقها إلى جانب جهود تتصل بالمنشورات والنشر على الشبكة الإلكترونية. ويقدم موقع المفوضية على هذه الشبكة معلومات شاملة عن برامج وأنشطة الأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان، كما أنه يتيح الوصول إلى وثائق حقوق الإنسان الأساسية.

المحكمة الجنائية الدولية

٢٠٣ - عقدت اللجنة التحضيرية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية دورتها السادسة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كما عقدت دورتها السابعة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠١. وسوف تُعقد الدورة الثامنة في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وفي الدورة السادسة نظرت اللجنة التحضيرية في قضايا تتصل باتفاقات تمويل المحكمة وامتيازاتها وحصاناتها وعلاقتها، إلى جانب جريمة العدوان. وفي الدورة السابعة نظرت المحكمة في القواعد الإجرائية لاجتماع الدول الأطراف. وقد أحرز تقدم كبير بشأن كافة هذه البنود الخمسة. وستنظر اللجنة التحضيرية، في دورتها الثامنة، في ميزانية المحكمة فيما يتعلق بسنتها المالية الأولى، والمبادئ الأساسية لإبرام اتفاق للمقر بين المحكمة والبلد المضيف.

٢٠٤ - وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهو آخر يوم لإتاحة التوقيع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كان قد وقع عليه ما مجموعه ١٣٩ دولة. وحتى الآن صدّقت ٣٧ دولة على هذا النظام. وهذه الأرقام تبعث على التشجيع، ولا شك أن هذا النظام الأساسي سيدخل حيز النفاذ في وقت قريب. واعتماد نظام روما الأساسي قد فتح فصلاً جديداً في القانون الدولي. وثمة نظام قانوني ومؤسسي شامل يوجد اليوم في حقل القضاء الجنائي

٢٠٩ - ويوجد حاليا ٣٩ متهما بوحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. وتجري الآن أربع محاكمات، يبلغ عدد المتهمين فيها ١٠ أشخاص، أمام دوائر المحكمة الثلاث، وما زالت هناك ١٠ قضايا أخرى، يبلغ مجموع عدد المتهمين فيها ١٦ شخصا، في مرحلة ما قبل المحاكمة. وخلال العام الماضي، حاكمت المحكمة خمسة أفراد وأصدرت عليهم أحكامها. وقد استأنف كل من الأفراد الخمسة الحكم الصادر ضده. وهناك متهم آخر اعترف بجريمته وهو في انتظار صدور الحكم عليه. وأحالت المحكمة ثلاثة أشخاص صدرت أحكام ضدهم إلى دول أعضاء لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم: منهم شخصان أحيلا إلى فنلندا وشخص واحد أحيلا إلى ألمانيا.

٢١٠ - وبعد هزيمة السيد ميلوسيفيتش في الانتخابات أعاد المدعي العام فتح مكتب المحكمة الميداني في بلغراد لمساعدة المحققين على استئناف عملهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت نفسه انتهى المحققون من أعمالهم المتعلقة باستخراج الجثث في كوسوفو -- التي انتهت باكتشاف رفات نحو ٤٠٠٠ شخص. كذلك بدأ المدعي العام التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد الثوار المنتمين إلى أصول ألبانية في جنوب صربيا، وجيش تحرير كوسوفو، والجماعات التي اشتركت في أعمال القتال في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية. وخلال العام الماضي خصص المدعي العام شخصا وقتا طويلا وجهدا كبيرا لتشجيع الحكومات على إلقاء القبض على الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة اتهامات وإرسالهم إلى لاهاي لمحاكمتهم. ومما يبعث على الرضا أن هذه الجهود قد بدأت تؤتي ثمارها.

المحكمة الدولية لرواندا

٢١١ - حققت المحكمة تقدما كبيرا خلال العام الماضي. وسوف تساعد على الإسراع بإجراءات المحكمة التعديلات

تمكينها المحكمة في نفس الوقت من إنجاز أعمالها بحلول عام ٢٠٠٨.

٢٠٧ - وقد اضطلع بإصلاحات رئيسية لتعزيز كفاءة عمليات المحكمة وتعجيل بدء وإنهاء المحاكمات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عدّل مجلس الأمن النظام الأساسي للمحكمة الدولية لتوفير مجموعة مؤلفة من ٢٧ قاضيا يمكن لهم أن يساعدوا القضاة الدائمين، البالغ عددهم ١٦، في إجراء وإكمال المحاكمات، كلما دعت الحاجة. واستجابت ٣٤ دولة من جميع مناطق العالم للدعوة التي وجهتها إليها لتقديم ترشيحات للقضاة، واقترحت فيما بينها ما لا يقل عن ٦٤ مرشحا للانتخاب وذلك إظهارا لتأييدها للمحكمة إظهارا رئيسيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، انتخبت الجمعية العامة ٢٧ من هؤلاء المرشحين للمحكمة. وثمة إصلاحات هامة أخرى تضمنت زيادة قدرة دائرة الاستئناف بالمحكمة، والقيام بمجموعة من التعديلات للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالمحكمة، ومن أهمها منع الاستئنافات "العارضة" أو المؤقتة.

٢٠٨ - وفيما يتعلق بتعاون الدول مع المحكمة كان أهم حدث خلال العام الماضي هو القبض على الرئيس السابق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبودان ميلوسيفيتش، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وإحالاته إلى المحكمة فيما بعد. وكان هذا الحدث بداية لعصر جديد في تطور العدالة الجنائية الدولية. فاستسلام متهم كان حتى عهد قريب جدا رئيس دولة، وتوجيه الاتهام إليه ثم محاكمته كل ذلك يمثل انتصارا كبيرا للمجتمع الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب وخطوة حاسمة نحو عالم تسوده سيادة القانون. كذلك كان الاستسلام الطوعي للسيدة بيلجانا بلافتشيك وإحالة السيد مومشيلو كراديشنيك، اللذين كانا فيما سبق شخصيتين سياسيتين كبيرتين، تطورين هامين في علاقات المحكمة بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبعد تعديل النظام الأساسي للمحكمة انتخبت الجمعية العامة قاضيين جديدين للمحكمة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ونقل رئيس المحكمة اثنين من القضاة الحاليين إلى دائرتي الاستئناف في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. والأمل معقود على أن تؤدي هذه الزيادة في القدرة القضائية للمحكمتين الدوليتين إلى الإسراع بالفصل في الأعداد المتزايدة من قضايا الاستئناف.

٢١٥ - ومما يبعث على الأسف أن أول رئيس للمحكمة ورئيس دائرة المحكمة الثانية، القاضي السنغالي لايتي كاما، قد توفي في نيروبي يوم ٦ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد كان القاضي كاما رجلاً على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية، رجلاً كرّس حياته لقضية العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رجلاً نهض بواجباته بشرف وأمانة. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، عينت القاضي أندريسيا فاز، رئيس محكمة النقض بالسنغال، لشغل هذا المنصب.

تعزيز سيادة القانون

٢١٦ - اتخذت المنظمة خلال العام الماضي خطوات حاسمة أخرى نحو تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٠ كلفني مجلس الأمن بالتفاوض على اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة وإبرام هذا الاتفاق. وستقوم هذه المحكمة بمحاكمة الأشخاص الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وعن الأفعال التي تعتبر جرائم حسب قوانين سيراليون ذات الصلة. وبناء على طلبي أعد مكتب الشؤون القانونية مشروع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء المحكمة الخاصة، ومشروع نظام أساسي للمحكمة، وتفاوض على هذين الصكين مع حكومة سيراليون. وقد وافق أعضاء مجلس الأمن، من حيث المبدأ، على مضمون الصكين.

التي أدخلت على قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات، وهي التعديلات التي تضع إطاراً لقبول أقوال وردت في محاكمات أخرى وفرض ضوابط قضائية أكثر صرامة على تقديم الطلبات. كذلك فإن النهج الأكثر صرامة بوجه عام الذي أخذ به فيما يتعلق بعدد القضايا التي تنظر فيها المحكمة بدأ يؤدي إلى نتائج إيجابية. فقد أصدرت دائرة الاستئناف أحكاماً نهائية في ثلاث قضايا، وبذلك أصبح المجموع الكلي لعدد القضايا التي فصلت فيها دائرة الاستئناف خمس قضايا. وفي الوقت نفسه، انتهت دائرة المحاكمة الأولى من محاكمة متهم واحد صدر في حقه أول حكم بالبراءة تصدره المحكمة.

٢١٢ - وبعد الأخذ بنهج "المسارين" الذي يقوم بموجبه كل من دوائر المحاكمة الثلاث بالنظر في قضيتين في وقت واحد، تجري الآن محاكمة ما مجموعه ١٥ متهماً أمام المحكمة في خمس قضايا. وتعتبر إحدى هذه القضايا، وهي القضية المعروفة بقضية بوتار، أكبر قضية تنظر فيها المحكمة حتى الآن ولا يقل عدد المتهمين فيها عن ستة أشخاص. ومن المقرر أن تبدأ محاكمة أخرى، يبلغ عدد المتهمين فيها اثنين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي ذلك الوقت سيصبح مجموع عدد الأشخاص الذين تجري محاكمتهم ١٧ شخصاً. وكما يتبين من هذه الأرقام، فإن المحكمة تنهض بولايتها بأكثر قدر ممكن من الفعالية في ضوء الموارد الحالية.

٢١٣ - وفي الوقت نفسه تم إلقاء القبض على أربعة متهمين وإحالتهم إلى مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة في أروشا. وهؤلاء هم صمويل موساييمانا، وهو أسقف سابق بالكنيسة الأنجليكانية في رواندا؛ وسيميون نشاميهغو، وهو باحث بفريق الدفاع واثنان من العمد السابقين، هما سيلفستري غابومبيتسي وحاك مبامبارا.

٢١٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قرر مجلس الأمن زيادة عدد قضاة دائرتي الاستئناف بالمحكمتين الدوليتين.

وسوف يكون التركيز في هذه المناسبة على ٢٣ معاهدة من المعاهدات المتعددة الأطراف المتصلة بالنهوض بحقوق المرأة.

٢١٩ - وكثرة من الدول لا توقع على الاتفاقات أو لا تصدق عليها لا افتقارا إلى الإرادة السياسية وإنما افتقارا إلى الخبرة الفنية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدة. وعلى ذلك فإن مكتب الشؤون القانونية يقوم بإعداد دليل تسترشد به الحكومات في تنفيذ شكليات المعاهدات. وسيصدر هذا الدليل العملي باللغات الرسمية الست للمنظمة، ويتم استكمالها بدورات تدريبية لمحمي الحكومات تنظم بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. على أنه لا يكفي أن تبدي الدول موافقتها حتى تصبح ملتزمة بالمعاهدات، بل عليها أيضا تنفيذ واحترام الالتزامات التي تفرضها تلك المعاهدات.

٢٢٠ - ومن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة مساعدة الحكومات في توفير الظروف اللازمة للامتثال لما تفرضه المعاهدات من التزامات. وتقوم المنظمة فعلا بمجموعة واسعة من الإجراءات تحقيقا لهذه الغاية، حيث تساعد الحكومات في وضع تشريعات التنفيذ الوطنية وتدعم برامج التدريب التي تنظم لصالح من يقومون بتنفيذ هذه التشريعات. وقد عمل مكتب الشؤون القانونية خلال العام الماضي على زيادة الوعي بالأشكال المختلفة للمساعدة الفنية التي تستطيع المنظمة تقديمها إلى الحكومات في هذا الصدد.

٢٢١ - ومن القواعد الرئيسية فيما يتعلق بسيادة القانون أن يكون القانون مفهوما لمن سُن لإرشادهم. ويعمل مكتب الشؤون القانونية، آخذا ذلك في الاعتبار، على أن يصبح كل قانون المعاهدات الدولي الحديث متاحا بشكل مباشر لممارسي القانون والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين، وذلك بأن تُنشر على الإنترنت النصوص الكاملة لأكثر من ٥٠٠٠٠ معاهدة سُجلت لدى الأمانة

٢١٧ - وبناء على طلي بدأ مكتب الشؤون القانونية أيضا مشاورات غير رسمية مع مجموعة من الدول التي يعينها الأمر بشأن الترتيبات العملية لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء لجنة للإدارة، وتقديرات الميزانية، ومباني المحكمة. وفي ضوء الاستجابة التي لقيها النداء الذي وجهته بشأن التسرع بالأموال والموظفين والمعدات، عُدلت الترتيبات الأولية الخاصة ببدء عمل المحكمة للتوفيق بين هذه الترتيبات وبين مستوى التمويل المتاح. ومتى أصبحت الموارد كافية لتمويل إنشاء المحكمة وتمويل عملها، سيرم الاتفاق مع حكومة سيراليون، ويتم وضع الإطار القانوني اللازم لبدء عمل المحكمة.

٢١٨ - وفي قمة الألفية، شجعت الدول على توقيع المعاهدات التي أتولى مهمة الوديع لها، والتصديق على هذه المعاهدات والانضمام إليها. وقد وُجّهت عناية خاصة إلى مجموعة أساسية من المعاهدات المتعددة الأطراف عددها ٢٥ معاهدة تمثل أهداف الميثاق وتعكس القيم الأساسية للمنظمة. ولقد شعرت ببالغ الرضا لنجاح هذه المبادرة. فخلال مؤتمر القمة قامت دول لا يقل عددها عن ٨٤ دولة بما مجموعه ٢٧٤ إجراء يتعلق بالمعاهدات - منها ١٨٧ توقيعًا و ٨٧ تصديقًا وانضمامًا - وذلك فيما يتعلق بـ ٤٠ معاهدة من المعاهدات التي أتولى مهمة الوديع لها وعددها أكثر من ٥٠٠ معاهدة. وكان مما يبعث على الرضا بوجه خاص توقيع ١٢ دولة وتصديق ٤ دول على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتصديق سبع دول على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو انضمامها إليها. وإزاء هذه الاستجابة الإيجابية، قررت تنظيم مناسبة مماثلة، وإن كانت على نطاق أضيق، خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل والمناقشة العامة التي ستجرى في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

٢٢٤ - وقد شهد العام الماضي ما لا يقل عن ٨٣ تصديقا على الاتفاقيات العالمية الاثني عشرة المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه والانضمام إلى هذه الاتفاقيات. ومما يبعث على الرضا بوجه خاص أن ١٦ دولة صدقت على، أو انضمت إلى، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وهو ما ترتب عليه بدء سريان الاتفاقية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١. وبدأت اللجنة المختصة واللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة أعمالهما المتعلقة بالاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وما زالت الجهود مستمرة لحسم المسائل المعلقة المتصلة بخطط عقد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٢٢٥ - وفي عام ١٩٩٩ بدأت الجمعية العامة في إجراء مشاورات لتيسير استعراضها السنوي للتطورات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار. وعقدت المجموعة الثانية من المشاورات في أيار/مايو ٢٠٠١ وتناولت أعمال الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير الخاضعة للتنظيم، وعلم البحار، والقرصنة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تدي حالة البحار وخاصة في المناطق الساحلية.

٢٢٦ - وقدم مكتب الشؤون القانونية المشورة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فيما يتعلق بممارسة سلطاتهما التشريعية والتنفيذية. وساعد المكتب الإدارتين على وجه الخصوص في إنشاء الأطر القانونية لمؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية الديمقراطية المستقلة. وواصل المكتب تقديم المشورة القانونية لسائر بعثات حفظ السلام التي توفدها المنظمة. وشارك، على وجه الخصوص، في التفاوض على عدد من اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثات، وفي إعداد الصيغة النهائية للاتفاق بين الأمم المتحدة وإثيوبيا بشأن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فيما يتعلق

العامة قبل أيار/مايو ١٩٩٨. وبهذا يكون المواطنون العاديون والمجتمع المدني والشركات في وضع أفضل يتيح لهم الحصول على حقوقهم ومستحقاتهم، كما يكفل احترامهم بدورهم لما عليهم من واجبات في ظل القانون الدولي.

الشؤون القانونية

٢٢٢ - كان العام الماضي عام إنتاج وفير بوجه خاص بالنسبة للجنة القانون الدولي. فقد اعتمدت اللجنة مجموعة من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، وبذلك اختتمت أعمالا ظلت على جدول أعمالها لما يقرب من ٥٠ عاما. كذلك اعتمدت اللجنة مجموعة من مشاريع المواد المتعلقة بمنع الضرر العابر للحدود الناشئ عن الأنشطة الخطرة وأحرزت تقدما في العمل المتعلق بعدد من الموضوعات الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالتحفظات على المعاهدات، والأفعال الانفرادية للدول، والحماية الدبلوماسية.

٢٢٣ - وفي دورتها لعام ٢٠٠١ اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي نصين رئيسيين هما: مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية والقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية. وسوف يؤدي مشروع الاتفاقية، الذي أحيل إلى الجمعية العامة للنظر فيه بصفة نهائية، إلى زيادة إتاحة الائتمان بأسعار فائدة أيسر، مما يسهل التجارة الدولية ويحقق توزيع فوائدها بين جميع الشعوب على نحو أكثر إنصافا. أما القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية فههدفه تيسير التجارة الإلكترونية عن طريق توفير بيئة آمنة يتقاسم فيها جميع المشاركين فوائد التكنولوجيا الحديثة. كذلك أحاطت اللجنة علما بالأعمال الجارية المتعلقة بالتحكيم والإعسار وقررت أن تبدأ العمل في مجالات التعاقد الإلكتروني، وقانون النقل، ومشاريع البنية الأساسية الممولة تمويلا خاصا، والمعاملات المضمونة.

التي تضطلع بها؛ وتعاون مع سلطات الدولة المضيفة في استرداد ما تقرب قيمته من ٧٥٠.٠٠٠ دولار من اشتراكات الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو مبلغ أودع خطأً بالحساب المصرفي الخاص لأحد الأفراد؛ وساعد في التفاوض بشأن عدد من الاتفاقات مع القطاع الخاص؛ وقدم المشورة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء"، بما في ذلك التفاوض بشأن اتفاقات لتيسير تنويع أصوله وزيادة حمايتها.

ببعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المشورة القانونية للمشاركين في عملية السلام الجارية في بوروندي والتي يتولى تسييرها الرئيس السابق نيسلون مانديلا، وأسهم في تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٢٧ - ودافع المكتب بنجاح عن المنظمة في إجراءات تحكيم معقدة تتصل بمطالبة بمبلغ قدره ٢٠ مليون دولار؛ وساعد في تسوية مطالبات من المنظمة ناشئة عن عمليات حفظ السلام

الفصل الخامس

تعزيز الإدارة

الإدارة والتنظيم

تنفيذها نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وهذا النظام الإلكتروني الذي تتكامل فيه إدارة الموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية والحسابات والمشتريات يجري إدخاله في كل أجزاء الأمانة العامة وسيكون نقطة الارتكاز لما يتم مستقبلا من تحسينات تكنولوجية في هذا المجال السريع التغير. ونحن نستعد لإقامة الربط الميداني حتى نستطيع استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل في عمليات المنظمة بجميع أنحاء العالم. وسوف تؤدي الجهود الجارية لجعل النظام أيسر استخداما إلى تشجيع استخدامه ومن ثم إلى زيادة الإنتاجية.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة

٢٣١ - قدمت الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة، بما فيها عناصرها الخاصة بالتمويل، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وقد أيدت الدول الأعضاء ما تضمنته من خطط لإصلاح مجمع المقر تعتمد على المبادرة، ويجري حاليا إعداد خطة التصميم الشاملة والتحليل المفصل للتكاليف.

تحديات المستقبل

٢٣٢ - يجري تنفيذ عديد من مبادرات الإصلاح الأخرى التي بلغت مراحل متفاوتة من التنفيذ. فقد استكمل الإصلاح بنجاح في مجال المشتريات، وتقدم في سلاسة عملية تبسيط وترشيد قواعد وإجراءات المنظمة. والدليل الإلكتروني لشؤون الأفراد متاح الآن عن طريق شبكة (الإنترنت) الداخلية وثبت أنه أداة قيمة لتحقيق الاستجابة والاتساق والتجانس في الإجراءات التنظيمية. ونحن نتحول باستمرار إلى أسلوب في العمل يتميز بزيادة الاعتماد

٢٢٨ - واصلت الدول الأعضاء دعمها لإصلاح الإدارة في الأمم المتحدة، وأيدت المقترحات المفصلة في ثلاثة مجالات من مجالات الأولوية هي: الإصلاح في مجال الموارد البشرية، وسياسة تكنولوجيا المعلومات، والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. والمنظمة الآن مؤهلة للعمل بمزيد من الكفاءة والفعالية وللاستفادة من مواردها المالية والبشرية على أفضل وجه.

الإصلاح في مجال الموارد البشرية

٢٢٩ - إن الإصلاح الشامل في مجال الموارد البشرية، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء بالإجماع، سوف يغير ثقافة الإدارة في المنظمة. فسوف يتيح هذا الإصلاح للأمانة العامة أن تكون أكثر مرونة وأسرع استجابة في استخدامها لمواردها البشرية، وهما أمران ضروريان بالنظر إلى تطور الأمم المتحدة من منظمة تعتمد على المقر إلى منظمة ذات وجود ميداني قوي. كذلك ستؤدي الإصلاحات إلى تحديث معايير إدارة الموارد البشرية للمنظمة وتعزيز قدرتها على اختيار الموظفين وتطويرهم وإدارتهم.

الاستفادة من التكنولوجيا

٢٣٠ - إن استراتيجية الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وهي استراتيجية تستهدف زيادة فرص الحصول على المعلومات وتقاسمها، ودعم العمليات الميدانية، وتعزيز البنية الأساسية التقنية، وبناء قدرة الموارد البشرية، وتدشين إدارة إلكترونية، سوف تكفل الأخذ بنهج منسق في مواجهة التحديات التقنية. ومن أمثلة الأعمال التي يجري بالفعل

الأربع الأخيرة لم يحدث نمو في ميزانية المنظمة، بل كان هناك تخفيض لها. وقد استوعبت المنظمة آثار التضخم وعددا كبيرا من التكاليفات غير الممولة. وفي الوقت نفسه، نجحت المنظمة في إعادة توجيه الموارد من المجالات ذات الأولوية المنخفضة ومن الخدمات الإدارية إلى البرامج ذات الأولوية العالية التي حددتها الدول الأعضاء. وفي الوقت الذي استجاب فيه عدد كبير من الدول الأعضاء لجهود الأمانة العامة من أجل تحسين تحصيل الأنصبة المقررة الحالية والمتأخرة، فإن عددا من الدول الكبرى لم يدفع شيئا أو لم يدفع سوى جزء من المبالغ المستحقة عليه. وقد اضطر هذا الأمم المتحدة إلى الاقتراض المتبادل بين حسابات حفظ السلام لتغطية ما يعانى حاليا من عجز سابق يزيد على المعتاد. ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تؤدي وظائفها على نحو فعال إلا إذا قامت جميع الدول الأعضاء بدفع ما هو مستحق عليها كاملا وفي موعده وبدون شروط.

المساءلة والرقابة

٢٣٦ - إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي كان يتكون منذ إنشائه في عام ١٩٩٤ من مجموعة من الوحدات المستقلة الصغيرة التي تقدم تقاريرها إلى الإدارة قد تطور إلى مكتب متكامل مستقل يقدم مجموعة شاملة من خدمات الرقابة الداخلية. وهذا المكتب معترف به الآن - داخل المنظمة وخارجها - باعتباره مصدرا موضوعيا للمعلومات التي يُطمأن إليها وأداة للتغيير داخل الأمم المتحدة.

٢٣٧ - ويمتد عمل المكتب من مراجعة الحسابات إلى تقديم المشورة، والتقييم، والرصد، والتفتيش، والتحقق. ويقوم المكتب بإعداد تقييمات عامة نصف سنوية لأداء الإدارات والمكاتب التي تدخل ضمن مسؤوليتي. وخلال العام الماضي، انتهت أنشطة الرقابة إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ توصية تتصل بتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الأداء في مجال

بالنتائج. وهناك مؤشرات للأداء يجري الأخذ بها على جميع المستويات؛ كما يحدث مثلا في المجال المالي عن طريق الاعتماد على النتائج لدى إعداد الميزانيات، وكما يحدث في مجال شؤون الموظفين بما يتم إدخاله من تنقيحات على نظام تقييم الأداء.

٢٣٣ - وسوف تواصل الأمانة العامة تنفيذ عملية الإصلاح الإداري الشامل بما في ذلك الأخذ بأفضل الممارسات والتكنولوجيات في مجال الإدارة، حتى يمكن توجيه الموارد المحدودة إلى المجالات ذات الأولوية. كما أنها ستقوم باستكمال وتنفيذ نظام لتقديم التقارير عن البنود الرئيسية فيما يتعلق بالإدارة، وجعل الإنتاجية مسؤولية من مسؤوليات الإدارة، والتوسع في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بما يحققه من آثار عميقة فيما يتعلق بوظائف المراقبة التي تقوم بها الإدارة، بحيث يشمل جميع مراكز العمل الرئيسية وجميع بعثات حفظ السلام. وسوف تستمر عمليات التجديد في سياق الاستراتيجية العامة لتكنولوجيا المعلومات، كما يستمر الإصلاح في مجال إدارة الموارد البشرية. وقد روعي لدى إدخال وتنقيح أساليب قياس الأداء، من خلال نظام تقييم الأداء، والأخذ بنظام إعداد الميزانيات على أساس النتائج، ما يكفل توفير الخدمات ذات الأولوية العالية التي تحددها الدول الأعضاء.

٢٣٤ - وما زال الأخذ بأسلوب إدراج أحكام تحدد مواعيد للانتهاء في جميع التوجيهات التشريعية التي تصدر عن المنظمة، وهي خطوة هامة أخرى نحو تحديد حيوية المنظمة، في انتظار موافقة الدول الأعضاء عليه. ومتى أخذ بفكرة هذه الأحكام فإنها ستوجه برنامج عمل المنظمة إلى المهام ذات الأولوية العالية كلما ظهرت هذه المهام.

الحالة المالية

٢٣٥ - أثبتت الأمم المتحدة في مجال المسؤولية المالية انضباطها المستمر في مسائل الميزانية. فخلال فترات السنتين

٢٤٠ - ولما كانت الأمم المتحدة قد أصبحت أكثر اعتماداً على العمل الميداني، فقد فوضت مزيداً من مستويات السلطة في مجالات مثل المشتريات وإدارة الموارد البشرية. وهذا يحتم علينا التأكد من وجود الضوابط المناسبة في الميدان، كما يحتم وجود ما يكفي من الكوابع والتوازنات. ومما يبعث على الأمل أن المكتب قد زاد رقابته على الأنشطة الميدانية، بما فيها عمليات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب برنامج العراق.

المراجعة والمشورة الإدارية

٢٤١ - ركزت شعبة المراجعة والمشورة الإدارية تركيزاً خاصاً على مراجعة حسابات عمليات حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها، وإدارة الموارد البشرية، وشراء السلع والخدمات. كذلك أجرت الشعبة عمليات مراجعة إدارية تناولت بعض مسائل الإصلاح الرئيسية التي تواجه المنظمة مثل اختيار الموظفين.

٢٤٢ - وتوسعت الشعبة في عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام. وأجريت عمليات المراجعة في المقر وفي عديد من البعثات الميدانية خلال العام الماضي. وقد قام مراجعو الحسابات المقيمون المخصصون لمراجعة حسابات بعثات حفظ السلام الرئيسية بتوفير التغطية المستمرة بمراجعة الحسابات وساعدوا الإدارة في إيجاد الضوابط الداخلية المناسبة. وقد أوفد مراجعو حسابات مقيمون إلى أبيدجان ونيروبي لتغطية عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي طُبّق عليها نظام اللامركزية في أفريقيا، وللقيام بأعمال المراجعة وتقديم المشورة الإدارية إلى المديرين الإقليميين. كذلك تم، كتدبير مؤقت، تعيين مراجعي حسابات لعمليات الطوارئ التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الشرقية وكوسوفو.

الإدارة. وحددت مجالات يمكن فيها تحقيق وفورات في التكلفة واسترداد لمبالغ تبلغ نحو ٥٨ مليون دولار. وعدد التوصيات يزيد زيادة كبيرة عن عددها الذي أبلغ عنه في السنوات السابقة. كذلك يقوم المكتب لأول مرة بالإبلاغ عن توصيات صدرت من خلال ملاحظات أيدت على المستوى التشغيلي في الميدان، مما يعكس اتساع التغطية العالمية للمكتب. ويؤدي تركيز المكتب على التنفيذ الكامل لتوصياته إلى حوار مستمر بينه وبين سائر أجزاء المنظمة. وللتركيز على المجالات التي تستحق الرصد بصفة خاصة قام المكتب مؤخراً بوضع معايير لتحديد توصياته التي يكون لها أثر حاسم وبعيد المدى على عمليات المنظمة.

٢٣٨ - وقد عقد المكتب عدة حلقات عمل لكبار الموظفين لتناول المسائل الاستراتيجية المتعلقة بتخطيط الرقابة مثل تعظيم القيمة المضافة بالنسبة للمنظمة، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحسين كفاءات الموظفين. وتحقيق أهداف المكتب في الرقابة يعتمد آخر الأمر على مدى جودة ما يقوم به من أعمال وعلى مدى أهمية وتأثير توصياته. وعلى ذلك فإن من الأمور الحاسمة بالنسبة للمكتب أن يستخدم أحدث أساليب وإجراءات الرقابة، مثل الأساليب والإجراءات التي تستخدمها جهات الرقابة بالقطاعين الخاص والعام.

٢٣٩ - ونتيجة لعملية تخطيط استراتيجي بدأت في العام الماضي يقترح المكتب أن تُدمج وظائفه المتعلقة بالرصد والتقييم والتفتيش وتقديم المشورة. وسوف يتيح ذلك جمع البيانات الكيفية بطريقة تكاملية متسقة، ويسر إعداد تقارير الأداء عن البرامج التي تطلبها الهيئات الحكومية الدولية. كذلك يقترح المكتب تعزيز البرنامج الفرعي للتحقيقات لمواجهة العدد المتزايد من القضايا التي يتلقاها وإنشاء مكتب تابع له يجنّف ليقوم هناك بخدمات الرقابة على نحو أسرع استجابة وأكثر تنسيقاً.

التحقيقات

والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وخلص التفتيش الذي أجري فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن الإدارة عملت على زيادة تحقيق الانسجام بين السياسات والبرامج وقدمت مزيداً من الدعم الفني الفعال للآليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات. ويلزم إدخال تحسينات على عملية تقييم أنشطة التعاون الإنمائي ووضع القرارات التنفيذية موضع التنفيذ على نطاق المنظمة.

٢٤٧ - وأظهر التفتيش الذي أجري فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات أن ترشيد خدمات الدعم التقني أتاح تحسين التخطيط، وزيادة ترشيد تخصيص الموارد، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. ومن شأن وجود مزيد من آليات الحصول على تعليقات، من قبيل الدراسات الاستقصائية، أن يحسن من نوعية الخدمات التي توفرها الإدارة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في التفتيش الذي أجراه فيما يتعلق بمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، أن إدارة هذا المكتب تتسم بطابع بالغ المركزية والتحكم. ولم يكن هناك نظام متماسك لمراقبة البرنامج، واحتجبت المساءلة خلف ستر من عدم وجود تفويض للسلطات محدد الملامح تحديداً واضحاً. وأشارت الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المانحة والدول المستفيدة من الخدمات، إلى أن هذا الأمر أضر بالوفاء بالولايات المنوطة بالمكتب وبتنفيذ بعض المشاريع. وأعلن المكتب قبوله لجميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وشرع في اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين الحالة.

التقييم المركزي

٢٤٨ - قامت وحدة التقييم المركزي بفحص برنامجي السكان والتنمية المستدامة اللذين اضطلعت بهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العام الماضي. وخلص

٢٤٣ - يضطلع قسم التحقيقات بمسؤوليات الرقابة الداخلية من خلال دراسة التقارير المتعلقة بمخالفة قواعد وأنظمة الأمم المتحدة والمنشورات الإدارية ذات الصلة بما يكفل إخضاع الموظفين لقدر أكبر من المساءلة وحماية موارد المنظمة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقى القسم ما يربو على ٤٠٠ من القضايا الجديدة، وأصدر ٣٦ تقريراً تتضمن توصياته بشأن البرامج ذات الصلة. وقدمت أيضاً توصيات بصدد العديد من القضايا التي أحليت فيها ساحة الموظفين من الادعاءات المتعلقة بارتكاب مخالفات، حيثما لم تثبت الأدلة التي تم جمعها خلال التحقيقات ما جاء في التقارير الواردة من ادعاءات.

٢٤٤ - وبناء على دعوة من ممثلي الخاضعين في كوسوفو وتيمور الشرقية افتتح القسم مكتبين لمحققين مقيمين في كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لتوفير طائفة من خدمات التحقيق للبعثتين، وللمساعدة في تدريب الموظفين على بناء قدرة الإدارة المدنية في مجال التحقيق.

٢٤٥ - واشتملت التحقيقات الرئيسية التي أجريت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير على إساءة توجيه الأموال في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى إجراء تحقيق في الادعاءات المتعلقة بتقاسم المصروفات بين محامي الدفاع والاحتجزين المحليين لدى كل من المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. كما ترأس مكتب خدمات الرقابة الداخلية فرقة عمل دولية للتحقيق في اتهامات بالرشوة وابتزاز اللاجئين في كينيا في سعيهم إلى إعادة التوطين، وأسفر التحقيق عن القبض على تسعة أشخاص.

الرصد والتفتيش المركزيان

٢٤٦ - أجرت وحدة الرصد والتفتيش المركزيين عمليات تفتيش شملت كلا من إدارة الشؤون الاقتصادية

٢٤٩ - وأنجزت الوحدة أيضا استعراضات ثلاثية لتنفيذ التوصيات الناشئة عن التقييمات المتعمقة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ورأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه على الرغم من تنفيذ بعض التوصيات تنفيذاً مرضياً، فإن المستوى العام للتنفيذ كان إلى حد ما مخيباً للآمال، إذ أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لم يعالج المشاكل الأساسية التي حددها التقييم. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية برصد تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ حتى الآن.

الفحص إلى وجود اعتراف كبير بقيمة التقارير والمنشورات الصادرة عن شعبة السكان كأعمال مرجعية، وبما تتسم به من شمول وجودة تقنية، كما خلص إلى أن الشعبة كان لها إسهام كبير في تفهم الهجرة الدولية. وركز التقييم المتعلق ببرنامج التنمية المستدامة على القضايا المتعلقة بتنفيذ البرنامج الحالي. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باتخاذ تدابير لتحسين الدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية، وترشيد عملية تقديم التقارير، وتحسين نوعية المعلومات المقدمة. وأيدت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، جميع التوصيات التي أسفر عنها التقييم.

الفصل السادس الشراكات

الاتصالات

من التطورات الإخبارية للأمم المتحدة. ولقد هياً لنا النمو العالمي في استخدام شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، التواصل السريع والآني مع وسائط الإعلام في البلدان النامية. ومعظم الكيانات الخاصة بهذه الوسائط ليس لها تمثيل لدى الأمم المتحدة، وتعتبر خدمات البريد الإلكتروني والأخبار التي يجري بثها عن طريق المواقع الإلكترونية بمثابة خدمة هائلة لها أهميتها البالغة بالنسبة لهذه الكيانات.

٢٥٣ - وأنشئت خدمة إخبارية يومية في موقع الأمم المتحدة على الشبكة الإلكترونية، تقدم إفادة عن أنشطة الأمم المتحدة وعملياتها ووثائقها وعن مصادر المعلومات الأخرى المتاحة إلكترونياً، وتتيح وصلات بتلك الأنشطة والعمليات والوثائق والمصادر، من بينها وصلات مباشرة من الميدان، مع توفير ذلك كله من خلال الصور الرقمية. وتعد الخدمة الإخبارية جزءاً من مركز الأنباء التابع للأمم المتحدة، المصمم خصيصاً ليكون بمثابة البوابة الإلكترونية للأنباء عبر جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، مما يساعد على ضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنظمة على الصعيد العالمي وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد نظام للتنبيه إلى الأنباء عن طريق البريد الإلكتروني كوسيلة أكثر اتساقاً بالطابع المباشر والعملية من وسائل الاتصال الإلكتروني بالجمهور المستهدفة. وهناك نظام مماثل يستخدم بالفعل بصورة منتظمة لتنبيه وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم إلى التطورات الهامة.

٢٥٤ - وبث نشرات إخبارية يومية من خلال إذاعة الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للمنظمة من الأمثلة الأخرى

٢٥٠ - كما ذكرت في تقرير السنوي السابق، نجحت الأمم المتحدة في إقامة شراكات عالمية لم يكن لأحد أن يتصور قيامها منذ عقد واحد فقط. ولا يزال يجري تعزيز هذه الشراكات من خلال استراتيجية المنظمة للاتصالات والمعلومات، التي تقوم على إدراك واضح لكون أن أهداف الأمم المتحدة لا يمكن بلوغها إلا من خلال جمهور مستنير يتفهم رسالتها.

٢٥١ - ومع أن العالم يواجه سيلاً جارفاً من المعلومات فإن مسؤوليتنا تكمن في إعطاء صورة عامة ومعنى واضح لأنشطة المنظمة وبرامجها. وبالنسبة لإدارة شؤون الإعلام استعدى ذلك إدماج العمليات ذات الطابع المتنوع في حملات استراتيجية للدعوة العالمية. وقامت الإدارة بتسليط الضوء على النتائج الملموسة التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى العام الماضي. وكان هناك العديد من المبادرات التي أسهمت في إبراز أهمية بلوغ أهداف إعلان الألفية، من بينها حملة "الأمم المتحدة تعمل"، التي ركزت على الأثر المباشر للمنظمة وعلى حياة الناس؛ وفيلم وثائقي عن الأسلحة الخفيفة بعنوان "مدحجون بالسلح"؛ وتقرير عن حقوق الإنسان في منشور "منجزات الأمم المتحدة"، وتحقيقات خاصة عن القضايا الصحية في أفريقيا في مجلة "وقائع الأمم المتحدة".

٢٥٢ - وكما يؤكد "إعلان الألفية"، فإن فوائده التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات يجب أن تتاح للجميع. وهذه الولاية هي القوة الدافعة وراء ما نبذله من جهود لكي تتاح للبلدان النامية فرص الاستفادة الفورية

اهتمامات المنظمة على نطاق واسع. وبدعم سخّي من حكومة اليابان قام ١٥ صحفياً من آسيا بحضور جلسات إحاطة رفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة، وانضم ١٩ مشتركاً إلى برنامج التدريب السنوي الذي تنظمه الإدارة للإذاعيين والصحفيين من البلدان النامية.

٢٥٧ - وفي مكتبة داغ همرشلد أدّى استخدام التكنولوجيا الرقمية في معالجة الوثائق وإنشاء قواعد بيانات مرجعية إلى جعل هذا المستودع العالمي المستوى للمعلومات أيسر منالاً. وفي العام الماضي، ردت المكتبة على ٦٠.٠٠٠ من الاستفسارات عن المراجع من جانب الأفراد، وأتاحت للقراء الاطلاع على الدوريات الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني.

٢٥٨ - وتواصل إدارة شؤون الإعلام العمل بنشاط من أجل تنفيذ الهدف الوارد في إعلان الألفية الداعي إلى "إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها". ويضم هؤلاء الشركاء ٦٠٠ ١ من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالإدارة بصورة رسمية؛ والمشاركين في الجولات المصحوبة بمرشدين الذين يجري التخطيط لكي تتيح لهم زيارتهم تجربة جديدة وشاملة؛ وتلاميذ المدارس الذين انضموا بحماس إلى البرامج التي صممت من خلال الحافلة المدرسية الأثرية؛ ودوائر رجال الأعمال التي يمكنها الوصول إلى فرص الشراء في البلدان النامية من خلال النسخ المطبوعة والإلكترونية من منشور "أعمال التنمية". وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة تقوم بدعم الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والإنسانية العاملة في إطار الأمم المتحدة من خلال قسم الخرائط الذي لا يزال يشكل أحد المصادر المرجعية الحيوية بالنسبة إلى المنظمة ككل.

٢٥٩ - ولقد فتحت ثورة الاتصالات الباب على مصراعيه أمام تكنولوجيايات جديدة يسيرة المنال بصورة متزايدة، بل

الهامة على سعي الإدارة إلى اجتياز "فجوة التكنولوجيا الرقمية" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذا البث الإذاعي الحي الذي يجري نقله إلى مئات المحطات الإذاعية في مناطق العالم يحظى بمجهور من المستمعين يبلغ عشرات الملايين من الناس يوميا. وقد تلقى ما يربو على مائة من شبكات الإذاعة والتلفزيون إعلانات خدمة عامة بشأن الاحتفال هذا العام بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وبلغ عدد زوار موقع الأمم المتحدة على الشبكة الإلكترونية هذا العام، وهو أيضا بجميع اللغات الرسمية الست، ما متوسطه أربعة ملايين زائر يوميا، وهو ما يمثل ضعف العدد لعام ٢٠٠٠. ويجري بصورة خلاقية تعزيز تعددية اللغات التي تعد أمراً أساسياً لتحقيق هذا النجاح: فيجري حالياً، على سبيل المثال، وضع اللمسات النهائية لاتفاق مع عدد من الجامعات في إسبانيا لتوفير ترجمة إلى اللغة الإسبانية للمواد المنشورة على موقع الأمم المتحدة على الشبكة الإلكترونية. وتقوم مراكز الأمم المتحدة للإعلام بزيادة توسيع مدى انتشار الموقع وذلك من خلال ابتكار الرسائل التي يتم تصميمها خصيصاً باللغات المعمول بها في مناطق عمل هذه المراكز.

٢٥٥ - ومن شأن التكنولوجيا أن تيسر توجيه الأشكال التقليدية لتوصيل المعلومات، ولا سيما الطباعة، بطريقة جذابة وسهلة المنال واقتصادية في الوقت نفسه. وقد أبرزت المقالات التي نشرها مساهمون خارجيون أوجه النجاح التي حققتها أنشطة الأمم المتحدة والعقبات التي واجهتها. وكان من شأن إعادة نشر فرادى المقالات في وسائط إعلام مختلفة أنه عزز أيضا الأثر المضاعف لمحتوى هذه المقالات.

٢٥٦ - وتواصل برامج الوصول إلى وسائط الإعلام توسيع نطاق الوعي بأنشطة الأمم المتحدة. وتعزز مكاتب الأمم المتحدة للإعلام الروابط مع وسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية وعامة الجمهور من أجل ضمان تفهم

طائفة كبيرة من الشركاء. وبالمشاركة مع مؤسسة الأمم المتحدة، يقوم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أيضا بتشجيع التكامل والتنسيق من خلال الجمع بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة في مشاريع مشتركة.

٢٦٢ - ويواصل الصندوق ما درج على القيام به من وضع ترتيبات تعاونية مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، بما في ذلك مؤسسة بيل وميلندا غيتس، ومؤسسة روكفلر، وشركة كوكاكولا، وشركة سيسكو للنظم، وشركة إريكسون، وبنك إميرال الكندي لتجارة الأسواق العالمية، والمنظمة الدولية للطريق الموحد، وغيرها. وقام الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومجلس الأعمال العالمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على سبيل المثال، بفتح حوار مع القطاع الخاص لدعم جهود جمع الأموال لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وساعد الصندوق أيضا في عملية إنشاء مرفق تتلقى مؤسسة الأمم المتحدة من خلاله الأموال المقدمة من القطاع الخاص ريثما يتم إنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة. ويواصل الصندوق تنسيق أعمال الشبكة المشتركة للصحة، التي تديرها منظمة الصحة العالمية، ودائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة، التي يديرها برنامج "متطوعو الأمم المتحدة". وسيواصل الصندوق التركيز على تعزيز الشراكات من أجل النهوض بتنفيذ أهداف إعلان الألفية.

خدمات المشاريع

٢٦٣ - يعتبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الكيان الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يمول نفسه تمويلًا كاملاً، ويقوم المكتب بتمويل نفسه على أساس تحصيل الرسوم مقابل الخدمات. وفي عام ٢٠٠٠ حصل المكتب على أعمال جديدة تُقدر قيمتها بمبلغ ٩٤٨ مليون دولار،

إنها تتيح إمكانيات جديدة لتحسين وتنشيط سبل النشر القائمة. والموارد التي يتعين توفيرها اليوم ضرورية لبلوغ الغد المنشود. وإذ تمضي إدارة شؤون الإعلام من مرحلة إعادة التوجيه إلى مرحلة التحديث، فإنه من الضروري أن لا تضطر، تحت ضغط تعدد الولايات والافتقار إلى الموارد الحقيقية، إلى التوسع على نحو يفوق قدراتها.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢٦٠ - تواصل الأمم المتحدة الاستفادة من طائفة دائبة الاتساع من الشراكات مع أوساط الأعمال التجارية، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني. ويتزايد بقوة اهتمام القطاع الخاص بالتعاون مع الأمم المتحدة، وتوجه إلى مكثي بصورة متزايدة مطالب بإقامة شراكات مبتكرة مع طائفة عريضة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بدور حيوي في إقامة الشبكات لصالح منظومة الأمم المتحدة. ويحدد الصندوق سبلا جديدة لإقامة شراكات مع طائفة واسعة من الشركاء؛ ويوفر المشورة بشأن تصميم البرامج؛ ويقدم التوجيه بشأن قواعد الأمم المتحدة الإجرائية وطرائق التمويل؛ ويدعم تهيئة بيئة مواتية للأعمال الخيرية من خلال الشركات والأفراد.

٢٦١ - وقد دخل الصندوق عامه الرابع في آذار/مارس ٢٠٠١. وقام الصندوق، بوصفه هيئة مناظرة لمؤسسة الأمم المتحدة، بوضع برامج تبلغ قيمتها قرابة ٣٨٥ مليون دولار لدعم ما يربو على ١٧٠ مشروعاً بمشاركة ٣٢ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة في أكثر من ١٠٠ بلد. وفي عام ٢٠٠١ أضاف الصندوق إلى برامجه الجارية في مجالات صحة الطفل والبيئة والمرأة والسكان مهام جديدة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي العام الماضي تمت تعبئة مبلغ إضافي قدره ٦٣ مليون دولار من الأموال البرنامجية من

المكتب كمدير للمشاريع، متوليا المسؤولية عن النشاط التنفيذي والتجاري وإدارة المخاطر والمسؤوليات المالية التي تنطوي عليها عملية التعاقد. وهناك اعتراف متزايد بالميزة النسبية للمكتب في انتهاز الإدارة القائمة على النتائج، وإمكانية نقل هذه المعرفة إلى منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. وفي عام ٢٠٠٠ وفر المكتب الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعما لبرنامج الإنعاش الذي تضطلع به اللجنة، وإلى إدارة التعاون التقني بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تحليل ضغوط وعبء العمل. وقدمت أيضا خدمات استشارية في غواتيمالا، حيث طلب برنامج الأغذية العالمي مساعدة المكتب في وضع البرنامج القطري لبرنامج الأغذية، وبناء على طلب بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وفر المكتب الخدمات الاستشارية لمؤسسة سوروس وإلى مركز الإجراءات القانونية وحقوق الإنسان، وإلى حكومة النرويج بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاقات السلام ومتابعة أعمال لجنة استجلاء الوقائع التاريخية.

٢٦٧ - ومن المتوقع أن تسفر الجهود التي يبذلها المكتب عن نتائج عظيمة في عام ٢٠٠١. ففي إطار نظام الشراكات الوطيد الذي ينفذه المكتب، وهو شكل جديد من أشكال الخدمات المقدمة، يمكن للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تستعين بالمكتب في التوسط لإقامة شراكات أو لتنفيذ مشاريع في إطار اتفاقات الشراكات القائمة. وقد تم حتى الآن توقيع ١١ اتفاقا مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وفي إطار شراكة من هذه الشراكات، يمولها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، يجري إيصال خدمات التثقيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى المجتمعات المحلية النائية في نيبال. ويجري في إطار شراكة أخرى، نقل المهارات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية إلى الحرفيين المحليين في موزامبيق. ومن

وأُنجز خدمات تُقدر قيمتها بما يربو على ٤٧١ مليون دولار في أكثر من ٦٠٠ مشروع في جميع أنحاء العالم. ووافق المكتب أيضا على إنفاق ١٩٣ مليون دولار كقروض مقدمة للمشاريع التي يقوم بالإشراف عليها بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٢٦٤ - وخلال العام، عمل المكتب بصورة أساسية على تنويع قاعدة عملائه، معتمدا في ذلك على صلته الجوهرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ مجموع قيمة المشاريع التي حصل عليها المكتب من الشركاء الجدد مع الأمم المتحدة حدا غير مسبوق قدره ١٣٢ مليون دولار، متجاوزا بذلك قيمة المشاريع المطلوبة من الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال فترة الستة شهور الأولى من عام ٢٠٠١ بلغت قيمة طلبات المشاريع من العملاء الآخرين عدا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقما قياسيا قدره ٢٠٠ مليون دولار.

٢٦٥ - ومن بين العملاء الجدد الذين طلبوا خدمات من مكتب خدمات المشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي كل من تيمور الشرقية وكوسوفو تم الاضطلاع بعمليات الشراء الرئيسية دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة هياكل الحكم المؤقت. وأسفرت العمليات التي اضطلع بها المكتب عن وفورات كبيرة في التكاليف للعملاء وأسهمت في بناء القدرة المحلية في مجال التعمير الوطني.

٢٦٦ - ومع تزايد أعمال المشاريع بالنيابة عن العملاء غير التقليديين زادت أيضا الشراكات الجديدة التي تتسم بتقسيم واضح للعمل. وفي حين احتفظ ممولو المشاريع بالمسؤولية عن توفير الخبرة المطلوبة في مجال الولاية المنوطة بهم، عمل

وتركز على ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات النشاط، وهي: التعلم؛ والحوار؛ والعمل. وتتكون الشبكة الآن من عدة مئات من الشركات، ورابطات العمل التجارية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجالات البيئة، والعمالة، وحقوق الإنسان، والتنمية. وتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية خلال الإثني عشر شهرا الماضية في إشراك المزيد من الشركات ورابطات قطاع الأعمال من البلدان النامية، ويمثل المشتركين من القطاع الخاص الآن قرابة ثلثي المشتركين في هذه الشبكة. وتواصل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور رئيسي كما تشارك الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجالات محددة من المجالات المشمولة بهذه المبادرة. فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على سبيل المثال، يعمل مع غرفة التجارة الدولية وفرادى الشركات بشأن برنامج لتوفير الاستثمارات لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك إعداد الأدلة وإقامة الروابط وإنشاء المجالس الاستشارية المتعلقة بالاستثمارات. وتعمل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال مع منظمة العمل الدولية في إعداد المواد التدريبية المتعلقة بالمبادئ التسعة التي تضمنها الميثاق العالمي لكي تستخدمها المنظمات الوطنية التابعة لتلك المنظمة في ما يربو على ١٠٠ بلد، كما تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتعزيز قدرة منظمات أصحاب الأعمال على التصدي لهذا الوباء، ولا سيما في أفريقيا. وتستخدم عدة لجان إقليمية الميثاق العالمي كإطار للحوار وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص في مناطق تلك اللجان. وتم إنشاء منتدى للتعلم تديره مجموعة من المؤسسات الأكاديمية، كما بُدئ في حوار يتعلق بالسياسات بشأن دور القطاع الخاص في مناطق الصراع. وتقوم فرادى الشركات بدعم المشاريع الإنمائية في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة في مجالات من قبيل فيروس

شأن هذه الشراكات أن تعزز إنجاز المشاريع واجتذاب أصحاب المصالح الجدد الذين يعد دعمهم بالغ الأهمية بالنسبة للولايات العالمية المنوطة بالأمم المتحدة.

شراكات المجتمع المدني

٢٦٨ - على مدى العام الماضي استمر تطور التعاون مع المجتمع المدني، واشتمل على طائفة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجرى تدعيم المبادرات القائمة في مجالات الحوار المتعلق بالسياسات، والدعوة إلى قيم الأمم المتحدة وأنشطتها. وفي الوقت نفسه، فإننا نقيم شراكات جديدة مع أوساط قطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ومع جهات المجتمع المدني الفاعلة من أجل تعزيز تقاسم المعلومات وفرص التعلم، ودعم إنجاز العمليات، وتعبئة الموارد الخاصة.

٢٦٩ - وعلى مستوى السياسات كان هناك تطوران ملحوظان تمشيا في إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإنشاء الشبكة الرفيعة المستوى للسياسات المعنية بتشغيل الشباب. ويعتمد هذان الجهدان التعاونيان على حرية وموارد المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، من أجل مساعدتنا في زيادة فعالية معالجة القضايا الإنمائية الحرجة. وتقوم أيضا المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجهات المجتمع المدني الفاعلة الأخرى، بما في ذلك أعضاء البرلمانات، بتوفير مساهمات قيمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وتعمل على نحو وثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بغية تقاسم الخبرات، والاستفادة من الخبرات القائمة، واقتراح الإجراءات المشتركة في المستقبل.

٢٧٠ - وتواصل المبادرة التي أعلنتها تحت اسم "الميثاق العالمي" تطورها كشبكة تضم العديد من أصحاب المصالح

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتراوح هذه البرامج بين المبادرات الطويلة الأمد، مثل برنامج "التحول إلى الأفضل" الذي تظطلع به اليونيسيف، وأحدث الجهود التعاونية من قبيل برنامج "شبكة المعونة"، والدعم المقدم من الشركات لمجتمنا الإلكترونية التي تحمل اسم "الأمم المتحدة تعمل".

نقص المناعة البشرية/الإيدز، والائتمانات المتناهية الصغر، وفجوة التكنولوجيا الرقمية، والتنوع، والمساعدة الإنسانية، ودعم اللاجئين.

٢٧١ - ولا يزال نعيئ الأموال والمنتجات المقدمة على سبيل الهبة، والدعم المقدم من المتطوعين من خلال الأعمال التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، فضلاً عن برامج الدعوة وجمع الأموال التي يقوم بها فرادى هيئات الأمم المتحدة، مما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة،